وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مـــذكرة تخرج لنيـــل شهـــــــــادة المـــــاستر

تخصص نقود و مؤسسات مالية

الموضوع:

تأثير الصراع بين الأورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر

من إعداد الطلبة:
– هوام محمد ياسين
– قوتال عادل

تحت إشراف الأستاذ:
– جدي عبد حليم

السنة الجامعية:2012–2013

باسم الله الرحمان الرحيم

ۦۦ ~ ٌٌُُ

آقْرَأْ بِاِسْمِ رَبِكَ الذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ

اَلإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اِقْرَأْ وَ رَبكَ

الأَكْرَمْ(3) الذِي عَلَمَ بالقَلَمِ (4) عَلَمَ

الإِنْسَانَ مَا لمْ يَعْلَمْ(5).

ۦۦ ~ ٌٌُُ

صدق الله العظيم

كلمة شكر وعرفان

بعد شكر الله على ماوهبنا من عقل وحسن تدبير لايفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل و المساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، ونتقدم إليهم بالامتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا ونذكر من هؤولاء :

* الأستاذ المشرف: ***جدي عبد الطيف*** الذي كان لنصائحه القيمة و توجيهاته السديدة الفضل الأوفر في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

* كما نوجه جزيل الشكر إلى الدكتور: بضياف عبد المالك على تشجيعه وتعاونه القيم .

* كما نشكر اللجنة المناقشة على قبولها مناقشتها للمذكرة

شكراً لكل من قدم لنا العون والنصح، شكراً من حفزنا على العمل، والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق.

الإهـداء

بسم الله و الصلاة و السلام على المصطفى، محمد ابن عبد الله.

أما بعد:

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة و مرها إخوتي و أخواتي.

إلى أصحابي و زملائي الذين رافقوني في درب العلم.

إلى كل من كان لهم الفضل في وصولي إلى هذا المستوى، إلى أساتذتي الكرام من الطور الأول إلى هذا الطور.

عـادل

الإهـداء

بسم الله و الصلاة و السلام على المصطفى ، محمد ابن عبد الله.

إلى الوالدين الكريمين برا و عطاءا أطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي و أخواتي الأعزاء.

إلى جميع أصدقائي.

إلى كل طالب علم.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم المساعدة و لو بكلمة طيبة في إنجاز هذا البحث.

أهدي هذا العمل المتواضع.

محمد ياسين

الفهـــــرس

كلمة شكر وعرفان

الإهداءات

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

المحتوى	رقم الصفحة
المقدمة العامة	**أ – هـ**
الفصل الأول **النظام النقدي الدولي و صراع الأورو و الدولار**	1
تمهيد	2
المبحث الأول **الملامح الأساسية للنظام النقدي الدولي**	3
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النظام النقدي الدولي	3
الفرع الأول: تعريف النظام النقدي الدولي	3
الفرع الثاني: عناصر و خصائص النظام النظام النقدي الدولي	4
أولا– عناصر النظام النقدي الدولي	4
ثانيا– خصائص النظام النقدي الدولي	5
الفرع الثالث: أهداف النظام النقدي الدولي	6
أولا– الأهداف الطويلة الأجل	6
ثانيا–الأهداف المتوسطة المدى	7
المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب	7
الفرع الأول: النظام النقدي في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى	7
الفرع الثاني: النظام النقدي الدولي في فترة ما بين الحربين العالميتين	9
الفرع الثالث: إنهيار قاعدة الذهب	10
المطلب الثالث: النظام النقدي الدولي أثناء و بعد اتفاقية بريتون وودز	11
الفرع الأول : محتوى اتفاقية بريتون وودز	11
الفرع الثاني : مراحل سير نظام بريتن وودز	12
أولا – مرحلة الإزدهار	12
ثانيا – مرحلة الضعف	13

ثالثا ـ وقف التحويل من الذهب إلى الدولار	14
الفرع الثالث : إنهيار و زوال نظام بريتون وودز	14
أولا ـ أسباب إنهيار بريتون وودز	14
ثانيا ـ إتفاقية سيميثونيان	15
الفرع الرابع : نظام التعويم المدار	16
المبحث الثاني **سيادة الدولار الأمريكي**	17
المطلب الأول : الدولار و تطوره التاريخي	18
الفرع الأول: التطور التاريخي للدولار	18
أولاـ تعويم الدولار	19
ثانياـ الدولار كعملة إحتياطية عالمية مابعد 1944 إلى غاية 1971	19
ثالثا– مرحلة تعويم الدولار	20
رابعا– ارتفاع سعر صرف دولار (1981–1985)	21
خامسا– إنخفاض قيمة الدولار(1985 – 1989)	21
سادسا– الدولار في نهاية القرن العشرين و بداية القرن الجديد	21
الفرع الثاني: الدولار شكله و فئاته	22
المطلب الثاني: الاستخدام الدولار كعملة عالمية	24
الفرع الاول: محددات العملة العالمية	24
أولا– الحجم الإقتصادي للدولة	24
ثانيا- نصيب الدولة من التجارة العالمية و حجم الأسواق العالمية	24
ثالثا- سياسة الاقتصاد الكلي	25
الفرع الثاني: الاستخدام العالمي للدولار	25
أولا- العملات الوطنية تربط الدولار	25
ثانيا- الدولار كعملة احتياط عالمية	26
ثالثا- الدولار كعملة تستخدم من طرف الخواص في المعاملات الدولية	27
رابعا- الدولار وسيط للتبادل	27
المطلب الثالث: الدولار الأمريكي بين الواقع و الأهداف	27
الفرع الأول : العوامل المؤثرة على الدولار الأمريكي	27
الفرع الثاني : آثار إنخفاض الدولار على الإقتصاد العالمي و على النفط	28
العلاقة بين الدولار و النفط	29
المبحث الثالث **الأورو كعملة نقدية أوروبية موحدة**	30

المطلب الأول : النظام النقدي الأوروبي الحديث	30
الفرع الأول :الأورو و تطوره التاريخي	31
الفرع الثاني : المعايير الإقتصادية للإنضمام إلى الإتحاد النقدي	32
أولا- إستقرار أسعار الصرف (معدل التضخم)	33
ثانيا- معايير سعر الصرف	33
ثالثا- معيار أسعار الفائدة	33
رابعا- معيار عجز الميزانية	33
خامسا- معيار الدين الحكومي المستحق	33
الفرع الثالث: شكل الأورو و فئاته	35
المطلب الثاني: الإستخدام العالمي للأورو	38
المطلب الثالث: تحديات و مستقبل الأورو	39
الفرع الأول: التحديات التي تواجه الأورو	39
أولا – الإختلاف في حجم الاقتصاد	39
ثانيا- حل مشكلة البطالة	39
ثالثا – إقامة الوحدة السياسية	40
رابعا – توسيع الإتحاد الأوروبي	41
خامسا- الأزمة المالية العالمية لعام 2008	41
سادسا- أزمة الديون السيادية الأوروبية لعام 2010	42
الفرع الثاني : مستقبل الأورو	44
المطلب الرابع: الصراع بين الأورو و الدولار	46
خلاصة	49
الفصل الثاني **التأصيل النظري للتجارة الخارجية**	50
تمهيد	51
المبحث الأول **ماهية التجارة الخارجية**	52
المطلب الأول:مفهوم التجارة الخارجية و أسباب قيامها	52
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية	52
الفرع الثاني:أسباب قيام التجارة الخارجية	54
المطلب الثاني: أهمية و فوائد التجارة الخارجية	56
الفرع الأول: أهمية التجارة الخارجية	56
أولا- المجال الإقتصادي	56

ثانيا- المجال الإجتماعي	57
ثالثا- المجال السياسي	57
الفرع الثاني : فوائد التجارة الخارجية	57
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية ومخاطرها	58
الفرع الأول : العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية	59
أولا- عوامل طبيعية	59
ثانيا- عوامل إقتصادية	59
ثالثا- عوامل أخرى	60
الفرع الثاني : مخاطر التجارة الخارجية	61
أولا- خطر عدم التسديد	62
ثانيا- خطر الصرف	62
ثالثا- الخطر الإقتصادي	63
رابعا- المخاطر السياسية والمشابهة لها	63
المبحث الثاني نظريات التجارة الخارجية	64
المطلب الأول : النظرية الكلاسكية	64
الفرع الأول: نظرية النفقات المطلقة آدم سميث (1723- 1790)	64
أولا- مدخل للنظرية	64
ثانيا- مفهوم الميزة المطلقة	65
ثالثا: تقييم نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث	65
الفرع الثاني : نظرية النفقات النسبية (لدافيد ريكاردو:1772-1823)	66
أولا- مدخل إلى النظرية	66
ثانيا - تقييم نظرية الميزة النسبية لريكاردو	67
الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806 – 1873)	67
أولا - مدخل للنظرية	67
ثانيا- تقييم نظرية التبادل الدولي	69
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسكية	70
الفرع الأول: النظرية النسبية في عوامل الإنتاج (هكشر- أولين)	70
أولا - مدخل للنظرية	70
ثانيا- تقييم النظرية	73
الفرع الثاني : لغز ليونتيف	74
المطلب الثالث : الإتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية	75

الفرع الأول: نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة و نموذج اقتصاديات الحجم	75
أولا- نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة	76
ثانيا- نموذج اقتصاديات الحجم	76
الفرع الثاني : أسلوب دورة الإنتاج (ريموند فرنون)	77
الفرع الثالث : التنويع الإنتاجي و التجارة الدولية (نموذج كروجمان و لانكستار)	78
الفرع الرابع: نظرية تشابه الأذواق (ستافن ليندز)	80
الفرع الخامس: نموذج الفجوة التكنولوجية	80
المبحث الثالث السياسة التجارية	83
المطلب الأول:مفهوم السياسة التجارية و أهدافها	83
الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية	83
الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية	84
أولا- الأهداف الإقتصادية	84
ثانيا - الأهداف الإجتماعية	86
ثالثا- الأهداف الإستراتجية	86
المطلب الثاني : أنواع السياسات التجارية و أدواتها	86
الفرع الأول : أنواع السياسات التجارية	86
أولا- السياسة التجارية الحمائية	86
ثانيا - سياسة حرية التجارة	90
الفرع الثاني : أدوات السياسة التجارية	92
أولا- أدوات سياسة الحماية التجارية	92
ثانيا- أدوات الحرية التجارية	95
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية	97
خلاصة الفصل	99
الفصـــــــل الثالث التجارة الخارجية في الجزائر بين الأورو و الدولار	100
تمهيد	101
المبحث الأول تطور التجارة الخارجية في الجزائر	102
المطلب الأول :التطور التاريخي للتجارة الخارجية في الجزائر	102
الفرع الأول: مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (1962-1989)	102
أولا- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1962 – 1970	102

ثانيا- مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970 - 1989	104
الفرع الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية (1990 – 1994)	107
أولا - مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية 1990- 1993	107
ثانيا- مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية إبتداءا من 1994	108
المطلب الثاني: تحليل المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية	109
الفرع الأول : تطور الواردات الجزائرية	109
أولا- تطورات واردات الجزائر من 2002 إلى 2011	110
ثانيا-التوزيع السلعي للواردات الجزائرية لسنة 2011	110
ثالثا - أسواق الواردات الجزائرية لسنة 2011	116
الفرع الثاني:تطور الصادرات الجزائرية	119
أولا- هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة 2002 – 2011	119
ثانيا-توزيع أهم صادرات الجزائر لسنة 2011	120
ثالثا- التوزيع الجغرافي للصادرات لسنة 2011	122
الفرع الثالث: تمثيل تطور الميزان التجاري 2002-2011	125
المطلب الثالث: حوافز ومشاكل التصدير في الجزائر	125
الفرع الأول: حوافز التصدير في الجزائر	125
الفرع الثاني: مشاكل التصدير في الجزائر	126
المبحث الثاني انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي	128
المطلب الأول : الآثار المحتملة من إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	128
الفرع الأول: المنظمة العالمية للتجارة	128
الفرع الثاني : الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة	129
أولا- الآثار الإيجابية	130
ثانيا- الآثار السلبية	131
المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية و أثرها على الجزائر	132
الفرع الأول: اتفاقيات الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي	132
الفرع الثاني: انعكاسات اتفاقية الشراكة مع الجزائر	134
أولا- الآثار السلبية على الاقتصاد الجزائري	134
ثانيا- إيجابيات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي	135
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر	136
الفرع الأول:مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و شروط جذبه	137
أولا- و يعرف الإستثمار الاجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي	137

ثانيا– الشروط الأساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر	137
ثالثا– الشروط المكملة لجذب الإستثمار الأجنبي	138
الفرع الثاني: واقع الإستثمار في الجزائر	138
الفرع الثالث: مؤهلات الجزائر الخاصة بالإستثمار	140
الفرع الرابع : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	140
المبحث الثالث **أثر الأورو و الدولار على على بعض المؤشرات المالية و التجارة الخارجية في الجزائر**	142
المطلب الأول: أثر الدولار و الأورو على بعض المؤشرات المالية	142
الفرع الأول: أثر الدولار و الأورو على المديونية الخارجية	142
أولا– تطور المديونية الخارجية في الجزائر	142
ثانيا: تأثير إنخفاض الدولار في مقابل الأورو على المديونية الخارجية في الجزائر	143
الفرع الثاني: أثر الدولار و الأورو على إحتياطي الصرف	144
أولا– تطور إحتياطي الصرف	144
ثانيا– تأثير إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على إحتياطي سعر الصرف في الجزائر	145
المطلب الثاني: أثر الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر	146
المطلب الثالث: أثر الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر	148
خلاصة الفصل	150
الخاتمة العامة	152
قائمة المراجع	157
قائمة الملاحق	165

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الديون السيادية لبعض دول منطقة الأورو لعامي 2008-2009.	44
(1-2)	نموذج الفجوة التكنولوجية.	82
(1-3)	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر لسنة 2011	117
(2-3)	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر لسنة 2011	123
(3-3)	يبن تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2002-2011	125
(4-3)	تطور أسعار النفط و سعر الصرف الدولار مقابل الأورو من 1996 إلى 2008	147

المقدمة:

يتغير الإقتصاد العالمي من وقت لآخر و هذا بتغير الأوضاع و الظروف التي تمر بها مختلف الإقتصاديات القومية على أنه في الآونة الأخيرة تعرف مزيدا من الإندماجات و التكتلات الإقتصادية و النقدية و التي تهدف إلى الإرتقاء بالأداء الإقتصادي و دفع الضرر من آثار التفتح الكبير الذي تعرفه العلاقات الإقتصادية المعاصرة تحت تأثير ما يعرف بالعولمة والتي ترمي إلى التكامل في ظاهرها، و لكن في حقيقة الامر هي مزيد من سيطرة الإقتصاديات المتقدمة على الأسواق العالمية الأخرى، و على هذا الأساس تطورت الوقائع الإقتصادية و أهم ما طرأ عليها من مستجدات هو توجه الدول الأوروبية إلى إنشاء نظام نقدي موحد من خلال إنشاء عملة الأورو يتم التعامل بها و تهدف إلى التوسع على حساب العملة القديمة الحديثة ألا وهي الدولار و التي فرضت نفسها عملة دولية وهيمنة على النظام النقدي منذ الحرب العالمية الثانية ، كما أن إنهيار نظام بريتن وودوز لم يوقف لعبة الدولار بل زادها حدة على العالم من خلال زيادة عبئ المديونية العالمية بالدولار و تبعية أكبر لهذه العملة حتى و لو كان الدولار يؤدي أداء سيئا فإن إرتباط العالم به سيؤثر عليه سلبا.

أصبح تدهور قيمة العملة الأمريكية أمام الأورو حديث العالم بحيث لم يعد مقتصرا على سوق المال بل تعد ذلك إلى الخبراء و الدول بحد ذاتها بحيث يتوقع هؤلاء الخبراء أن يزيح الأورو مكانة الدولار و إن إختلفوا فيما بينهم حول المدى الذي يستغرقه هذا التحول إن كان في الأمد الطويل أو في الأجل القريب ، و في ظل صراع الأورو و الدولار تبقى الجزائر بلدا يتأثرا إيجابا و سلبا دون أن يكون له دخل في ذلك بإعتباره بلد ريعي يعتمد على 98% من مداخيله على النفط الذي يسعر في الأسواق العالمية بالدولار مما يجعل منها عرضة للتقلبات نتيجة عوامل متعددة و مع إستمرار حالة عدم التأكد من أي سعر سيبلغه النفط علوا أو هبوطا أو إتجاه سعر صرف الدولار ، تبقى الجزائر تنتهج معيار الحذر في تسيير إحتياطاتها من العملات الأجنبية و تسعى كذلك للتعاون مع الإتحاد الأوروبي من أجل تحقيق مكاسب و خبرات ميدانية، لدفع الصادرات خارج المحروقات لتحقيق مزيد من التقدم و التخلص من إنحصار الصادرات في الذهب الأسود .

الإشكالية:

يشهد العالم تقلبات حادة في أسعار الصرف خاصة بعد ظهور الأورو كعملة أوروبية موحدة و تراجع مستمر في قيمة الدولار أمام هذه العملة مما أثر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و التجارة الخارجية بصفة خاصة، تأسيسا على ما سبق تدخل إشكالية الموضوع و التي تكمل في طرح السؤال الرئيسي التالي:

- **فيما يكمن تأثير صراع الأورو والدولار على مختلف معاملات التجارة الخارجية للجزائر ؟**

و الذي تتفرع منه عدة تساؤلات على النحو التالي:

1- ما هو أثر الدولار على الصادرات الجزائرية و التي تتكون أساسا من النفط؟

2- ما هو أثر الأورو على الواردات الجزائرية بإعتبار الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر؟

3- ما هو أثر كل من الأورو و الدولار على الإقتصاد الجزائري و بالضبط أثرهما على إحتياطي الصرف و المديونية الخارجية؟

4- ماهو أثر الأورو على الجزائر بعد دخول إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ؟

5- ما هو أثر الدولار على الجزائر مع إحتمال دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على هذه الأسئلة قمنا بصياغة عدة فرضيات تعتبر القاعدة التي يتم من خلالها الإنطلاق في البحث و تتمثل في:

1- تعتبر التجارة الخارجية عنصر أساسي في التخصص و تقسيم العمل الدولي.

2- يمكن للأورو أن يكون المنافس الأول على المدى البعيد للدولار.

3- تعد استراتيجية تنويع مناطق الإستيراد، من أهم الإجراءات في الحد من آثار إنخفاض الدولار مقابل الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر.

❖ **أهداف البحث:**

يمكن إيجاز الأهداف التي يرمي إليها هذا البحث فيمايلي:

- دراسة تبعية و إرتباط التجارة الخارجية بالأورو و الدولار و مدى تأثر التجارة الخارجية الجزائرية بتغيرات سعر صرف الدولار و الأورو بإعتبار أن الدولار هو عملة النفط الذي يمثل الصادرات الجزائرية و أن الأورو يأخذ حيز واسعا من الواردات الجزائرية.

– التوعية بأهمية الموضوع و ضرورة تكثيف الجهود فيه.

- إقتراح توصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عنها البحث و التي من شأنها أن تقلل من الخسائر التي يحدثها إنخفاض الدولار في مقابل الأورو.

❖ **أهمية البحث:**

موضوع الدراسة هو موضوع يأخذ بال رجال السياسة و الإقتصاد و رجال الإعلام كونه موضوع شائك وتختلف الأحكام عليه من مؤيد و معارض للعلاقات الدولية للنظام النقدي و مدى إستمرارية الدولار في مواصلة

دور العملة الإحتياطية العالمية و مدى إمكانية التوجه نحو عملات أخرى لتحل محل الدولار، كما كان لظهور الأورو دورا في زيادة الإهتمام العالمي و إستقرار الرأي حول تعاضم دور هذه العملة مما خلق صراع ثنائي بين الدولار و الأورو و بين هذا وذاك تختلف السياسات الحكومية إتجاه هذا الجدل من دولة لأخرى بغية تحقيق مصلحة إقتصادية بين هذا الجدل.

❖ **أسباب إختيار الموضوع:**

هناك سبب هام جعلنا نبحث في هذا الموضوع و هو الرغبة في دراسة القضايا التي تتصل بالإقتصاد الكلي للجزائر و إلى جانب هذا السبب هناك أسباب أخرى منها ما هو ذاتي و الذي يكمل في دراسة مواضيع ذات صلة بالعلاقات النقدية و المالية و منها ما هو موضوعي يكمل في تعزيز البحوث الجامعية لهذا الموضوع و الذي يعرف جدلا واسعا سواء بالنسبة للجزائر أو الدول النفطية الأخرى.

❖ **أدوات الدراسة :**

وكسعي منا لإثراء هذه الدراسة تم الإعتماد على عدة أدوات أهمها:

البحث المكتبي: الإطلاع على ما ورد في هذا المجال من كتب و مجلات وملتقيات ومذكرات.

البحث في شبكة الأنترنات: بالإعتماد على محركات البحث وهذاتحريا للدقة والموضوعية التى تتطلبها المعالجة العلمية السليمة.

❖ **منهج البحث:**

حتى تتم الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا وبغية اختبار صحة الفرضيات التي صيغت فإننا سنعتمد في دراستنا على كل من المنهج التاريخي بإستعراض أهم محطات النظام النقدي الدولي كما إعتمدنا على هذا المنهج في سرد التطور التاريخي لكل من الدولار و الأورو، و إعتمدنا على المنهج الوصفي بأسلوبيه، الأسلوب الوصفي الذي يسمح بوصف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية وتطوراتها ،بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي الذي خصصنا له حيزا واسعا في دراستنا لواقع التجارة الخارجية من خلال البيانات الإحصائية المتعلقة سواء بالصادرات أو الواردات أو إحتياطي الصرف و المديونية الخارجية في الجزائر و تأثير الأورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر.

❖ **الدراسات السابقة:**

يعتبر هذا الموضوع حديث النشأة و ظهرت حداثته مع ظهور الأورو و مع ذلك فقد كانت هناك دراسة لهذا الموضوع للطالبين مسيود عبد الله و بوخناف إبراهيم من جامعة 08 ماي 1945 قالمة في سنة 2012 تحت عنوان تقلبات أسعار صرف الدولار و الأورو و أثرها على الإقتصاد الجزائري.

بينما تواجدة و بكثرة البحوث أحادية الجانب كما هو الحال بالنسبة للتكامل الأوروبي و تأثيره على الجزائر أو من جانب دولرة الإقتصاد الجزائري أما جانب الإقتصاد الجزائري فهناك عدة دراسات تناولته كما هو الحال بالنسبة للإصلاحات الإقتصادية التي حلت به كما أخذ الموضوع إنفتاح الإقتصاد الجزائري على العالم حيزا واسعا كما هو الحل لموضوعات إمكانية إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وآثار هذا الإنضمام أو إتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية و أثرها على الإقتصاد الجزائري.

❖ **محاور الدراسة:**

من أجل الوصول إلى النتائج المنتظرة من هذه الدراسة و تحليلها تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة عامة جاءت فيها التفاصيل السابقة من طرح الإشكالية و وضع الفرضيات...إلخ، و ثلاثة فصول مقسمة إلى مباحث و مطالب، و خاتمة توضح أهم النتائج المتوصل إليها و بعض التوصيات و الإقتراحات كما يلي:

- ✓ **الفصل الأول:** يتناول النظام النقدي الدولي و صراع الأورو و الدولار و يندرج ضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث حيث خصصنا في المبحث الأول الملامح الأساسية للنظام النقدي الدولي أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى سيادة الدولار الأمريكي و في المبحث الثالث تم التطرق للأورو كعملة نقدية أوروبية موحدة مع إبراز في الأخير صراع الأورو و الدولار.
- ✓ **أما الفصل الثاني:** فقد تطرقنا فيه إلى التأصيل النظري للتجارة الخارجية و الذي بدوره يتفرع إلى ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تناولنا فيه ماهية التجارة الخارجية أما في المبحث الثاني فقد شمل على النظريات المفسرة للتجارة الخارجية و فيما يخص المبحث الثالث فهو حول السياسة التجارية .
- ✓ **و أما الفصل الثالث:** فقد تناولنا فيه التجارة الخارجية في الجزائر بين الأورو و الدولار و المتفرع بدوره إلى ثلاثة مباحث و هي:

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني: إنفتاح الجزائر على الإقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: أثر الأورو و الدولار على على بعض المؤشرات المالية و التجارة الخارجية في الجزائر.

❖ **صعوبات البحث:**

لم يخل إنجاز هذه العمل من بعض الصعوبات التي واجهتنا والمتمثلة أساسا في:

- النقص الكبير في المراجع العلمية خاصة فيما يتعلق بالأورو و الدولار.
- التضارب الكبير في الإحصاءيات بإختلاف مصادرها.

تمهيد :

لقد ظهرت الحاجة إلى ايجاد نظام نقدي دولي مع بداية اتساع المبادلات و العلاقات الإقتصادية الدولية و مع التعدد الواسع للعملات، التي ظهر معها عدم استقرار تمويل هذه العملات مع بعضها البعض.

و لقد تعاقبت على العالم عدة نظم نقدية دولية مختلفة و كان لكل نظام ظهر على المسرح الدولي من وقت لآخر هيكل من القواعد و الآليات و المؤسسات، و ظهر هيكل كل نظام من أوضاع اقتصادية و سياسية سادت تلك الفترة، و بطبيعة الحال إرتبطت هذه النظم بالدور المحوري الذي لعبه الدولار في النظام النقدي الدولي بوصفه عملة دولية و عملة إحتياط رئيسية، و في ظل تواصل هذه الهيمنة للدولار شهد العالم ظهور إتحاد نقدي أوروبي بعملة سجلت منعرجا حاسما في مستقبل النظام النقدي المعاصر مما ولد عهد جديد إتسم بالصراع الثنائي.

وسنحاول في هذا الفصل التعرف على الملامح الرئيسية للنظام النقدي الدولي من خلال تتبع أهم التطورات التي حدثت في النظام النقدي الدولي، كما سنحاول التطرق إلى سيادة الدولار في المبحث الثاني و كذا التطرق في آخر الفصل إلى الأورو كعملة نقدية أوروبية موحدة .

المبحث الأول: الملامح الأساسية للنظام النقدي الدولي.

يأخذ إسم النظام النقدي من السلعة التي تثبت وحدة النقد بدلالة فإذا ما تم تثبيت عملة دولة ما بالنسبة للذهب قيل أنها تتبع قاعدة الذهب و إذا تم ربط العملة بالذهب و الفضة قيل انها تتبع نظام المعدنين و إذا تم ربطها بالفضة قيل أنها تتبع نظام قاعدة الفضة و إذا لم يتم ربط العملة بأي معدن قيل أنها تتبع النظام الورقي، و إن الحاجة لوجود نظام نقدي ظهرت بإتساع المبادلات و العلاقات الإقتصادية الدولية و كذا التعدد الواسع للعملات و التي ظهر معها عدم استقرار أسعار صرف هذه العلاقات إزاء بعضها البعض أي حدوث تقلبات على مستوى أسعار صرفها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النظام النقدي الدولي.

إن من الضروري وجود سلطة نقدية محلية تتولى توفير عرض النقد و سيولة محلية للنشاط الاقتصادي للبلد فإن وجود نظام نقدي دولي يعد شرطا ضروريا لتمكين التجارة الدولية من النمو بشكل يحقق مصالح الدول المختلفة.

الفرع الأول: تعريف النظام النقدي الدولي.

لقد تعددت مفاهيم النظام النقد الدولي بإختلاف وجهات نظر الجهات التي تناولتها و لكنها في النهاية و إن إختلفت في نقاط، تتفق في كثير من المبادئ التي يقوم عليها النظام و في مايلي بعض التعاريف للنظام النقدي الدولي:

يعرف على أنه:" مجموعة من العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العلمية و الاتفاقات الدولية التي يتواجد في ظلها وسيلة أو وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية أو بعبارة أخرى هو النظام الذي يوفرما يطلق عليه بالنقد الدولي أي ذلك الشيء الذي يستخدم وسيط للمبادلات الدولية و مقياس للقيمة الأجنبية و مستودعا لها أو ما يعرف بالسيولة الدولة"[1].

و يعرف أيضا"بأنه مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ في ماله صلة بالعلاقات النقدية الدولية و بالشكل الذي يسهل و يسير التجارة الدولية و العلاقات الاقتصادية الدولية"[2].

---

[1] توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، "**الإدارة المالية الدولية**"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 37.

[2] فليح حسين خلف ، "**التمويل الدولي**"، دار الوراق ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2004 ، ص ص253 ، 254 .

و يعرف أيضا: "هو مجموعة من الآليات و القواعد المرتبطة بتنظيم القواعد النقدية لمختلف دول العالم بما يكفل تمويل حركة التجارة الدولية المتعددة الأطراف و نموها بصورة جيدة و استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية دون أن يترتب عن ذلك حدوث أزمات و إضطرابات اقتصادية"[1].

الفرع الثاني: عناصر و خصائص النظام النظام النقدي الدولي.

إن قيام نظام نقدي دولي يستوجب توفر جملة من العناصر بالإضافة إلى أن هذا النظام جملة من الخصائص:

أولا– عناصر النظام النقدي الدولي: هناك مجموعة من العناصر نوجزها فيمايلي:

1–وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام و تتمثل في وسائل تسوية المبادلات و الإلتزامات الدولية و قد تكون هذه الوسائل عبارة عن ذهب أو عملات ارتكازية أو أصول تطرحها المؤسسات النقدية التي تتمتع بالقبول الدولي العام مثل حقوق السحب الخاصة و غيرها من الأشكال المقبولة كوسائل تسوية على النطاق العالمي:

1–1– الذهب: يدخل الذهب في السيولة الدولية نظرا لإمكانيات إقتراضه أو حتى رهنه و هناك صعوبة في قياسه نظرا لتبادلات في أسعاره في الأسواق العالمية و لايتوقع في المستقبل أن يلعب دورا أكثر من دور ثانوي في تحديد حاجة العلم إلى السيولة الدولية.

1–2– العملات الإرتكازية: وهي بالأساس عملة وطنية تتمتع بالقبول العام في الوفاءبالالتزامات خارج حدود دولتها ووظائفها في المجال الدولي، هي نفس الوظائف التي يتعين عليها القيام بها في الاقتصاد المحلي ويعد الدولار العملة الدولية الرئيسية[2].

1–3– أصول المؤسسات النقدية الدولية: وهي إما إحتياطي في صندوق النقد الدولي أو حقوق السحب الخاصة أو غيرها[3].

2– وجود تنظيمات معينة تأخذ شكل الترابط بين الأنظمة المصرفية الوطنية و أسواق تبادل العملات التي يتم بموجبها تحديد قواعد التداول الدولي للعملات[4].

3– وجود قوة مركزية لقيادة النظام النقدي الدولي و تتمثل هذه القوى في وجود مؤسسات تنظيمية تتولى

---

(1) عرفان تقي الحسيني، "**التمويل الدولي**"، دار مجد لاوي للنشر، عمان ، الطبعة الأولى، 1992، ص 215.

(2) خالد حنفي واخرون، "**النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية (رؤية عربية)**"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر حول :الإقتصاديات العربية و تطورات مابعد الأزمةالإقتصادية العالمية ،الجامعة العربية للبحوث الإقتصادية ،لبنان ،19– 20 ديسمبر2009، ص ص 16،17.

(3) يوسف أحمد البطريق، "**السياسات الدولية في المالية العامة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ص 153.

(4) هجير عدنان زكي الدين، "**الاقتصاد الدولي(النظرية و التطبيق)**"، دار أشراء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010 ، ص 213.

إدارة و توجيه عمل صندوق النقد الدولي الذي يسهل عمل هذا النظام و يقوم بتوجيهه نحو تحقيق أهدافه في مجال توفير الاستقرار النقدي الدولي[1].

4-وجود ترتيبات مؤسسية لتسهيل عمليات التمويل الدولي[2].

5-وجود آلية تكييف لموازين مدفوعات العالم.

ثانيا- خصائص النظام النقدي الدولي:

فالنظام النقدي مثله مثل أي تنظيم إقتصادي آخر، هو مجموعة العلاقات و التنظيمات التي تميز الحياة النقدية لمجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة و نطاق مكاني محدد و عليه فالنظامن النقدي يتمتع بثلاث خصائص رئيسية:

1- خاصية التركيب فالنظام النقدي كأي نظام إقتصادي يتمتع بخاصية التركيب، بمعنى أنه يتكون من مجموعة من العناصر، منها ما هو أساسي و محدد و منها ما هو ثانوي و العنصر الاساسي ففي النظام النقدي هو "القاعدة النقدية" أو قاعدة القيم، و الغاية منها المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود في الداخل و الخارج.

و يستمد النظام النقدي تسميته من طبيعة النقود الإنتهائية المستخدة فيه، فإذا كان الأساس هو الذهب، أو نظام الأوراق الإلزامية في ظل قاعدة النقود الورقية، أما العناصر الثانوية فهي نقود القاعدة النقدية نفسها، فلكل اقتصاد قومي وحدة نقد أساسية (الدولار، الجنيه، الليرة اللبنانية) و التي يشترط توفر فيها صفة القبول العام من جمهور المتعاملين وصفة الانتهائية أي عدم السماح لها بالتحول إلى أنواع أخرى من النقود عن طريق فرض سعر إلزامي لها[3].

2- النظام النقدي هو نظام إجتماعي فالنظم النقدية كما يقول نيركس لم تخلق لذاتها بل هي أدوات إقتصادية تتخذ لتسهيل و إنتاج و تبادل المنتجاة و هي تعكس بالضرورة الاقتصاد التي وجدت لخدمته، بل هي لا تسير إلا وفقا له، فالنظام النقدي في الاقتصاد الرأسمالي يختلف على النظام النقدي في النظام الاشتراكي أو في الاقتصاد المتخلف، و لايمكن أن نتصور مثلا أن النقود أو المؤسسات أو العلاقات النقدية في إقتصاد وطني معين يتبع القيم الإسلامية، تتماثل في أشكالها ووظائفها في مثيلاتها في النظم الأخرى[4].

---

[1] بسام الحجاز، "**الاقتصاد النقدي و المصرفي**"، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 37، 38.

[2] المرجع نفسه، ص 39.

[3] أسامة كامل، عبد الغني حامد، "**النقود و البنوك**"، مؤسسة لورد لشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص 43.

[4] المرجع نفسه، ص 43.

فلكل اقتصاد معين ما يناسبه من نظام نقدي و مصرفي معين ومتى عرفنا الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسود، استطعنا أن نحدد نوع نقده و هذا هو المعنى الحقيقي للخاصية الغجتماعية للنظام النقدي فالأخير هو جزئية تنمي إلى حقيقة كلية هي المجتمع فالروابط هي أساس روابط إجتماعية.

3- النظام النقدي هو أيضا نظام تاريخي، أي أنه يتطور و يتغير مع تطور و تغير النظام الإقتصادي و الإجتاعي فالنظام النقدي مثله في ذلك مثل أي نظام آخر لا يولد من فراغ، أو يتخذ وضعا ساكنا بل هو يولد من خلال الظروف و في كثير من الأحيان سببا في تغيرها و شرطا و هذا هو الجانب الحركي أو الدنيا الدينامكية من النظام النقدي[1].

الفرع الثالث: أهداف النظام النقدي الدولي.

إن للنظام النقدي الدولي مجموعة من الأهداف منها ماهو طويل الأجل و منها ماهو متوسط المدى.

أولا- الأهداف الطويلة الأجل:

فالأهداف طويلة الأجل تنحصر عادة في[2]:

1- تنمية التبادل الدولي من السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و العمل على توفير الشروط الازمة لتحقيق توزيع عقلاني يساعد على تحسين انتاجية عوامل الانتاج على المستوى الدولي.

2- العمل على تحقيق استقرار الأسعار على المستوى الدولي و اجتناب حدوث تضخم أو انكماش لفترات طويلة لما لذلك انعكسات سلبية.

3- العمل على التنسيق بين الضغوط الداخلية و الضغوط الخارجية و التحكم في تفاوت توزيع الموارد.

و إذا كان من الصعب تحميل النظام النقدي الدولي لوحده مسؤولية الاضطرابات المالية و النقدية نظرا لدور السياسات الوطنية، إلا أنه يمكن القول أنها هي صفات النظام النقدي الناجح في توجيه السياسات الوطنية التي تسمح بتحقيق مصالح الدولة المختلفة.

---

[1] أسامة كامل ،عبد الغني حامد،مرجع سبق ذكره،ص 44.

[2] محمد سحنون ، "**دروس في العلاقات المالية الدولية**"،تاريخ الإطلاع:13-01-2013، عن الموقع الإلكتروني:http://www.akut.com

ثانيا–الأهداف المتوسطة المدى:

تتمثل الأهداف المتوسطة المدى في[1]:

1– قابلية تحويل العملات ببعضها البعض: ذلك من أجل تحقيق توسع و تنويع التجارة الدولية بين مختلف البلدان، أي امتناع الدول عن فرض قيود أو رقابة على عمليات تحويل العملات فيما بينها و هو شرط من الصعب تحقيقه و كانت العملة الوحيدة التي استوفت جميع شروط التحويل الكامل، بعد الحرب العالمية الثانية هو الفرنك السويسري.

2– استقرار أسعار الصرف: والمقصود به هناالإستقرار النسبي و ليس المطلق أي العمل على توفير مرونة كافية لأسعار الصرف تضمن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات دون أن يؤدي ذلك إلى اضطرابات نقدية يكون لها انعكسات سلبية على المعاملات النقدية و المالية الدولية، ولما كانت المضاربة هي أهم عوامل عدم استقرار أسعار الصرف، فإنه من اهداف النظام النقدي الدولي محاربة المضاربة و التخفيف من آثارها.

3– توفير العملات الدولية: أي ضرورة احتفاظ كل دولة بعملة أو أكثر تكون مقبولة دوليا لتغطية و تسوية معاملاتها الخارجية.

المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب.

شهد العالم ظروفا اقتصادية و سياسية هامة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر و التي نجمت عن التغيرات في النظام النقدي الدولي و في هذا الصدد سنحاول إبراز أهم المراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب.

الفرع الأول: النظام النقدي في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى.

لا يمكن أن نحدد على وجه الدقة تاريخا محددا لبداية تطبيق قاعدة الذهب في مجال العلاقات النقدية الدولية، وانما يمكننا القول أن معظم دول العالم الصناعية قد أرسلت أسس نظمها النقدية على قاعدة الذهب بحلول عام 1880 و استمر العمل بهذه القاعدة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914 و كانت هذه القاعدة تعمل عن طريق ارتباط أو معادلة قيمة العملة مع وزن معين من الذهب الخالص بحيث يكون مبادلة هذه العملة بالذهب و العكس بسعر رسمي ثابت، و قد شهدت هذه الفترة استقرارا نقديا دوليا لا مثيل له أسهم في

[1] محمد سحنون، "**دروس في العلاقات المالية الدولية**"،مرجع سبق ذكره.

زيادة الإنتاجية و العمالة في مختلف دول العالم، كما عرف العالم ثلاثة أشكال لقاعدة الذهب سوف نتعرض لها بإيجاز للإلمام بالتطورات التي طرات على هذه القاعدة[1].

1-قاعدة المسكوكات الذهبية:لعب الذهب دورا هاما في التداول في ظل هذه القاعدة "حيث سميت هذه القاعدة بنظام الذهب المتداول" إما بمفردها أو لجانب أوراق نقدية، أو قطع نقدية يمكن أن تحول إلى نقود ذهبية في أي وقت كما أصبح الذهب في ظل هذه القاعدة وظيفة مزدوجة فعلى الصعيد الدولي اعتبر الذهب وسيلة مدفوعات لتسوية الإلتزامات الدولية وعلى المستوى الداخلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الاسواق المحلية.

وكي تقوم قاعدة المسكوكات الذهبية بوظائفها على المستويين الداخلي و الخارجي يجب أن يسمح للافراد ببصهر و سك العملات بكل حرية، كما يكون لهم حرية تصدير و استيراد الذهب بدون قيد أو شرط. نلمس مما سبق بأن السيولة النقدية في ظل هذه القاعدة تتحدد بمعدل انتاج الذهب و بالكمية التي تستخدم منه لأغراض الصناعية، وقد سادت هذه القاعدة حتى بداية الحرب العالمة الأولى[2].

2- قاعدة السبائك الذهبية :مع اندلا ع الحرب العالمة الأولى عام 1914، أصدرت معظم الدول نقودا ورقية و فرضت لها سعرا إلزاميا و سحبت الذهب من التداول و كانت هذه أولى خطوة للتخلي عن قاعدة الذهب وإلغاء تداول الذهب في شكل مسكوكات و اصبح من الممكن تحويل النقود مقابل العملة الوطنية ، بقيمة الحفاظ على رصيد الدولة من الذهب لمواجهة متطلبات التعامل مع الخارج.

و عليه اقتصرت وظائف الذهب على المعاملات الدولية بصفة أساسية و هذا هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى التحويل من قاعدة المسكوكات إلى قاعدة السبائك الذهبية.

و بالرغم من التحول إلى قاعدة السبائك و القضاء على مشكلة إستنزاف الإحتياطات الذهبية إلا أن هذا لم يمنع من تسرب الذهب و استخدامه في مجالات تظر بالاقتصاد، كالمضاربات و الإكتناز مما أدى إلى البحث عن أساليب جديد لمراقبة حركة الذهب[3].

---

(1) مدحت صادق، "**النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي**"، دار غريب للنشر و التوزيع، القاهرة، 1997، ص 12.

(2) منهل مطر ذيب شوتر- رضوان وليد العمار، "**النقود و البنوك**"، مؤسسة ألاء للطباعة و النشر، عمان، 1995، 1996، ص 33.

(3) مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 13.

3- قاعدة الصرف بالذهب: و لا يشترط في ظل هذه القاعدة أن يحتفظ البنك المركزي بإحتياطي ذهبي يعادل نسبة معينة من البنكنوت المصدر سواء على شكل عملة ذهبية أو سبائك و انما يشترط احتفاظه باحتياطي من العملة الأجنبية القابلة للصرف بالذهب، ولا يكون على البنك المركزي أي التزام قانوني لصرف أوراق البنكنوت بالذهب و إنما عليه إلتزام بصرفها بالعملة الأجنبية القابلة للصرف بالذهب و التي تتكون منها احتياطاته بسعر ثابت، وهذا الشكل من قاعدة الذهب يشكل شروط قيامه بوظائفه بتوافر المقومات التالية[1]:

أ- تحديد سعر الصرف ثابت للعملة الوطنية بعملة أجنبية قابلة للصرف بالذهب ، و سعر الصرف كما هومعلوم هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما مقابل عملة أخرى.

ب- التزام السلطات النقدية بيع و شراء حوالات العملة الأجنبية بذلك السعر الثابت.

ج- عدم وجود أي قيود على تحويل العملة إلى الخارج و استيرادها من الخارج.

الفرع الثاني: النظام النقدي الدولي في فترة ما بين الحربين العالميتين.

مع إندلاع الحرب العالمية الأولى تخلت دول العالم عن قاعدة الذهب الدولية و أرتبطت بنظام الاوراق الإلزامية، إذ يعد نظام قاعدة الذهب قادرا على الإفاء بمتطلبات الإنفاق على الآلة العسكرية و نفقات الحرب، لذلك فقد حلت كل دولة نفسها من الإلتزام بمحتوى ذهبي لعملتها و لم يعد لرصيد الذهب دور في تحديد كمية الإصدار النقدي، و أصبحت العملة تستمد قيمتها من السلطة القانونية التي تصدرها، و ليس من ما يمكن أن تعادله بالذهب و بالنظر لظروف الحرب و متطلبات الإنفاق الهائلة فقد كانت السلطة النقدية تبالغ بالإفراط في امداد الحكومة بما تتطلبه من متداول نقدي الأمر الذي أفضى بمعظم عملات البلدان المحاربة إلى الإنخفاض الكبير في قيمتها و تعتبر ألمانيا مثالا لأقصى نوع من التضخم المفرط الذي عرفه العالم، كما شهدت هذه الفترة إضطراب إقتصادي على صعيد العلاقات الدولية مشحون بجو عدائي بين دول أوروبا فشاعت فيها (حروب اسعار الصرف) و (حروب التعريفات الجمركية) و ما يعرف بسياسة إفقار الجار ما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى حاولت بلدان العالم و خاصة بريطانيا العودة إلى قاعدة الذهب و عقدت عدة مؤتمرات لهذا الغرض منها مؤتمر بروكسل و مؤتمر جنوا، و أعلنت بريطانيا عام 1923 عن عودتها إلى قاعدة الذهب الدولية و حدت سعر تداول الباوند بالذهب، إلا أن هذه العودة جاءت محفوفة بإحتمالات الفشل و ذلك لأن الدول التي عادت إلى نظام قاعدة الذهب لم تدرك الأبعاد الفعلية التي خلفتها الحرب على تغيير الظروف االإقتصادية في إقتصادياتها و منها

[1] أحمد فريد مصطفى، "**الإقتصاد النقدي و الدولي**"، مؤسسات شباب الإسكندرية، مصر، 2009، ص 249.

التضخم، الامر الذي إضطر ببريطانيا إلى التخلي عن سعر التعادل الذي أعلنته للباوند الإسترليني الذي أخفقت عن التعبير عن العلاقة الجديدة التي تربط المستويات العامة للأسعار في هذه الدول[1].

و ظلت معظم دول العالم خلال هذه الفترة تتخيط في العالم من أسعار الصرف المتغيرة و حروب السياسات التجارية و انحصار التعاون الاقتصادي و شيوع روح الإقليمية و مصالح الوطنية المتضاربة و كل هذه المظاهر عكست الحالة التي سادت القارة الأوروبية و التهيؤ لدخول في الحرب الثانية.

الفرع الثالث: إنهيار قاعدة الذهب.

إنهارت قاعدة الذهب للأسباب التالية[2]:

1- نشوء الحرب العالمية الأولى أول صدمة تلقاها النظام حيث تخلت معظم الدول عن بيع و شراء الذهب و منعها بالقوة تصدير الذهب، هذا ما ادى إلى استحالة عمل آلية قاعدة الذهب في ظل تلك الأوضاع، فقد توقعت جميع الدول أنذاك أن التخلي عن هذا النظام هو ظرف مؤقت فقط، و بإمكانها العودة إلى قاعدة الذهب بعد الحرب، و بأن أسعار الصرف الرسمية التي سادت قبل الحرب يمكن إعادتها، إلا إنه لم يحدث ما كان متوقعا.

2- لقد كانت بريطانيا المحور الرئيسي للتجارة و التمويل الدوليين قبل الحرب العالمية الأولى حيث كان ميزان المدفوعات دولة ما مرتبط مع بريطانيا و كذلك قيمة عملتها بالإسترليني من المهام الاساسية للسلطات النقدية في أية دولة و كذلك المجموعات التمويلية أما الآن فقد ظهر مركز تجاري و تمويلي ثاني في العالم المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تميز اقتصادها بالنمو المستمر و إلى جانب ذلك بقاء الدولار مرتبط بالذهب مما مكنها من احتلال تلك المكانة، حيث أصبح ميزان المدفوعات أي دولة و قيمة عملتها مرتبطة بالولايات المتحدة الامريكية وأكسبها أهمية متزايدة.

3- مما صعب العمل بقاعدة الذهب هو ظهور التضخم الذي نتج عن تزايد عدد العملات الورقية فأدى ذلك إلى انخفاض قدرتها الشرائية حيث تمت معدلات التضخم هذا يعني أن السعر الرسمي الذي كانت تحدد به العملات لم يعد يعكس القيمة الشرائية للعملات فخلق ذلك إختلافا بين السعرين السوقي و الرسمي لكل من الدولار و الإسترليني .

4- بإقتراب نهاية العشرينات عرفت اقتصاديات الدول الصناعية ركودا و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تميز اقتصادها بسقوط حر في عام 1929 حيث انهارت بورصتها الشيء الذي أثر على جميع أنحاء العالم،

---

(1) هجير عدنان زكي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 295.

(2) زينب حسين عوض الله ،"**الإقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)**"، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، لبنان،1998، ص 130.

فإنخفاض مستوى الدخل الأمريكي انخفضت الواردات بطبيعة الحال مما قلص من صادرات الدول الأخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية و ولد هذا تدهورا أكبر في اقتصاديات الدول المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن موازين مدفوعات الدول الأجنبية كانت في حالة عجز بسبب انخفاض تدفق رأس المال الأمريكي للخارج.

المطلب الثالث: النظام النقدي الدولي أثناء و بعد اتفاقية بريتون وودز.

شهد العالم خلال الثلاثينات ظروف عدم استقرار غير عادية حيث اتجهت أسعار صرف العملات الدولية للتقلب الشديد فضلا عن اتجاه الدول إلى تخفيض قيمة عملتها و تقييد التجارة الدولية مما أدى إلى تقلص حجم التجارة الخارجية إلى النصف، ولكي لا يبقى العالم في مثل هذه الظروف و قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت كثير من الدول في البحث عن نظام نقدي جديد يكون أساسا للعلاقات الإقتصادية الدولية لما بعد الحرب.

الفرع الأول : محتوى اتفاقية بريتون وودز.

في 20 جويلية 1944 تم التوقيع على جملة من الاتفاقيات في بريتون وودز و بالضبط في الضفة الشرقية للولايات المتحدة الامريكة و إنجلترا بالإضافة إلى ممثلي إثني و أربعين دولةاخرى وتوصلوا الى نظام مصرف بالذهب حيث أصبح للدولار دورا أساسيا في الحفاظ عليه وذلك من خلال تعهد الولايات المتحدة الامريكية بتلبية اي طلب لتحويل الدولار الى ذهب عند سعر ثابت 35 دولار للأوقية بدون حدود أو قيود أما باقي عملات دول العالم فيتم تثبيت قيمتها بمقابل الدولار وبالتبعية تصبح مثبتة في مواجهة الذهب أيضا[1].

وقد كان مهندسا هذا المؤتمر و هما جون مينار كينز الاقتصادي البريطاني المشهور وهاري ديكستر وايت من الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ويمكن تلخيص خصائص هذا النظام في النقاط التالية[3]:

1- ربط أسعار عملات الدول الى الدولار بالتبعية الى الذهب.

2- أن تلتزم كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف في حدود 1% إرتفاعا و إنخفاضا عند سعر التعادل في مواجهة الدولار.

3- يمكن للدول أن تمول عجزها المؤقت في موازين مدفوعاتها باستخدام احتياطاتها الدولية وبالاقتراض من

---

(1) محمد سيد عابد، "**التجارة الدولية**"، مكتبة الإشعاع الفنية ، كلية التجارة، الإسكندرية، 2001، ص 430.

(2) مدحت صادق، مرجع سبق ذكره ،ص 28.

(3) مجدي محمود شهاب، "**الوحدة النقدية الأوروبية- الإشكاليات و الآثار المحتملة على المنطقة العربية** –"، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، 1998 ، ص 50.

صندوق النقد الدولي اما في حالة وجود إختلال هيكلي، أي وجود عجز أو فائض بشكل كبير ومستمر في ميزان المدفوعات،فإنه يسمح للدولة بأن تغير السعر الإسمي لعملتها في حدود 10% دون اشتراط الموافقة المسبقة للصندوق.

4– استخدام الدولة لما لديها من أرصدة دولارية لشراء عملتها المحلية، عندما تميل قيمتها للتدهور بأكثر من 1% من سعر التعادل أو التدخل ببيع عملتها وشراء الدولار بما يفوق 1% من سعر التعادل.

5– فرض القيود على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وذلك لتفادي تأثيرها على نظام اسعار الصرف الثابتة.

و قد اصفرت جهود المؤتمر في مجال تنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية عن تحقيق نتيجتين هامتين هما :

– إنشاء صندوق النقد الدولي: و المهمة الرئيسية للصندوق هي تقديم العون و المساعدة للدول الاعضاء التي تعاني من خلل أو مشاكل في ميزان مدفوعاتها و ذلك بتقديم القروض التي تساعدها على تغطية القروض عند مباشرة الصندوق لأعماله باحدى العملات الرئيسية القابلة للتحويل، كحقوق السحب الخاصة.

– بالإضافة إلى إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير و يطلق عله إسم البنك الدولي و الغرض من إنشائه هو مساعدة الدول التي أصابتها الحرب على إعادة بناء إقتصادياتها ثم مساعدة الدول الآخذة في النمو على تنمية اقتصادياتها[1].

الفرع الثاني : مراحل سير نظام بريتن وودز.

مر نظام بريتن وودز بثلاثة مراحل و هي :

أولا– مرحلة الإزدهار: لقد تركت الحرب العالمية الثانية أوروبا و اليابان في حالة دمار اقتصادي و نظرا لكون الولايات التحدة الأمريكية المصدر الأساسي للسلع الإنتاجية، فقد كان نقص السلع في أوروبا يمثل نقصا في الواردات.

و للمساعدة في تخفيض وطأة نقص الدولارات، قامت الولايات المتحدة الأمريكية و كندا وعدد من المنظمات الدولية بمنح عدد من القروض و المنح إلى أوروبا، شملت برنامج الإنعاش الأوروبي، و المعروف بمخطط "مارشال" حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمنح 13 مليار دولار و 11.6 مليار دولار ، الأولى في شكل منح و الباقي في شكل قروض، و في مقابل ذلك طلبت من المستفيدة إعطاء الأولوية لإعادة التعمير و التقدم الاقتصادي في سياستها الإقتصادية و النقدية و تشجيع تصدير منتجاتها إلى منطقة الدولار.

[1] مدحت صادق ، مرجع سبق ذكره، ص 28.

و مما سبق نستطيع القول أن معظم دول العالم كانت في حاجة ماسة للإقتصاد الأمريكي و هذا يعني أنها في حاجة للدولار الأمريكي، مما جعل الدول التي تجري وراء، و بالتالي أصبحت بمثابة النقد الذي يستعمل في تسوية المدفوعات الدولي[1].

ثانيا – مرحلة الضعف: في سنة 1958 زاد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي بشدة بمتوسط 3 مليار دولار سنويا و لعل هذا العجز كان راجعا إلى تدفق الإستثمارات الأمريكية في أوربا و التضخم الأمريكي الناتج عن تمويل حرب الفيتنام من خلال زيادة العرض النقدي و اصدار المزيد من الدولارات فأصبح ما يحتفظ به الأجانب من دولارات هو 40 مليار دولار بينما كان 13 مليار فقط في عام 1949 و في نفس الوقت فإن القطاع الخاص كان يحتفظ بقدر أكبر من ذلك و هو يمثل في جملة دين على الحكومة الأمريكية أو إلتزام على ما لديها من ذهب الذي انخفض مستواه من 25 مليار دولار في عام 1945 إلى 11 مليار دولار فقط في عام 1970 معنى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تواجه التزامات بالذهب أكبر من رصيدها الفعلي منه[2].

و لقد امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة عن تخفيض قيمة الدولار لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات و لجأت إلى بعض السياسات الاخرى لمنع خروج رؤوس الأموال مثل زيادة أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل و الحفاض على سعر الفائدة طويل الأجل منخفض نسبيا لتشجيع النمو الإقتصادي المحلي.

و مع فشل كل هذه الإجراءات لوقف العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي فإن رصيدها قد تضاءل بحيث أصبح غير كافي لسد العجز الأمريكي وفي محاولة أخيرة لإمتصاص فائض السيولة الدولارية على المستوى الدولي، ووقف محاولة الدول مبادلة ما لديهم من دولارات مقابل الذهب، أصدرت الحكومة الامريكية سندات حكومية مضمونة و متوسطة الأجل تصدر بالدولار و بسعر صرف مضمون إلا أن هذه السياسة لم تفلح في وقف تدهور الأرصدة الذهبية حتى وصل الرصيد الذهبي الامريكي إلى ¼ العجز الحكومي فقط (أي أن العجز الحكومي أصبح أربع أمثال الارصدة الذهبية)، و في هذه الحالة كان ضروريا أن يتغير سعر التعادل أو تكافؤ العملات، حيث في 5 ماي 1971، توقفت ألمانيا، هولندا، و سويسرا عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي و في 9 ماي 1971،رفعت كل من سويسرا و النمسا، قيمة عملتها بنسبة 7.1 % و 6.1 % على التوالي، بينما قررت ألمانيا و هولندا تعويم عملتها و بات مؤكدا أن أمريكا سوف تخفض قيمة الدولار، و في ظل تكامل أسواق

---

[1] محامدية نوال و بونار ريمة ،"**الإستخدام الدولي للعملات**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،كلية العوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مؤسسات مالية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، 2011–2012 ، ص 12.

[2] مدحت صادق، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

رأس المال فإن هذا التوقع قد تسبب في إندفاع حاد للتخلص من الدولار قبل أن تنخفض قيمة و الإتجاه إلى العملات الأخرى القوية مثل المارك و الفرنك السويسري و الين[1].

ثالثا ـ وقف التحويل من الذهب إلى الدولار:في يوم الأحد 15 أكتوبر 1971 أعلنت الحكومة الأمريكية على لسان رئيسها ريتشارد دينكسون على تعليق قابلية تحويل الذهب إلى دولار و هكذا أغلقت نافة التحويل إلى الذهب و معها انهارت دعائم بريتن وودز كما صاحب هذا القرار مجموعة من الإجراءات الإنكماشية الداخلية[2]:

– فرض رسم إضافي قدره 10 % على السلع المستوردة الهدف منه هو إستعماله كوسيلة ضغط على الدول الأخرى لإجبارها على المساهمة في علاج العجز المتزايد في ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة الأمريكية.

– تجميد الأجور و الأسعار لمدة 10 أيام، القصد من هذا هو مواجهة التضخم في الداخل.

– إعفاء الإستثمارات الخاصة بإنتاج المعدات الوطنية من الضرائب بنسبة 10% لمدة سنة لتشجيع الإستثمار في الداخل.

– إلغاء ضريبة الإنتاج المقدرة بـ 7 % على صناعة السيارات الامريكية و الهدف من هذا الإلغاء هو إنعاش هذه الصناعة و جعلها أكثر تنافسية .

– تخفيض الإنفاق الحكومي و المساعدات الإقتصادية الخارجية بنسبة 10% [3] .

الفرع الثالث : إنهيار و زوال نظام بريتون وودز

هناك عدك أسباب أدت لانهيار نظام بريتون وودز.

أولا ـ أسباب إنهيار بريتون وودز :كان نظام بريتون وودز يقوم كما اسبقنا القول على ركيزة أساسية و هي إلتزام الخزينة الأمريكية ببيع الذهب بسعر للأوقية 35 دولار إلى البنوك المركزية و المؤسسات النقدية في العالم و من ثم كان من الضروري الربط بين مقدار ما هو متوفر من مخزون ذهبي لدى الولايات المتحدة الأمريكية و بين الإلتزامات قصيرة الأجل المترتبة عليه .

فإذا ما زادت هذه الإلتزامات دون الزيادة في كمية الذهب كان ذلك تعبيرا حقيقيا عن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي.

---

(1) مدحت صادق ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

(2) محامدية نوال و بونار ريمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

(3) المرجع نفسه، ص 14.

فمنذ الخمسينيات بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يحقق عجزا كبيرا و مستمرا الأمر الذي قلص بشدة من إحتياطات الذهب في الخزانة الأمريكية و ساد اليقين بضرورة تعديل اسعار تعادل العملات، و إزاء فشل الولايات المتحدة الامريكية في إقناع الدول التي حققت موازين مدفوعاتها فوائض ضخمة، و صفة خاصة المانيا و اليابان، برفع سعر صرف عملاتها و أصبح من المسلم به ضرورة لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض قيمة الدولار في ذلك الوقت، أصبحت الأسواق الدولية لرأس المال مرتبطة ببعضها البعض بشكل كبير من خلال أسواق العملات الأوربية و بدأت كميات ضخمة من رؤوس الأموال الأمريكية في الهروب للخارج و بدأت التحويلات الكثيفة من الدولار الأمريكي إلى العملات القوية الاخرى و بصفة خاصة المارك الألماني و الين الياباني و الفرنك السويسري الأمر الذي أدى إلى حدوث المزيد من الإختلالات في ميزان المدفوعات الأمريكي.

و هنا إضطر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أنذاك "ريتشارد نيكسون" تعليق قابلية تحويل الدولار الأمريكي ألى ذهب معلنا بذلك عن نهاية نظام بريتن وودز، بالإضافة إلى هذا هناك عدة أسباب لا تقل أهمية و المتمثلة فيمايلي:

– توقعات إنخفاض قيمة الدولار التي أدت إلى تدفق رؤوس الاموال قصيرة الأجل إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية .

– تخلي الدول الأوروبية و اليابان عن إلتزامها بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتدعيم الدولار .

– عدم كفاية السيولة الدولية و قد تم إنشاء وحدات حقوق السب الخاصة لتتغلب على هذه المشكلة و لكنها لم تكن كافية نظرا لأن إصدارها و توزيعها لم يكن وفقا لإحتياج الدول الأعضاء و إنما وفقا لحجم كل دولة و أهميتها النسبية في التجارة الدولية، فالنقص في السيولة الدولية يقلل من أن يعوق التجارة الدولية، و في نفس الوقت زيادة السيولة الدولية تؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية العالمية[1].

ثانيا ـ اتفاقية سيميثونيان:

في ديسمبر من عام 1971 إجتمع ممثلي 10 دول و هي : الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا، السويد، كندا و اليابان في معهد " السيميثونيان" بواشنطن بمقاطعة كلومبيا لدراسة الوضع الجديد بعد إنهيار بريتن وودز و وافقوا على رفع سعر أوقية الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار أمريكي للأوقية هذا يعني تخفيض قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 7.89%، كما إرتفعت قيمة بعض العملات مثل الين

[1] محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 409.

الياباني بنسبة 14% و المارك الألماني نسبة 17% كما تضمنت هذه الإتفاقية توسيع هوامش تقلبات اسعار الصرف إلى 2.25 %إرتفاعا و انخفاضا عن سعر التعادل، بدلا من 1 % و هذا يعني أنه يمكن لسعر صرف أي عملة بخلاف الدولار أن يتقلب في حدود 4.5% ارتفاعا أو إنخفاض بالمقارنة مع سعر صرف أي عملة أخرى و ذلك في حالة زيادة قيمة أحدهما بنسبة 2.25% عن سعر تعادلها، و إنخفاض قيمة العملة الأخرى بنسبة 2.25% عن سعر تعادلها بالدولار كما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية في المقابل بإلغاء الرسوم الجمركية و المقدرة بـ 10% التي فرضتها على الواردات[1].

الفرع الرابع : نظام التعويم المدار.

منذ سنة 1973 و حتى الآن أصبح النظام النقدي الدولي يقوم على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف، هذه القاعدة فرضت نفسها و لم يقتصر أحد على إختيارها لأن نظام التعويم المدار كان نتيجة إنهيار نظام بريتون وودز و لم يأتي كمرحلة تزيل ما قبلها من مراحل[2].

وما ميز هذه المرحلة هي التي تقود في كل دولة على مسؤولية في أسواق الصرف الأجنبي و هذا للحد من تقلبات أسعار الصرف قصيرة الأجل دون محاولة التأثير على إتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل و قد تميزت أسعار الصرف في ظل هذا النظام بالحرية حيث تتحدد وفقا لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي و يقصد بتعويم سعر الصرف إلى تحديد سعر معين لعملاتها مقابل قيمة العملات أو قيمة الذهب، بل تترك الامر لقوى السوق الحر لتتولى تحديد سعر العملة وفقا لطبيعة الطلب العالمي عليها، و ظروف المعروض منها عالميا و مركز الدولة في التجارة العالمية و مركز ميزان مدفوعات الدولة، و هذا ما يعرف بنظام التعويم النظيف، أم عندما تتدخل الدولة في تحديد سعر الصرف فيسمى حينئذ بالتعويم الغير النظيف أو التعويم المدار، حيث تتدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية قصد التأثير على عملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها أو تخفيض قيمتها من أجل تخفيض قيمة صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها[3].

كما نلاحظ في هذه المرحلة أنه كان لصندوق النقد الدولي دورا فعال حيث تحرك في إدخال تعديل على إتفاقية إنشاءه حيث كان أول تعديل في 28 جويلية 1969 بخصوص إنشاء حقوق السحب الخاصة.

---

(1) زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 166.

(2) سامي عفيفي حاتم، "**التجارة الخارجية بين التنظيم و التجهيز**"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1999، ص 63.

(3) مدحت صادق ، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

حيث إرتبطت في البداية حقوق السحب الخاصة بالذهب و جعل سعر الوحدة الواحدة يساوي 1 دولار أمريكي و إعتمد سعر الصرف بين حقوق السحب الخاصة و العملات الأخرى على سعر صرف العملات الأخرى بالدولار إبتداءا من 1 جويلية 1974، ثم الربط بين وحدة السحب الخاصة و سلة من العملات (16 عملة دولية) و في عام 1981 حددت قيمة حقوق السحب الخاصة وفق سلة مكونة من 5 عملات هي: الدولار الأمريكي، الين الياباني، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، و يختلف الوزن النسبي لكل عملة من العملات داخل السلة و يتم تعديل هذا الوزن على 5 سنوات وفقا لتطور المبادلات الدولية و نصيب الدولة في التجارة العالمية.

كما كان تعديل ثاني في "إتفاقية جاميكا" أين عقد هذا المؤتمر في جانفي 1967، أين سمح صندوق النقد الدولي بنظام حرية سعر الصرف، أو نظام التعويم سواء أكان فرديا أو مشتركا ويمكن تلخيص أهم الأحكام التي جاءت بها هذه الإتفاقية في مايلي[1]:

- إلغاء السعر الرسمي للذهب و السماح للبنوك المركزية للدول الأعضاء ببيع و شراء الذهب في الأسواق بدون قيود.
- إلغاء كل الاحكام المنظمة لإستخدام الذهب في التعامل مابين الصندوق و الدول الأعضاء.
- توسيع قاعدة العملات المستعملة في عمليات الصندوق حيث يقبل الصندوق حاليا جميع العملات منت حيث المبدأ.
- تعزيز موارد الصندوق المالية.
- تعزيز أهمية حقوق السحب الخاصة لتكون بمثابة الإحتياطات الرئيسية لنظام النقد الدولي.

و قد إنتهى الأمر في أوائل افريل 1978 بإقرار تنفيذ هذه الأحكام التي تضمنت التعديل الثاني لإتفاق صندوق النقد الدولي و إنتهى الأمر بالذهب إلى فقدان الدور الذي عرفه و أداه في ظل نظام بريتون وودز و توقفت عن القيام بأية وظيفة رسمية في نظام النقد الدولي السائد حاليا.

المبحث الثاني : سيادة الدولار الأمريكي.

يشغل تطور أسعار الصرف في العالم خاصة الدولار الأمريكي بال رجال السياسة و رجال الأعمال و رأي الإعلام الدولي و كل بلدان العالم وكل المضاربين و كل السماسرة و المستثمرين في الأسهم و السندات

[1] مجلة صندوق النقد الدولي ، "**الإحصاءات المالية الدولية**" ، جانفي 1998، ص 8.

و المشتقات المالية في البورصات العالمية، و يزداد هذا الإهتمام بهذه العملة يوما بعد يوم في الأوساط المالية و الإقتصادية العالمية، و سنسلط عليه الضوء في هذه الدراسة بحيث سنتحدث عن تطوره التاريخي في المطلب الأول ثم نتعرض في المطلب الثاني لإستخدامه العالمي أم المطلب الثالث فسنتطرق إلى واقعه و أهدافه.

المطلب الأول : الدولار و تطوره التاريخي.

للدولار أهمية كبيرة في التجارة العالمية إذ يمثل أكبر اقتصاديات العالم المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ظلت هذه العملة مهيمنة على الاقتصاد العالمي لفترة زمنية طويلة و لغاية يومنا هذا و عليه سوف نتعرض في هذا المطلب إلى الدولار من حيث تطوره و شكله و فئاته.

الفرع الأول: التطور التاريخي للدولار.

يبدأ تاريخ الدولار من أوروبا وهو مشتق من كلمة "تالير-thaler" التي كانت عملة معدنية نمساوية من فضة سكت لأول مرة في بوهيميا عام 1519 و إن صعود أية عملة قوية يتطلب شرطين ملحين[1]:

أولا أن تكون هذه العملة هي وحدها المستخدمة في التعاملات المحلية في بلدها الأم و ثانيا أن يقف وراء هذه العملة مصرف مركزي يدعمها و يعطي العالم الثقة فيها، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد حققت الشرط الأول في أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، ففي عام 1863 أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من القوانين المالية تعرف بـ "القوانين المصرفية الوطنية" كرست الدولار كعملة وطنية وحيدة و أسست منظومة من المصارف المركزية ساهمت في تمويل قوى الإتحاد في الحرب الأهلية و لم يحسم الأمر إلا في عام 1913 الذي شهد ميلاد بنك الإحتياطي الفدرالي و الذي حقق للولايات المتحدة الأمريكية الشرط الثاني في إنشاء مصرف مركزي دعم عملتها ليجعل منها عملة عالمية.

أنشأ بنك الإحتياطي الفدرالي عام 1913 و الذي قسم الولايات المتحدة الأمريكية إلى 12 بنك مركزي يقوم بإصدار النقود و كل هذا في إيطار قاعدة الذهب التي تكلمنا عنها سابق في النظام النقدي الدولي و التي إستمر الدولار في التمسك بها إلى غاية الكساد الكبير الذي عصف بالولايات المتحدة الأمريكية في أواخر العشرينات من القرن العشرين حيث إستمر هذا الكساد عدة سنوات.

(1) Gerard Marie Henry '' **dollar : monnaie international**'' studyrama ,2004 , p 21-22.

أولا- تعويم الدولار :في 21 سبتمبر 1931 تخلت بريطانيا عن قاعدة الذهب و لجأت لتعويم الجنيه الإسترليني و تبعتها عدة دول في ذلك مثل السويد و اليابان و غالبية الدول التي كانت تربط عملتها بالجنيه الإسترليني .

في ظل هذه الاوضاع أعلن الرئيس الأمريكي "فرنك روزفلت" في 20 افريل عام 1933 تعويم الدولار الامريكي من اجل تحقيق نمو إقتصادي أمريكي و محافظة على إستقرار الأسعار المحلية[1].

ثانيا ـ الدولار كعملة إحتياطية عالمية مابعد 1944 إلى غاية 1971:مما تمخض عن مؤتمر بريتون وودز 1944 هو ربط كل دول العالم عملاتها بالدولار مما أعطى قوة مميزة لعملة الولايات المتحدة الأمريكية و لكن يتوجب علينا أن نتعرض لوضع الدولار في هذه الفترة.

1- الدولار في إعادة تعمير أوروبا : خرجت أوروبا منهارة من الحرب العاية الثانية مما إستوجب إعادة اعمارها حيث سارعت الولايات المتحدة الأمريكية في ضخ دولاراتها لهذه المهمة في اطار ما يعرف بخطة "مارشال"حيث حولت الولايات الامريكية خلال فترة 1946_1953 إلى مختلف بلدان العالم 33 مليار دولار تحت شكل هبات وقروض تلقت أوروبا لوحدها11.8 مليار دولار في شكل هبات و1.8 مليار دولار في شكل قروض أما اليابان فقد حصلت على 950 مليون دولار في شكل هبات و280 مليون دولار في شكل قروض، وبالفعل استاطاعت أوروبا أن تحقق نموا في انتاجها الصناعي بنسبة 39% أي بمعدل سنوي قدره 8.6 %كما تضاعفت صادراتها خلال هذه الفترة و كما واكب هذا المشروع قرار آخر يتضمن تخفيض العملات الأوروبية في سبتمبر 1949 مما أعطى دعما لصادرات أوروبا و عرفت هذه المرحلة بمرحلة ندرة الدولارات، أي اللهفة الشديدة من طرف أوربا للدولارات الأمريكية[2].

2- فائض الدولارات (1959-1970):أخذت الإستثمار المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا بالزيادة و التوسع إعتبارا من 1955 عن طريق شراء شركات و استثمارات شركة الأمريكية في أوروبا و كان هذا الأمر في شكل شركات العابرة للقارات (multinationales) مما شكل ولادة عالم اقتصادي جديد سمي بسوق الدولار الأوروبي "euro-dollars" أي الدولارات الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية وكانت هذه نقطة تحول بالنسبة للدولار و من أبرز الأسباب التي ساهمت في هذا السوق بالإضافة إلى إستثمار الشركات العابرة للقارات هو ما أقدمت عليه دولة الإتحاد السوفياتي عام 1958 من نقل لدولاراتها الموجودة في أهم 3 أو 4 مصارف أمريكية إلى فرع لمصرف سوفياتي بلندن و هذا الحادث كان نتيجة للحرب الباردة بين الدولتين و تخوف

---

(1) Gerard Marie Henry,op-cit , p22.

(2) هشام متولي، مرجع سبق ذكره، ص، 71- 80.

الإتحاد السوفياتي من تجميد الولايات المتحدة الأمريكية للدولاراتها في حالة خصومة شديدة بين الدولتين و تمت إستبعاد وضع اليد أو تميد دولار موسكو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الإجراء ساهم بدوره في تراكم الدولارات في أوروبا[1]، بالإضافة إلى هذا و بعد نهاية سنة 1958 حققت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في ميزان مدفوعاتها بمتوسط 3 ملايير دولار في السنة على عكس الأوروبين الذين حققو فوائض نكنتهم من تركييم إحتياطات كبيرة من الدولار في الستينات أخذت أوروبا بتحويل عملاتها إلى ذهب بعد أن كان الدولار مقيما أكثر من قيمته الحقيقية و نأخذ على سبيل المثال فرنسا التي حولت في 04 جانفي 1965م، 35 مليون دولار إلى ذهب أم إنجلترا فقد قامت بإعادة تقييم علتها نحو التخفيض كما شهدت ألمانيا إرتفاعا في معدلات التضخم بالإضافة إلى هذا الضغط على الدولار ظهرت عملة قوية جديدة و هي الين الياباني تمثلت هذه القوة في إرتفاع باهر للناتج المحلي من 10 % إلى 13% سنويا من ثم أصبح كل من الين الياباني و المارك الألماني عملتان تشكلان منافسا قويا للدولار الأمريكي بالإضافة إلى هذا ظهرت وحدة حقوق سحب خاصة التي أصبحت بمثابة أصل جديد لإحتياطي الدول و صندوق النقد الدولي التي تم التعامل بها في عام 1970 و هناك حدث آخر لعب دورا كبيرا في تراجع الثقة بالدولار الأمريكي هو الإنفاق الكبير على حرب الفيتنام[2].

ثالثا– مرحلة تعويم الدولار:كانت سنة 1971 تاريخ إنهيار نظام بريتون وودز و معه إنهيار قاعدة ثبات سعر الصرف حيث تم توقيف إبدال الدولار بالذهب حيث إنخفض الذهب إلى 28% في 1971 بعد ما كان 70% سنة 1948 وتم تخفيض الدولار مما أدى إلى تقلبات كبيرة في أسعار صرف العملات الدولية.

كما كان تمويل الاستعمارات الأمريكية من أجل السيادة على العالم إضافة إلى المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى حلفائها مثل إسرائيل و دول أمريكا اللاتينية مسؤولة عن جزء كبير من العجز في ميزان المدفوعات ثم استطاع الدولار بعد هذا و بالضبط في أواخر 1974 من كسب ثقة الأوساط النقدية و المالية العالمية و تربع على عرش العملات الأوروبية بعد ضعف أداء المارك الالماني في هذه الفترة و الذي كان المنافس الأول إلى جانب الين الياباني للدولار الأمريكي و حقيقة ضعف المارك الالماني هو زيادة الأجور و المرتبات مما أثر

---

[1] هشام متولي ، مرجع سبق ذكره، ص 73–75.

[2] مردوخان كريانين من تعريب محمد إبراهيم منصور و محمد علي عطية ، "**الاقتصاد الدولي – مدخل إلى السياسات–**"، دار المريخ للنشر،القاهرة ، 2007،ص403.

على تكلفة الإنتاج ليخفض من حظوظه التنافسية بالنسبة للدولار ليستعيد الدولار ثقته العالمية من خلال ازدياد المعاملات الدولية به كما كانت للإجراءات التشددية في خفض التسلح و الإنفاق العسكري دورا في ذلك[1].

رابعا– ارتفاع سعر صرف دولار (1981–1985):في هذه الفترة استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية سلاحا نقديا تمثل في رفع سعر الفائدة سواء للدفاع عن عملاتها أو لإستقطاب مزيد من رؤوس الأموال ليحقق بذلك الدولار ارتفاعات أمام باقي العملات الرئيسية الأخرى لسنوات متتالية من 1981 إلى 1985 بالفعل احتوت أسعار الفائدة الرتفعة معدلات التضخم و لكن من ناحية أخرى ترتب عن ذلك عدم تشجيع الصادرات و من ثم زيادة الواردات مما أدى ذلك إلى عجز تجاري تعدى 100 مليار دولار بين 1983 و 1984 و عليه أصبحت الولايات المتحدة الامريكية اكبر مدينة في العالم في منتصف الثمانينات و هذه الأوضاع خصت الولايات المتحدة الأمريكية داخليا أما في إيطار الدولي فقد ساعد الدولار المرتفع على تحفيز السلع الواردة إلى أمريكا في كل من اليابان و ألمانيا و من ثم تغظيم اقتصاد هذه الدولتين و كان هذا الارتفاع في أسعار الفائدة سبب زيادة في المديونية العالمية خاصة بالنسبة للدول أقل نموا[2].

خامسا– إنخفاض قيمة الدولار(1985 – 1989):لقد وصل الدولار لأعلى قيمة في فبراير 1985 مما أدى بالإسراع لوزراء المالية لدول الخمسة (الدولة الصناعية الرئيسية) في اتفاقية "بلازا " في 22 سبتمبر 1985 بنيويورك لتخفيض قيمة الدولار ثم بعد ذلك بعامين و بالتحديد في 22 فيفري 1987 تم عقد اتفاقية " لوفر" لمجموعة السبع التي حددت منطقة هدف تتضمن تعويم الدولار بـ 5% في الجانبين عن سعره 1.825 للدولار مقابل المارك الألماني و 153.5 دولار مقابل الين الياباني[3].

نتج عن هاتين الإتفاقيتين تخفيض للدولار الأمريكي مما حسن وضعيته التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية مقابل دول الإتحاد الأوروبي و اليابان بصفة خاصة.

سادسا– الدولار في نهاية القرن العشرين و بداية القرن الجديد:لقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية حالة كساد لمدة 8 أشهر في 1990 لتخرج منها بمعدلات ناتج محلي متواضع بعد حرب الخليج مما أدى إلى تحسن سعر صرف الدولار أما في بداية القرن الجديد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أصابت حياتها الاقتصادية بالشلل و تضرر الاقتصاد بهذا الحدث بحيث وصلت البطالة بمستويات عالية إلى

---

(1) هشام متولي، مرجع سبق ذكره، ص 82 – 86.

(2) مردوخان كريانين من تعريب محمد إبراهيم منصور و محمد علي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 404 .

(3) Gerard Marie Henry, op-cit, p 78.

4.9% في أوت 2001 كما انخفض مؤشر ثقة المستهلك بشكل حاد من 91.5% إلى 83.5% ليسجل ادنى مستوى من نوفمبر 1993 كما انخفضت الطاقة الانتاجية للولايات المتحدة الأمريكية كما تضررت شركة الطيران الأمريكية بشدة جراء هذا الحدث لتتكبد خسار أضرت بالخطوط الجوية العالمية كما تضررت البورصات العالمية لتغلق تعاملاتها لفترة من الزمن ثم تعاود نشاطاتها بخسائر فادحة في المؤشرات المالية كما إرتفعت أسعار النفط جراء هذا الحدث ليتجاوز 31 دولار للبرميل كما هوى الدولار إلى أدنى مستوياته في أكثر من 6 أشهر مقابل الأورو و الين الياباني لكن الحكومة الأمريكية إتخذت ردة فعل سريعة اذ اعتمدت برامج استعجالية بـ 40 مليار دولار كما ضخ البنك الفدرالي سيولة 81 مليار دولار إلى الإحتياطات المصرفية المؤقتة[1].

إنهار الدولار في عام 2007 و بداية 2008 ووصل إلى أدنى مستوياته حيث سجل مستوى قياسي أمام الأورو في شهر مارس وصل إلى 1.6 و سجل الجنيه الإسترليني أكثر من الدولار و هبط الدولار دون الفرنك الفرنسي لأول مرة بالتاريخ كما وصل الدولار إلى أدنى مستوياته في 13 عام أمام الين و ذلك بسبب الأزمة المالية و أزمة الرهن العقاري و ذلك عندما شجع الإزدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001-2006، البنوك و شركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، و هو منح مقترضين القروض بدون ضمانات كافية، و بمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة أعلى، و الهدف هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح لمؤسسات الإقراض و أدى هذا إلى ارتفاع سعر الفائدة و إنخفاض أسعار المنازل، و تزايد عدد العاجزين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية و ضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات و الأفراد ، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض الإنفاق الإستثماري و الإستهلاكي، و هدد بحدوث كساد و بعد انتقال الأزمة إلى القارة الأوروبية بسبب ترابط الأسواق العالمية فيما بينها خفف الدولار ضغطه أمام العملات الأخرى بسبب تأثر عملات الدول الأوروبية بالأزمة ليصل الأورو إلى مستوى 1.24 دولار و ذلك منذ عامين و نصف العام كما وصل الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوى في 6 أعوام عند 1.55 دولار[2].

الفرع الثاني : الدولار شكله و فئاته:

يتميز الدولار الأمريكي أن كل أوراقه بلون واحد مماثل لوجه الورقة و هو للون الأسود المائل للرمادي و لون واحد

---

[1] مجلة الجيش **" بعد الهجوم على أمريكا ... الانعكاسات على الوساطة النقدية و الاقتصادية"**، عدد 460.

[2] المرجع نفسه.

مماثل لظهر الورقة هو اللون الأخضر الزيتوني كما أن حجم الورقة الواحدة يتراوح بين 156 ملم – 66 ملم عرضا للإيطار[1].

جدول (1-1) : شكل و فئات الدولار المستخدم حاليا.

الوحدة	الشكل في الوجه	الشكل في الظهر
فئات معدنية		
0.01 سنت	ابراهيم انكولن-الرئيس الوم أ رقم 16	لينكولن التذكاري
0.05	توماس جيفرسون الرئيس الثالث	لينكولن التذكاري
0.05	توما جيفريسون	رسوم بيانية
0.1	فريديرك روزفلت	شعلة و غصن زيتون
0.25	جورج واشنطن الرئيس الأول و موحد أمريكا	طبلة إستعمارية
0.25	جورج واشنطن	نسر
0.25	جورج واشنطن	شعارات و م أ
0.5	جون كيندي	خاتم رئيس و م أ
1.00	ساكاغوا امرأة من الهنود	نسر في الجو
1.00	رئيس 7 للو م أ	تمثال الحرية
أوراق الدولار		
1.00	جورج واشنطن	خاتم كبيرة
2	توماس جيفسون	إعلان الإستقلال
5	ابراهيم انكولن	لينكولن التذكاري
10	ألكسندر هاملتون	مقر وزارة الخزانة الأمريكية
20	اندرو جاكاسون – الرئيس 17	البيت الأبيض
50	بوليسيس جرانت الرئيس 18	العاصمة
100	بنجامين فنكلين- سياسي و عالم	قلعة الإستقلال

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الملاحق المرفقة.

[1] محمد الوليدي، "**وجوه على الدولار تعرفهم**"، بيت الأسرة العربية، تاريخ الإطلاع: 02-02-2013 على الموقع الإلكتروني:
http://www.vb.ma3hd.net

المطلب الثاني : إستخدام الدولار كعملة عالمية.

إن صحة أي عملة تقوم أساسا على صحة اقتصادها و بإيجاز إن قيمة أي عملة تتحدد بجملة من العوامل و هي مستوى العام للأسعار و الإحتياطي النقدي و سعر الصرف و وضع البلد الإقتصادي و المالي و إذا ما حاولنا أن نطبق هذه العوامل على الدولار فإننا نخلص نتيجة مفادها أن إستقلالية الإحتياطي الفدرالي يمكن من التحكم في المستوى العام للأسعار و إن الوضع الإقتصادي و المالي للولايات المتحدة الامريكية يحتل زيادة العالم .

الفرع الأول: محددات العملة العالمية.

لكي يتم إستخدام عملة ما كوحدة تبادل دولي للسلع و الخدمات و كوحدة للتدفقات النقدية العالمية يجب أن تتوفر مجموعة من الأساسيات و هذا ماسنراه متوفرا في عملة الدولار بإعتبارها عملة دولية.

أولا– الحجم الإقتصادي للدولة: يبدو واضحا هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة إقتصادية عظمى رغم النمو الكبير التي عرفته كل من ألمانيا و اليابان في أواخر العشرينات من القرن العشرين.

جدول (1–2): مقارنة جدولية بين اقتصاديات الدول المتقدمة لسنة 2004.

	الولايات المتحدة الأمريكية	*الإتحاد الأوروبي*	*اليابان*
الناتج المحلي في العالم	%22	%16	%8
حجم الصادرات العالمية	%15	%19	%9
السوق المالي	41000	24000	21000
الأصول البنكية	8000	12000	6500
حجم أصول البورصة	18000	6000	8000

source : Gérard Marie Henry '' **dollar : monnaie international**'' studyrama ,2004 , p91.

من خلال هذه المقارنة يبدو جليا التفوق الإقتصادي الأمريكي على دول الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر المنافس الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و هذا التفوق هو الذي يعطي قوة للدولار الامريكي أمام باقي العملات .

ثانيا- نصيب الدولة من التجارة العالمية و حجم الأسواق العالمية:تعتبر صادرات الولايات المتحدة الأمريكية أقل حجما من الإتحاد الأوروبي و لكن تملك الولايات المتحدة الأمريكية أسواق مالية متقدمة و تقديمها لأدوات

مالية متطورة جعلها تمول معظم المشاريع الاستثمارية الدولية و مما وفر لها طلب أكبر على عملتها الخضراء للدخول في أسواق البورصات الأمريكية من أجل الاستثمار[1].

ثالثا- سياسة الاقتصاد الكلي:تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة نموها الاقتصادي من خلال الحفاظ على استقرار أسعار السلع و الخدمات (التحكم في التضخم) و هذا الأمر خدم الدولار الأمريكي و يعطي الثقة للتعامل به.

جدول (1-3): معدل التضخم و الناتج المحلي في أكبر اقتصاديات العالم من 1999 إلى 2007

السنوات	التضخم				الناتج المحلي الإجمالي		PIB %
	منطقة الأورو*	الاتحاد الأوروبي(27)	اليابان	و م أ	الإتحاد الأوروبي*	منطقة الأورو*	اليابان	و م أ
99	1.1	1.2			3.0	2.9	-0.1	4.4
01	2.3	2.2	0.7	2.8	2.0	1.9	0.2	0.8
02	2.2	2.1	-0.9	1.6	1.2	0.9	0.3	1.6
03	2.1	2.0	-0.3	2.3	1.3	0.8	1.4	2.5
04	2.3	2.2	0.0	2.7	2.5	2.2	2.7	3.6
05	2.3	2.2	-0.3	3.4	2.0	1.7	1.9	2.9
06	2.3	2.2	0.3	3.2	3.1	2.9	2	2.8
07	2.2	2.3	0.0	2.8	2.9	2.7	2.3	2

*هذه الأرقام تضم 16 عضومن أعضاء الإتحاد الأروبي.

Source:http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index. php/The_HICP_ – _a_first_class_inflation_measure.

الفرع الثاني: الاستخدام العالمي للدولار:

يتم استخدام الدولار على نطاق واسع من خلال ربط عملات وطنية به بالإضافة إلى استخدامه كعملة إحتياط ويستخدم أيضا من طرف الخواص.

أولا- العملات الوطنية تربط الدولار:كانت دول العالم تربط عملاتها بالدولار في نظام بريتن وودز وما تزال مجموعة من الدول تحافظ على ربط عملاتها بالدولار رغم انهيار هذا النظام و تعويم العملات فعلى سبيل المثال كانت هناك 52 دولة من بين 128 دولة منظمة لصندوق النقد الدولي في عام 1975 تربط عملاتها بالدولار

(1) Gerard Marie Henry , op-cit ,p92.

و في عام 2003 هناك ما يقارب 23 دولة تحافظ على هذا الربط و هذا الربط راجع لثقة في الدولار من جهة و للحد من أثار التضخمية و إنقلاب أسعار الصرف من جهة أخرى[1].

ثانيا- الدولار كعملة احتياط عالمية: تحتفظ الدول باحتياطاتها من العملة الأجنبية (الدولار مثلا) لثلاث أغراض وهي :

- إقتناء الواردات.
- خدمة الديون الخارجية.
- التدخل في أسواق الصرف من أجل تعديل معدلات أسعار الصرف.

هذه الأغراض الثلاثة هي التي تجعل دول العالم تحتفظ بالدولار كاحتياطي لدى بنوكها المركزية فإن كانت إقتناء الواردات تخص دول العالم جميعا فإن خدمة الديون الخارجية تهم الدول النامية بشكل كبير باعتبارها دائنة للدول المتقدمة و أما النقطة الثلاثة فهي تدخل في إيطار السياسة النقدية لدول العالم.

جدول (1-4) : يبين مكونات الإحتياطي الصرف في العالم من عملات.

العملة	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07
الدولار	59.0	62	65.2	69.3	70.9	70.5	70.7	66.5	65.8	65.9	66.4	65.7	64.6
اليورو					17.9	18.8	19.8	24.2	25.3	24.9	24.3	25.2	25.8
المارك الألماني	15.8	14.7	14.5	13.8									
الجنيه الإسترليني	2.1	2.7	2.6	2.7	2.9	2.8	2.7	2.9	2.6	3.3	3.6	4.2	4.2
الين الياباني	6.8	6.7	5.8	6.2	6.4	6.3	5.2	4.5	4.1	3.9	3.7	3.2	2.8
فرنك فرنسي	2.4	1.8	1.4	1.6									
فرنك سويسري	0.3	0.2	0.4	0.3	0.2	0.3	0.3	0.4	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2
عملات أخرى	13.6	11.7	10.2	6.1	1.6	70.5	1.2	1.4	1.9	1.8	1.9	1.5	2.4

Source : http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/eurostat/home

أهم ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول هو محافظة الدولار على تصدره قائمة العملات الدولية عبر سنين طويلة من حيث تشكيل الإحتياطات الدولية و ذلك بأكثر من النصف لوحده مقابل أقل من النصف لباقي

(1) : Gerard Marie Henry ,op-cit , p93.

العملات الأخرى في العالم و هذا الثقة المتواصلة في الدولار مرجع إلى قوة العوامل التي تتمتع بها العملة و التي ذكرناها سابقا و صيف الدولار و هو الأورو يعرف تحسن أو تطور من حيث الإستخدام كعملة احتياط دولية.

ثالثا- الدولار كعملة تستخدم من طرف الخواص في المعاملات الدولية:يساهم الدولارفي القطاع الخاص من خلال استخدامه في التعاملات و العقود التجارية و الماليو و الدولية من طرف رجال الأعمال و هذا لسهولة تبادله مع أي عملة أخرى و إكتسابه ثقة من طرف هذه الفئة.

كما يعتبر الدولار عملة لتمويل و تسوية المنقولات الدولية بيلعب الدولار دورا هام في إستثمار بعض الدول في السندات الدولية و كما يظهر أيضا في وقتنما المعاصر فإن معظم الدول التييكون بها فائض تضطر لتشكيل صناديق سيادية تحرر بعملة الدولار مما يزيد الطلب عليه و وضع الثقة به[1].

رابعا- الدولار وسيط للتبادل:يلعب الدولار دورا هاما في تبادل عملتين فمثلا لكي تبادل الدينار الأردني بالبيزو المكسيكي علينا أن نبدل البيزو بالدولار ثم نبدل الدولار إلى دينار أردني و من ثم تسهيل عملية التبادل في أسواق الصرف كما يمكن للدولار أيضا إن يستخدم في دولة ما غير دولته الأم كعملة ثانية داخل تلك الدولة و هذا لثقة بعض المؤسسات فيه من أي عملة أخرى من خلال الحد من معدلات تضخم عملة تلك الدولة[2].

المطلب الثالث: الدولار الأمريكي بين الواقع و الأهداف.

الدولار الأمريكي هو العملة العالمية الأولى التي تسنخدمها جميع بلدان العالم كما تعتبر ورقة ضغط تجاه العالم فهو مرة في إرتفاع و مرة في إنخفاض و قبل الغوص في تحليل هذه الإزدواجية سنتعرض إلى أهم العوامل المؤثرة على الدولار الأمريكي و أهم أسباب إنخفاض الدولار و تأثير هذا الإنخفاض على الإقتصاد العالمي.

الفرع الأول : العوامل المؤثرة على الدولار الأمريكي.

من أبرز العوامل المؤثرة على الدولار الامريكي هي[3]:

*يعتبر بنك الإحتياطي الفدرالي(FED) المؤثر الأول في العملة الخضراء بسبب الأخبار و التقارير التي يصدرها.

*هيئة السوق المفتوحة الفدرالية (FOMC) تجتمع 8 مرات لتحديد المستوى الملائم للفوائد البنكية .

---

(1) : Gerard Marie Henry ,op-cit , p97.

(2) جورج تافلاس،"**الإستخدام الدولي للدولار الأمريكي والأورو**"، مجلة التمويل و التنمية،العدد2 ،جوان1998،ص42.

(3) محمد "د" ، "**العوامل المؤثرة على الدولار الأمريكي**"، فوركس العرب، تارخ الإطلاع:28-01-2013،على الموقع الإلكتروني:
http://www.fx4arab.com

* أسعار الفائدة البنكية (Interest rates) و هي من أبرز العوامل التي تحدد مسار الدولار .

*السندات (Bonds) حيث إنخفاض هذا النوع من الأصول يزيد الطلب عليه أثناء الشراء.

*التقارير الاقتصادية:مثل تقارير العمالة، التضخم، أسعار المستهلكين، أسعار المصنعين، إجمالي الناتج المحلي، الإنتاج الصناعي، مبيعات المنازل، تقرير معهد إدارة الموارد...

*سوق الأسهم: ارتفاع الاسهم الامريكي يعطي دفعة إيجابية للدولار الأمريكي.

*الخزانة الأمريكية: تأثر تصريحات الخزانة الأمريكية على الدولار الأمريكي.

*أسعار العملات الأخرى: إرتفاع العملات و إنخفاضها يؤثر على الدولار سواء إيجابا أو هبوطا.

*سعر الذهب: الذهب له علاقة قديمة مع الدولار الأمريكي حيث يعتبر الذهب ملاذا للتحوط خاصة في الأزمات ومن ثم إرتفاع الذهب يؤدي إلى إنخفاض الدولار و العكس صحيح.

*التطورات السياسية التي هي أيضا تؤثر على أسعار صرف الدولار الأمريكي.

*أن سياسة الدولار الضعيف هي إحدى الطرق التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية لبلوغ أهدافها الاقتصادية و في وقتنا الراهن نلاحظ هذه السياسة بشكل واضح و يمكن إجمال أسباب هذا الإنخفاض فيما يلي[1]:

- تعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض الدولار أمام العملات الأخرى لتدعيم اقتصادها من خلال زيادة صادراتها أمام الوردات و من ثم تعديل العجز في ميزان المدفوعات .
- تعتبر أزمة الرهن العقاري من أبرز المحددات للإنخفاض المستمر للدولار من خلال إفلاس الشركات الكبرى سواء في الإقتصاد الإفتراضي كالبنوك و مؤسسات التأمين و شركات التحوط العالمية أو في الإقتصاد الحقيقي كإفلاس شركات السيارات...
- تسعير البترول بالأورو بدلا من الدولار وهذا ما تفعله كل من إيران و روسيا و من ثم توجه الدولار نحو الإنخفاض.
- الرغبة في تخفيض العجز التجاري الأمريكي و الذي عرف مستويات قياسية إذ تجاوز العجز التجاري في أمريكيا 630 مليار دولار أي يشكل 5.3% من الناتج المحلي و يعتبر العجز التجاري لأمريكيا أمام الصين

[1] محمد السقا، **الدولار الضعيف:إلى أين**، أرشيف المدونة الإلكترونية، على الموقع :
http://Economyofkuwait.Blogsort.com/2007/12/blog-post.html.

و هو أكبر عجز دولي و هو أمر يعيق سلطات الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تعاظم قوة الصين الإقتصادية.

- السياسة الأمريكية بقيادة بوش قد إستنفذت كل الفائض المالي الذي حققته إدارة الرئيس كلينتون و الذي كان يقدر بـ 256 مليار دولار ليتحول إلى عجز تجاري في عهد بوش بمقدار 455 مليار دولار بسبب الحروب الموسعة في العراق و أفغانستان مما ساهم في تراجع العملة الخضراء.
- تحويل الإحتياطات الدولية من الدولار إلى سلة من العملات و ذلك لتزايد المخاوف من ضعف الدولار.
- تزايد العجز في الميزانيات المتوقعة للسنوات المقبلة بضعف من الدولار الأمريكي.
- تخفيض الصين لعملتها زاد من الضعط على الصادرات الأمريكية في مقابل وارداتها من الصين.

الفرع الثاني : آثار إنخفاض الدولار على الإقتصاد العالمي و على النفط

تحقق الولايات الأمريكية من وراء هذا الإنخفاض زيادة في الصادرات في مقابل إنخفاض الواردات حيث يأثر هذا الإنخفاض على المصدرين من خارج أمريكا سواء في الإتحاد الأوروبي أو الصين و سياسة الدولار الضعيف الذي تنتهجه السياسة الأمريكية يعتمد على تخفيض معدلات الفائدة و ما لهذه الأخيرة من أداءات نسبية على الإقتصاد كزيادة القروض العقارية سواء للأفراد أو تطور المشتقات المالية بين المؤسسات المصرفية تساهم في تفاقم الأزمة العقارية بالإضافة إلى تضرر الدول التي تربط عملاتها بالدولار كالدول الخليجية و أما أثر إنخفاض الدولار على النفط العالمي فهو ما سنخصص له حيزا واسعا.

يعتبر النفط عصب الحياة و لا تستطيع المجتمعات الإستمرار و الإنتاج و النمو من دونه فالجميع يدرك أهميته في حياتنا و يعلم اثره على الإقتصاد و الأفراد و من ثم فإنه جزء لا يتجزء من تكلفة إنتاج السلع و المواد الغذائية و تكاليف النقل و أسعار الملابس و التعليم و يؤدي إلى الإنفاق الحكومي التي تعتمد عليه بعض الدول من خلال المدخيل المعتمدة عليه في الآونة الأخيرة ، عرف النفط عدة مستويات من الأسعار سواء تلك الأسعار القياسية التي بلغت 147 دولار للبرميل في جوان 2008 و أسعار متدنية إلى ما دون 30 دولار في نهاية نفس الفترة.

العلاقة بين الدولار و النفط:

إتسمت العلاقة [1] بين سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية و سعر برميل النفط الإيجابية خلال السنوات التي سبقت سنة 2002 بمعنى أن إرتفاع سعر صرف الدولار كان يرتفع مع إرتفاع أسعار النفط و أن الدول المنتجة كانت تودع فوائد النفط بالدولار هذا يعني إرتفاع أسعار النفط هو ارتفاع في الطلب على الدولار من طرف الدول المنتجة إلى أن تلك العلاقة الإيجابية تحولت إلى علاقة سلبية بعد سنة 2002 حتى وقتنا الحاضر لأن الدول المنتجة للنفط أخذت تودع أموالها من البترول من عملات أخرى إلى جانب الدولار و هذا كنتيجة حتمية لحماية مدخراتها من التآكل بسبب ضعف االدولار أمام العملات الأخرى و من ثم فإن إرتفاع البترول سوف يؤدي إلى الإنخفاض السريع.

هذه العلاقة السلبية تغير توجه العالم نحو عملات أخرى و نقص في وتيرة جاذبية الدولار الأمريكي لا يمكننا أن ننكر أن العوامل الجيوسياسية و عاملي العرض و الطلب قد تؤثر على النفط بشكل كبير في نفس الوقت لا يمكننا أن ننكر أن إنخفاض أسعار صرف الدولار قد يؤدي إلى إنخفاض أسعار البترول ومن ثم مزيد من الضغط على الدول التي تعتمد عليه بدرجة كبيرة لتحصيل مداخيلها و الإعتماد عليه في عملية الإنفاق الحكومي كما أن إنخفاض البترول بدوره يقلص من الاستثمارات العالمية في هذا القطاع .

المبحث الثالث: الأورو كعملة نقدية أوروبية موحدة.

منذ إنتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت دول أوروبا تعيد التفكير مجددا من أجل الوحدة و تخلت عن الأفكار النابوليونية و الهتلرية القائمة على فرض الوحدة بالجيوش و الحروب و استبدلتها بأفكار اقتصادية أوصلتها إلى اتحاد أوروبي شهد له العالم اليوم بالرقي و التقدم و هذا الإتحاد قائم على وحدة عملة نقدية وحيدة لعدة دول من أوروبا ومن ثم فإن الأورو كعملة لم يكن هدفا فقط بل كان أداة و وسيلة لبوغ أهداف التكامل الإقتصادي و التنسيق بين أساسيات المالية و النقدية في الدول.

المطلب الأول : النظام النقدي الأوروبي الحديث.

الأورو هو عملة أوروبية موحدة لمجموعة من الدول داخل هذه القارة و استطاعت هذه العملة أن تفرض نفسها كعملة عالمية و أن تصبح المنافس الأول للدولار الأمريكي و عليه سوف نتطرق في مطلبنا هذا إلى التطور التاريخي لهذه العملة ثم شكل الأورو و فئاته.

---

[1] أنس بن فيصل الحجي، **في سبيل ثقافة نفطية: العلاقة بين الدولار والنفط**، معهد الإمام الشرازي الدولي للدراسات واشنطن، نشر بتاريخ 06-11-2007، تايخ التايخ الإطلاع:25-02-2013 على الموقع: http://www.indexsignal.com.vb3/vb.

الفرع الأول :الأورو و تطوره التاريخي.

فكرة العملة الأوروبية الموحدة قديمة لم تنجح إلا إبتداءا من عام 1999 حيث تم التعامل بهذه العملة على النطاق المصرفي و تاريخيا لم يبدأ الأورو فجأة بل كان هناك إتجاه إيجابي في قيام كل من ألمانيا و فرنسا و إيطاليا و بلجيكا و هولنداو لوكسومبورغ بالتوقيع على اتفاقية المجتمع الإقتصادي الأوروبي عام 1957 بمدينة روما ، أعقبتها حدوث حركات واسعة بين دول المجموعة انتقلت خلالها السلع و الخدمات و الأفكار و الأفراد و المعاملات التجارية التي بدأت تظهر الحاجة إلى عملة أوروبية و مع تطور هذه العلاقات الأوربية فيما بينها ضغطت أزمات و تقلبات أسعار الصرف في بداية نمو انهيار نظام بريتون وودز في أعوام 1967 و 1968 و 1969 و 1970 مما أدى إلى تخفيضات في أسعار صرف عملات الدول و في عام 1973 انضمت كل من بريطانيا و و الدنمارك و إيرلندا إلى المجتمع الإقتصادي الأوروبي و تم إيجاد كيان حركي متفاعل في مارس 1979 أطلق عليه نظام نقدي أوروبي حيث أسند له مهمة حماية عملات الدول الأعضاء و التخفيف من حدة تقلبات أسعار الصرف في هذه العملات و يعتبر هذا الإتحاد هو البداية الحقيقة لفكرة الأورو و في إيطار هذا النظام تم تكوين سلة من عملات هذه الدول وفق أوزان تناسبية أطلق عليها الإيكو(ECU) " Européen currenay unit" حيث يتم قياس العملات الأوروبية إليها مع تحديد هامش تقلب على الجانبين و انضمت اليونان عام 1981 إلى هذا الإتحاد و تبعتها اسبانيا و البرتغال عام 1986 ثم النمسا و السويد[1].

إن السرد التاريخي و الذي تعرضنا له كان أهم حلقة بداية مراحل انشاء الوحدة النقدية و التي تسلسلت كمايلي[2]:

1- المرحلة الأولى (1990-1993):كانت الإنطلاقة عام 1990 من خلال اتفاقية تسمح بتنقل رؤوس الأموال بين دول الإتحادثم جاءت اتفاقية 'ماستريخت" التي تعبر البداية العملية هذه العملة ووقعت عليا 15دولة في 7 فبراير 1992 التي كانت تهدف إلى زيادة التعاون الإقتصادي النقدي و المالي بين دول المجموعة و العمل على تحرير انتقال رؤوس الأموال و ذلك من أجل توحيد السياسة النقدية و الإقصادية لدول الإتحاد.

---

(1) محسن الخضيري ، "**الأورو و الإيطار الشامل و الكامل للعملة الأوروبية الموحدة**" ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، الطبعة الأولى ،2002 ، ص 67.

(2) المرجع نفسه، ص 141-145.

في أوت 1993 قام خبراء ألمان على تقديم دعائم "الإيكو" و جعلها اكثر قوة و فعالية عن ذي قبل من أجل تخطي صعاب المرحلة الأولى من حيث كونها عملات ، و سعت دول الإتحاد لتحسين الأوضاع الإقتصادية و هذا لتحقيق التكامل و عدم التوسع في الإعتماد على دول بعينها أو بذاتها .

2- المرحلة الثانية (1994-1995):في هذه المرحلة وافق قادة الإتحاد على إصدار "الأورو" كعملة أوربية يتم تداولها في 1999 و تعمم في الأتداول لتحل محل كافة العملات الأخرى و وضع الإتحاد النقدي خصائص و مواصفات و شروط نقدية و مالية للدول التي يتم قبولها في هذا الإتحاد.

3- المرحلة الثالثة (1996-1998):في ديسمبر 1996 بدأ قادة دول الإتحاد في الكشف عن الملامح العامة للإصدار الورقي و المعدني للأورو و عقدة ندوات و مؤتمرات تعريفية لهذه الملامح ، كما إعتمد هذا التعريفمن خلال المساهمة لوسائل الإعلام في جويلية عام 1997 قامت ألمانيا بتجربتها في اتمام هذه العملة و قبلت هذه التجربة بنجاح كبير كما قامت فرنسا بنفس التجربة عام 1998 حيث حقق كل من البنك المركزي الألماني و الفرنسي مكاسب كبيرة نتيجة هذا الإصدار التجريبي.

أعلن قادة 11 دولة في مارس 1998 على إصدار الأورو و هي :(ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا، النمسا، فلندا).

جاء هذا الإعلان بمثابة دفعة قوية للإتحاد و أرباح العولمة و تياراتها.

4- المرحلة الرابعة (1999-2002):1 يناير 1999 هو موعد مع التاريخ و الجغرافيا حيث كان موعد قيام دول الإتحاد بإستخدام الأورو في المعاملات النقدية و المالية، وتم تثبيت الأورو أمام العملات المحلية أما في 1 جانفي 2002 فقد تم توسيع نطاق إستخدام الأورو من خلال طرحه الورقي و النقدي و الإلكتروني و التوسع في التداول العام و إحلاله محل العملات المحلية من خلال سحب هذه العملات و أقصاها في ظرف 16 شهر أي إلى غاية 30 جوان 2002 و من ثم يكون الأورو أكمل جميع مراحل إصداره.

الفرع الثاني : المعايير الإقتصادية للإنضمام إلى الإتحاد النقدي .

إشترطت إتفاقية "ماسترخت" في مادتها رقم 9 مجموعة من المعايير يجب إستفاءها من قبل الدول المعنية للإنضمام إلى الاتحاد النقدي و الاقتصادي و هي [1]:

[1] Agnes bénanny – quéré benoit coeuré '' **economique l' euro** '' édition la décounerte & syres , paris , 2003 , p5.

أولا– إستقرار أسعار الصرف (معدل التضخم):يتطلب من الدولة المأهلة للإنضمام إلى الوحدة النقدية أن لا يتجاوز معدل التضخم فيها 1.5 **%** عن متوسط معدلات التضخم في أفضل ثلاثة إقتصاديات من دول الإتحاد و إستطاعت 11 دولة من أصل 15 عضو إستفاء هذا المعيار في عام 1995 بمعدل أقل من 3 **%** بعدما تصدرت كل من فلندا و ألمانيا و بلجيكا قائمة الأداء الإقتصادي تبعا لهذا المعيار حيث وصل متوسط التضخم لديها على نسبة 2.7 **%**[1].

ثانيا– معايير سعر الصرف:حسب معايير التقارب فإنه على كل دولة مؤهلة للدخول في الوحدة النقدية أن تشارك في آليةضبط سعر الصرف أي أن قيمة عملتها تتحرك في الحدود المسموح بها، حيث يتطلب إستقرار سعرها في نطاق معين من السماح بتقلباته ضمن هوامش محدودة و ذلك لمدة سنتين قبل الإختبار، دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل أي عملة من الدول الأخرى الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

ثالثا– معيار أسعار الفائدة:إن تقارب معدلات الفائدة خلال مدة سنة قبل الإختبار يعني أن البلد العضو قد تحصل على معدل فائدة إسمي طويل الاجل لا يزيد أكثر من 2 **%** على متوسط هذا المعدل في 3 دول من الإتحاد التي تتمتع بأكثر الأسعار إستقرارا حيث يتم حساب معدلات الفائدة على أساس سندات الدولة أو ما يشابهها، و قد أعتمد نسبة 7.8**%** كحد أقصى لسعر الفائدة.

رابعا– معيار عجز الميزانية:حددت الإتفاقية أن الدول المأهلة لابد أن لا تزيد نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة على 3 **%** من إجمالي ناتجها المحلي، إلا إذا إنخفضت نسبة هذا العجز إنخفاضا جوهريا و متواصلا لتقترب من القيمة المعيارية بصفة إستثنائية ومؤقتة وبقية نسبة العجز قريبة من هذه القيمة.

خامسا– معيار الدين الحكومي المستحق:نصت الإتفاقية أن لا يتعدى إجمالي الديون الحكومية المستحقة للدول المنظمة للإتحاد النقدي عن 60**%** من إجمالي ناتجها المحلي إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الإنخفاض و تقترب من القيمة المعيارية بسرعة مرضية.

---

[1] سمير صارم ، **"اليورو"**، دار دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 92،91.

جدول (1–5): المعايير المتفق عليها و المحققة في دول الإتحاد الأوروبي بخصوص شروط الإنضمام إلى العملة النقدية الموحدة (الأورو) نهاية عام 1997 و أوائل عام 1998:

المؤشر / البلد	نسبة التضخم%	نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي%	نسبة الدين إلى الناتج المحلي%	معدلات الفوائد الطويلة الأجل%
المعايير المتفق عليها	2.7	3	60	7.8
بلجيكيا	1.4	2.1	122.2	5.7
الدنمارك	1.9	+0.7	65.1	6.2
ألمانيا	1.4	2.7	61.3	5.6
فنلندا	1.3	0.9	55.8	5.9
فرنسا	1.2	3	58.0	5.5
اليونان	5.2	4	108.7	9.8
بريطانيا	1.8	1.9	35.4	7
إيرلندا	1.2	+0.9	66.3	6.2
إيطاليا	1.8	2.7	121.6	6.7
لوكسومبورغ	1.4	+1.7	6.7	5.6
هولندا	1.8	1.4	72.1	5.5
النمسا	1.1	2.5	66.1	5.6
البرتغال	1.8	2.5	62	6.2
السويد	1.8	2.6	68.8	6.3

المصدر: سمير صارم ،**"اليورو"** ،دار دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى، 1999،ص 102.

من خلال الجدول يتبين لنا أن العديد من الدول قد إستطاعت أن تحقق المعايير المطولبة للإنضمام إلى " الأورو" مع بداية عام 1999 ماعد اليونان التي فشلت في تحقيق جميع المعايير و بذلك إنضنت إلى الاتحاد النقدي في 1جانفي 2001 كما حققت جميع الدول الأخرى معايير التضخم و سعر الفائدة و نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي أم معيار نسبة الدين إلى الناتج المحلي فمعظم الدول لم تبلغ معدل 60% بإستثناء فرنسا و فنلندا و لوكسومبورغ و لكن على الرغم من عدم تحقيق الشرط المتعلق بالدين العام في معظم البلدان المرشحة لإعتماد العملة المشتركة إعتبار من مطلع عام 1999، فقد تمت الموفقة قبول ترشيحها لعضوية نادي "الأورو" و قد تم

تبرير هذا القبول بالإسناد إلى النجاح الذي حققته هذه البلدان على صعيد تحقيق معيار "ماستريختن" الأخرى من خلال السنوات القليلة الماضية و هذال ما يعكس إيجابا على الجهود الخاصة بتحقيق شروط ةالدين العام عن طريق تخطي هذه العقبة كما لم تشارك كل من الدنيمارك و السويد وبريطانيا في الإتحاد النقدي رغم أنهم أعضاء في الإتحاد الأوروبي[1].

الفرع الثالث: شكل الأورو و فئاته

الرمز الشكلي للأورو €:

الأورو هو إسم العملة الأوروبية المشتركة لبلدان الإتحاد الأوروبي و قد تم تسجيله في هيئة القواعد و المعايير الدولية لهذا الإسم الذي سيعتمد كذلك بالنسبة لغيره من الكلمات المختصرة[2].

و لقد تم إعداد التصميمات الهندسية بشكل علمي و عملي متناسب، و التي قام بتصميمها المهندس الألماني "روبير كالينا" و التي إستغرقت منه ما يزيد عن العام، في وضع الخطوط العريضة، إضافة اللمسات الدقيقة على كل ورقة و التي وافق عليها وزراء مالية الإتحاد الاوروبي بإجتماعهم عام 1999، و تشير التصميمات الهندسية في مجموعها العام إلى العصور التاريخية التي مرت بها الحضارة الاوروبية لتعكس آمالها و طموحاتها، و تعبر من خلالها كل آمالها و معاناتها من أجل الوحدة، و هذه الرسوم المختلفة في كل فئة من فئات الأورو و هي مصحوبة بالشكل واحد مستديم في كل الفئات بالإختلاف ألوانها، هو تعبير مشترك بين العام و الخاص، و مابين الماضي و الحاضر و المستقبل أي كل الفئات مطبوع عليها، و مصحوبة بخريطة أوربا الكبرى.

و قد تم إعتماد حرف" E " الذي هو الحرف الخامس من الأبجدية اليونانية المرتبط بمعهد الحضارة الأوروبية (حضارة الإغريق القدماء) بالإضافة إلى أن هذا الحرف هو الحرف الأول في كلمة eropeue و تم كتابة عبارة "الأورو" بكل من الأحرف الاتينية EURO و الأحرف اليونانية EYPO للتعبير عن الإرتباط بين الماضي المستمر و الحاضر المستقر.

---

[1] سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] المرجع نفسه، ص 135.

الجدول (1–6): أحجام و ألوان أوراق الأورو :

الفئة	الحجم	اللون
5 أورو	120مم × 62مم	الرمادي
10 أورو	127 مم × 72 مم	الزهري
20 أورو	133 مم × 77 مم	الأزرق
50 أورو	140 مم × 82 مم	البرتقالي
100 أورو	147 مم × 82 مم	الأخضر
200 أورو	153 مم × 82 مم	الأصفر
500 أورو	160 مم × 82 مم	الأرجواني

Source : Didier Cahen –l'euro l'enjeux et moda litéspratiques– les éditions d'organisation :paris,1998,p 425

أما المسكوكات المعدنية و هي عبارة عن عملات مساعدة أو مايطلق عليها بأشباه النقود و يتم إصدارها لتسهيل المعاملات، و سداد للقروض، و في الوقت ذاته لكبح التضخم و المحافضة على إستقرار الأسعار.

فالعملات المساعدة هي عملات لازمة للتداول، ليس فقط للافراد بل هي حتى للسياح الأجانب، و محلات التوزيع، و يحتاج إلها النظام النقدي في التعامل لكونها معدنية و بالتالي فإن قابليتها للتآكل محدودة و قابليتها للتلف محدودة أيضا و قد تم طرح جانب منها في ألمانيا و فرنسا، و تم تداولها منذ عام 2000 و إن كانت على نطاق محدود يتسع بالتدرج شيئا فشيئا و فئاتها ثمانية فئات و هي:

1 سنت، 2 سنت،5 سنت،10 سنت،20 سنت، 50سنت، 1 أورو، 2 أورو.

و قد عملت النقود المعدنية للأورو وجهين على النحو التالي:

الوجه الأول: ثابت في جميع الفئات و الأحجام الخاصة بالعملة المعدنية و هو يحدد قيمة الأورو.

الوجه الثاني: شكل خاص بكل فئة من الفئات و يختلف من دولة إلى أخرى و يحمل هذا الشكل طابع محليا خاص بكل دولة من الأعضاء.

الجدول (1–7): تحويل دول الإتحاد الأوروبي عملاتها القديمة للأورو.

الدولة	القيمة	بلد الإصدار	بداية التكافؤ مع الأورو	بداية إستخدام الأورو	نهاية التعامل بالعملة السابقة	آخر موعد لتحويل العملات المعدنية	آخر موعد لتحويل العملات الأوراق النقدية
وحدات العملات الأوروبية	1.00	الإتحاد الأوروبي	1999/1/1	2002/1/1	1998/12/31	لا ينطبق	لا ينطبق
المارك الألماني	1.955	ألمانيا	1999/1/1	2002/1/1	2001/12/31	غير محدد	غير محدد
شلن النمساوي	13.760	–	1999/1/1	2002/1/1	2002/01/28	غير محدد	غير محدد
الفرنك البلجيكي	40.339	–	1999/1/1	2002/1/1	2002/01/28	2004/12/31	غير محدد
البزيتا الإسبانية	166.386	إسبانيا	1999/1/1	2002/1/1	2002/01/28	غير محدد	غير محدد
المارك الفلندي	5.945	فنلندا	1999/1/1	2002/1/1	2002/01/28	2012/02/29	2012/02/29
الفرنك الفرنسي	6.559	فرنسا	1999/1/1	2002/1/1	2002/02/17	2005/02/17	2012/02/17
الجنيه الإرلندي	0.787	إيرلندا	1999/1/1	2002/1/1	2002/02/08	غير محدد	غير محدد
الليرة الإيطالية	1936.27	إيطاليا	1999/1/1	2002/1/1	2008/02/28	2012/02/29	2012/02/29
الفرنك اللكسمبورغي	40.339	لوكسمبورغ	1999/1/1	2002/1/1	2002/02/28	2004/12/31	2004/12/31
جلدر هولندي	2.2030710	هولندا	1999/1/1	2002/1/1	2002/01/27	2006/12/31	2032/01/01
الإسكودو البرتغالي	200.482	البرتغال	1999/1/1	2002/1/1	2002/02/28	2002/12/31	2022/02/28
الفرنك الأندوري	-+6.559		1999/1/1	2002/1/1	1998/12/13	لا ينطبق	لا ينطبق
بيستا أندوري	-+166.386	أندورا	1999/1/1	2002/1/1	1998/12/13	لا ينطبق	لا ينطبق
فرنك موناكو	-+6.559	إمارة موناكو	1999/1/1	2002/1/1	2002/02/17	2005/02/17	لا ينطبق
ليرة سان مارينو	1936.27	سان مارين	1999/1/1	2002/1/1	2002/02/28	2012/02/29	لا ينطبق
ليرة الفاتيكان	1936.27	–	1999/1/1	2002/1/1	2002/02/28	2012/02/29	لا ينطبق
الدراخا اليونانية الحديثة	340.750	اليونان	2001/1/1	2002/1/1	2002/02/28	2004/02/29	2012/02/29
تولار سلوفيني	239.640	–	2001/1/1	2007/1/1	2007/01/14	2016/12/31	غير محدد
الجنيه القبرصي	0.585	قبرص	2008/1/1	2008/1/1	2008/01/31	2009/12/31	2017/12/31
ليرة مالطا	0.429	–	2008/1/1	2008/1/1	2008/01/31	2010/01/31	2018/12/31
كرونة سلوفاكيا	30.126	–	2009/1/1	2009/1/1	2009/01/17	2013/12/31	غير محدد

المصدر: البنك المركزي الأوروبي http://www.ecp.int/stats/html/

المطلب الثاني: الإستخدام العالمي للأورو.

سنة 1999 هي سنة إنطلاقة الأورو كعملة موحدة لـ11 دولة أوروبية و تعتبر هذه العملة و بعد مرور 10 سنوات العملة العالمية الثانية بعد الدولار و هذا بعد إستخدامها من طرف الدول الغير الأوروبية تتجاوز جغرافيا هذه القارة.

جغرافيا يتم إستخدام الأورو من طرف الدول الأوروبية التي شاركت في تأسيس هذه العملة بالإضافة إلى دول و التي إعتمدت الأورو كعملة بدلا من عملتها المحلية، و يتم إستخدام هذه العملة أيضا من الدول الفرانكفونية مثل دول شمال إفريقيا و دول البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى الدول التي تعادي الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الخارجية و تعتمد بدرجة أكبر على تسعيير موادها المصدرة إلى الخارج بالأورو كبديل عن العملة الخضراء.

يعتبر الأورو العملة الإحتياطية الثانية بعد الدولار و يتقدم على كل من الين الياباني و الجنيه الإسترليني ففي نهاية 2007 كانت نسبة 83% من السندات العالمية حررت بالأورو في منطقة الإتحاد الأوروبي مقارنة مع نسبة ضعيف من هذه السندات حررت بالأورو في اليابان و أمريكا اللاتينية التي تعتبران منطقتان ذات نفوذ أمريكي و في ما يخص قطاع البنوك العالمية فإن ما يقدر بـ39% كقروض و 28% كودائع حررت بالأورو في نهاية جوان 2006 في مقابل 41 % كقروض و 48% كودائع حررت بالدولار في نفس الفترة.

إذا كانت التعاملات العالمية التي تحرر بالدولار أكبر منها بالأورو فإن إستخدام الأورو من طرف الدول التي لا تنتهج الأورو كعملة لها يشكل نسبة أكبر من إستعمال الدولار إن لم نقل أن الأورو هو العملة المنافسة أو الموازية لعملات تلك الدول كالدول التي تقع في الشرق و جنوب أوربا في إنتظار السماح لها بالدخول إلى منطقة الأورو و هذا لن يتم إلا بعد إستفاء مجموعة من المتطلبات، إن الدور العالمي للأورو كعملة يتحدد من خلال حجم الإقتصاد، فكلما كان حجم و إنفتاح الإقتصاد كبيرين كلما كانت حظوظ هذا الإقتصاد في التأثير على الإقتصاد العالمي أكبر و إنطلاقا من هذا المعنى و في خلال فترة 2003 - 2005 كان النمو الاقتصادي لدول الإتحاد النقدي لمنطقة الأورو يتسارع بوتيرة كبيرة مما يوفر مناخ ملائما للإستثمارات طويلة الأجل و من ثم الطلب المستمر للعملة الأوربية هذا النمو المستمر يخدم أيضا دول الإتحاد النقدي لمزيد من الإصلاحات و تحسين

الأوضاع الإقتصادية المحلية و من ثم تخفيض البطالة و زيادة الإنتاجية و المحافظة على إستقرار أسعار الصرف، مما يعطي أمال أكبر للمستثمر و مزيد من فرص تقليل حجم الأخطار في الأسواق المالية و مزيدا من الثقة[1].

تعمل دول الأورو على المحافظة على معدلات التضخم متدنية مما يعني إنخفاض أسعار الفائدة و التي تؤدي بدورها إلى تحقيق تدفق الإستثمارات الأجنبية و تحقيق نمو كبير في الاسواق النقدية و تحقيق تكامل في الاسواق المالية التي تبقى دون أسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية هذه العناصر تؤثر في الأورو كي يصبح عملة إحتياطية عالمية و عملة للإستثمار الدولي و عملة للإقراض الدولي.

المطلب الثالث: تحديات و مستقبل الأورو.

رغم التفاؤل بقدرة الأورو على تحقيق مكاسب قيمة لأوروبا و رغم ماتتوفر علية هذه العملة من مبادئ نظرية للعملة المثلى، إلا أن هناك نقاط إستفهام و تحديات تواجه الأورو و تعكس بعض الغموض على دوره المستقبلي في النظام النقدي الدولي.

الفرع الأول: التحديات التي تواجه الأورو.

إن التحديات التي تقع على عاتق قادة منطقة الأورو، تختلف عن تلك التي واجهتها أوروبا منذ أواسط القرن العشرين لبناء وحدتها، ذلك لأن خريطة الصراعات العالمية والتوازنات الدولية قد تغيرت وأوروبا الحديثة تريد الصمود أمام هذه التغيرات من جهة وأن تكون لها وزن في عالم القرن الواحد والعشرين، لبلوغ ذلك عليها أداء المهام التالية:

أولا– الإختلاف في حجم الإقتصاد: العقبة الأكبر أمام الأورو تتسم في الإختلاف الكبير فيما يتعلق بحجم الاقتصاد و السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية السائدة رغم وجود بنك مركزي مسؤول عن توجيه هذه البيانات و محاولة التوفيق بين مصالح دول الاتحاد و هذا ما يضعف من قوة الأورو على المستوى الدولي، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تتدخل في قضايا الشعوب بسياساتها و تدخلاتها العسكرية مما يعطيها قوة أكبر للدولار، فإن دول الاتحاد الأوروبي تبقى بعيدة عن مستوى تدخل من هذا الحجم[2].

ثانيا– حل مشكلة البطالة: في هذا الإطار يقول الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية "جاك سانتير":«إن الآباء المؤسسون لأوروبا كانت تشغلهم في السابق قضية تجاوز آثار الحرب العالمية الثانية على الصعيد الأخلاقي

---

(1) Jean- françois gaux, centr de recherche et d'eudes doctorales de l'esa.'' **L'euro :role international**'' université lumiere lyon 2 et gate – cnrs luin 2003 .www.monnaie-finance.com.

(2) نزار قنوع و آخرون، **" صراع اليورو و الدولار في إيطار العلاقات الإقتصادية الأوروبية و الأمريكية"** مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث، سلسلة العلوم الإقتصادية و القانونية العدد 02 ،2007، ص 125.

والسياسي والاقتصادي ويطمحون إلى نموذج سلام ورفاهية، لكننا في العصر الحالي نعتقد أن أوروبا في حاجة إلى نموذج مشابه، ولكن على الصعيد الاجتماعي يضمن التقدم ويحقق اقتصاد أوروبي قوي في مواجهة المنافسات العالمية، و تأتي البطالة في مقدمة ما يجب حله»[1].

إلا أن أنصار الوحدة الأوروبية المتفائلين بمستقبل أوروبا القوي يرون أن زيادة الإصلاح في العمق وعلى المدى القصير و وضع نهاية لنظام التأمينات الاجتماعية هو أحد سبل التغلب على مشكلة البطالة.

ويشدد "جاك سانتير" على ذلك بقوله: «إن مكافحة البطالة هو كفاح جماعي يجب أن يشارك فيه الجميع بلا استثناء لأن مسؤوليتنا الحقيقية هي الإجابة عن أسئلة المواطنين الخاصة بتحسين أوضاعهم المعيشية وإيجاد وظائف جديدة تستوعب الملايين من القوى العاطلة».

وقد اقترحت مجموعة من العروض بشأن مواجهة البطالة إما بتشجيع المبادرات المحلية أو خلق وظائف جديدة أو مساعدة الشركات المتوسطة والصغرى على النمو والإرتقاء وكذلك تسريع السوق باتجاه جمع المعلومات وتحسين المنافسة بين الشركات، ويؤكد أنصار الوحدة الأوروبية ضرورة الذهاب إلى أبعد من ذلك بوضع إطار تشريعي موحد خاص بالنشاط الاقتصادي يسمح للشركات والمواطنين على السواء بالاستفادة من المميزات التي يقدمها السوق فضلا عن تقليل الفجوات وتبسيط القواعد.

ثالثا – إقامة الوحدة السياسية: لقد انقسمت الآراء حول هذه النقطة إلى مؤيدين ومعارضين و إثر ذلك ظهر فريقان:

حيث يرى الفريق الأول أن الوحدة السياسية ضرورة حتمية لإستمرار ولإستقرار الوحدة النقدية لأن "الأورو" يحتاج إلى حكومة مركزية لإدارة شؤونه وأن البنك المركزي لا بد وأن يكون مسؤولا أمام سلطة ديمقراطية، ويعتقد هذا الفريق أن فرص استقرار ونجاح الوحدة النقدية على الصعيد الدولي دون وحدة حساب سياسية تبقى مهددة مستقبلا.

أما الفريق الثاني فيعتقد أن الوحدة النقدية يمكن أن تنجح بدون وحدة سياسية وأن غياب الوحدة السياسية سوف يخفف من أعباء وتكاليف الوحدة النقدية لأن دول "الأورو" ليست كلها في مستوى واحد من الثراء كما أن مستوى وتكاليف الخدمات الاجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي غياب الوحدة السياسية يمكن الإبقاء على هذه الفروق.

---

[1] سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 52.

وبين الفريقين تميل الكفة لصالح الفريق الأول المكوّن من مؤيدي الوحدة السياسية والذي يرى أن العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" ليست الهدف المنشود في حد ذاته بل إنها تشكل إحدى الخطوات الجوهرية على مسار بلوغ هدف أعظم هو الوحدة السياسية لأوروبا أو بالأحرى "ولايات متحدة أوروبية".

وحتى يتحقق هذا الحلم المتمثل في الوحدة السياسية مستقبلا، لا بد من العمل على استمرار تطوير أداء المجموعة الأوروبية خاصة في القضايا التالية:

- وضع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإزالة الحدود بين دول المجموعة حتى تكون الوحدة الاقتصادية والنقدية كاملة غير منقوصة.
- العمل على تأكيد الهوية الأوروبية على الصعيد الدولي.
- تحقيق جنسية أوروبية موحدة.
- التنسيق في مجال السياسات الداخلية.
- العمل على تحقيق سياسة خارجية أمنية ودفاعية مشتركة...، إلى غير ذلك من القضايا التي تهم دول الإتحاد الأوربي في إطار الوحدة الاقتصادية والنقدية.

رابعا – توسيع الإتحاد الأوروبي: يتعيّن على البلدان التي تنوي الانضمام إلى الإتحاد أن تظهر تقدما صوب الوفاء بمعايير ماستريخت، كما أنه لا يتوقع من هؤلاء الأعضاء أن ينضموا تلقائيا إلى الإتحاد الأوروبي، إذ يجب عليهم أن يتغلبوا على عدد من التحديات كمواصلة العمل في مجال الخصخصة والاستمرار في تقليل تدخل الحكومة في أمور الاقتصاد (تقليل الاحتكارات، إزالة القيود التجارية، تنمية أسواق العمل المرنة) [1].

خامسا– الأزمة المالية العالمية لعام 2008: صحيح أن شرارتها بدأت منتصف عام 2007 وطفت للسطح عام 2008 و هي ناتجة عن أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، و انتقلت من أزمة مالية خاصة بالأسواق المالية إلى أزمة حقيقية تهدد الاقتصاد العالمي بالركود، و أثرت تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الأمريكي و مؤسساته المالية و الاقتصادية، كما أربكت هذه الأزمة مسيرة أوروبا التاريخية صوب اتحاد تتوثق عراه دوما و لسنوات كثيرة تقدم المشروع الأوروبي بسلاسة مضيفا أعضاء جدد و ملغيا الحواجز التي تقسم كيانه و محققا

[1] مجموع الدول التي تقدمت بطلبات الإنضمام للإتحاد الأوربي حتى سنة 1999 بلغ إحدى عشرة دولة هي: بلغاريا، قبرص، المجر، استونيا، ماطا، ليتوانيا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، رومانيا، تركيا وسلوفاكيا.

ازدهارا متزايدا، و هذه الأزمة هي بمثابة أول اختبار تعرضت له منطقة الأورو كاشفة عن عيوب في الإطار أخفتها السنوات السابقة[1].

فقد تأثر الاقتصاد الأوروبي عموما و اقتصاد منطقة الأورو خصوصا، حيث انخفض معدل النمو في هذه المنطقة من 7.1% عام 2007 إلى 4.2% عام 2008، و انعكس هذا التراجع في معدل النمو على معدل البطالة بالارتفاع، و هو ما دفع قادة منطقة الأورو إلى تبني خطة إنقاذ مالي تعتمد على تقديم الدعم للمؤسسات المالية المتضررة و تستند أساسا إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة.

و ضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف، كما شارك صندوق النقد الدولي عن كثب في جهود المنطقة مقدما الدعم المالي للدولة التي تتمتع بأسس اقتصادية سليمة لكنها مازالت معرضة لخطر التضرر من العواقب الناتجة عن الأزمة و عمل على تقديم المشورة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم النصح الخاص ببناء الثقة في التأمين متعدد الأطراف[2].

سادسا– أزمة الديون السيادية الأوروبية لعام 2010: اندلعت هذه الأزمة باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الأورو في عقدها الأول فصل الربيع من عام 2010، حينما دفعت كلا من اليونان آيرلندا لطلب مساعدات من الاتحاد الأوروبي اكتساب الفعالية اللازمة و انتشرت الأزمة على الصعيد الدولي مهددة النظام المالي و التعارفي الإقليمي و العالمي من آثار الأزمة المالية 2008[3].

ففي ماي عام 2010 اتفق وزراء مالية الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي على منح اليونان المثقلة بقيمة 750مليار أورو، و الأمر نفسه وقع مع آيرلندا حينما قاما البنك المركزي الأوروبي و الصندوق بتقديم فرض بقيمة 85 مليار مقابل تنفيذ خطة تقشف حازمة، و قد تزايد القلق بشأن انتقال عدوى الأزمة لدول أوروبية أخرى و في مقدمتها البرتغال و إسبانيا و إيطاليا في ظل تفاقم ديونها كما يوضح الشكل ()، متجاوز بذلك أحد معايير اتفاقية ماستريخت التي تحدد نسبة 60% كحد أقصى للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى

---

(1) نبيل بوفليح،"**دورصناديق الثرو ة السيادية في معالجة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية**"،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العددان 48-49، خريف 2009- شتاء 2010، ص 93.

(2) محمد أحمد زيدان، "**فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها ،جذورها و تبعاتها الاقتصادية**"، ورقة لمؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي، جامعة الجنان، لبنان،يومي:14/13مارس 2009،ص 18.

(3) بارى إيشجرين، "**اختبار إجهاد لليورو، مجلة التمويل و التنمية**"، المجلد 46، العدد 02، 2009، ص 19.

حدوث اضطرابات في بعض أسواق التمويل و في بعض الحالات وصلت فروق أسعار الفائدة على السندات الحكومية إلى مستويات مرتفعة قياسية تفوق كثيرا المستويات العادية لها[1].

و مع القيام بمقارنة عامي 2008 و 2009 نجد أن الدول الأربعة شهدت ارتفاعا في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي الإجمالي لكن بنسب مختلفة، فحسب الشكل () يشير إلى أن اليونان ارتفعت ديونها السيادية من 99.2% عام 2008 إلى 115.1%، أيضا إيطاليا عرفت ارتفاعا في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي حيث انتقت من 104% إلى 115.8% عام 2009 بالإضافة إلى البرتغال هي الأخرى شهدت ارتفاعا من 66.3% إلى 76.8% عام 2009، لتأتي إسبانيا التي عرفت هي أيضا تفاقما في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي إذ انتقلت من نسبة 39.7% عام 2008 إلى 53.2% عام 2009[2].

و لعل تفاقم الديون السيادية لمنطقة الأورو يعود إلى عدة أسباب أهمها[3]:

– تحمس الدول صاحبة الديون إلى استفاء شروط الانضمام إلى منطقة الأورو فقامت بالإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو و تحسين الأداء الاقتصادي، و كذا تعمد تلفيق المؤشرات الحقيقية في كثير من هذه الدول خصوصا عندما حان وقت السداد كان الارتباك و حلت الأزمة.

– أيضا من أسباب تفاقم الديون لهذه الدول تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 عندما قامت بعمليات الإقراض الواسعة للحيلولة دون إفلاس العديد من بنوكها و المؤسسات المالية ففي إيطاليا مثلا قامت بتوفير تمويل بقيمة 20 مليار أورو لقطاع البنوك و من ضمانات، و هي إجراءات قامت بها هذه الدول للحد من آثار الأزمة المالية العالمية التي هددت بالفعل استقرار الاقتصادي العالمي، فما كان من هذه الدول صاحبة الملاءات المالية الضعيفة إلا اللجوء إلى المديونية الخارجية لتمويلها بالأموال اللازمة لذلك، و هو ما أدى إلى تفاقم ديونها و الاتجاه نحو الصعود.

---

(1) بارى إيشجرين ، مرجع سبق ذكره. ص 20.

(2) تقرير الاستقرار المالي، "**الاستقرار المالي لا يزال معرضا للخطر**"، صندوق النقد الدولي، جانفي 2011، ص 02.

(3) التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرف السعودية، الديون اليونانية و أزمة اليورو: الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية، العدد 19، جويلية 2010، ص 15.

الشكل (1-1) : الديون السيادية لبعض دول منطقة الأورو لعامي 2008 و 2009.

(الوحدة:نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)

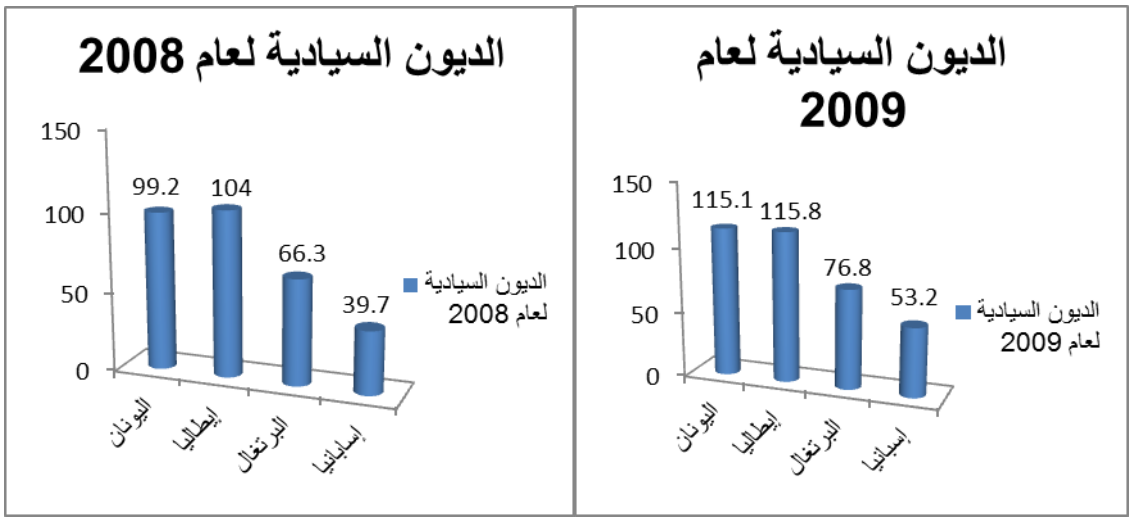

Source : département des Etudes Economiques De La Société Générale," **les Risques en Europe Du sud Et La Spécifité ltamlienne**", juin 2010,p24.

الفرع الثاني : مستقبل الأورو.

كي يصبح الأورو العملة العالمية الأولى بصفة كاملة فعلى دول الإتحاد الأوروبي أن تزيد من التقارب الإقتصادي فيمابينها عن طرق زيادة التجارة البينية و ترفع المزيد من القيود ما بينها و الذي بدوره يزيد من النمو الإقتصادي و التطور في الأسواق المالية بأوربا و تقديم تحفيزات للدول خارج الإتحاد من أجل مزيد من تدفقات رأس المال داخل هذه الدول و يرى الخبراء هذا التدفق الخارجي منذ 1999 أي منذ نشأة هذه العملة بالإضافة إلى ذلك هناك عاملان آخران يؤثران على مستقبل الأورو:

أولهما هو عدم التوازن العالمي الذي نتج عن تعديلات في أسعار صرف الدولار و إعادة التوزيع الأصول في العالم فمنذ سنة 2003 إلى غاية يومنا هذا و الدولار يتراجع أمام الأورو و في هذه النقطة الحساسة بالذات و التي أخذت حيزا هاما من طرف المؤسسات المالية و المنظمات النقدية و الخبراء الإقتصاديين حيث أن التعديلات الأخيرة في أسعار الصرف و تراجع هذا الأخير أمام الأورو تجعل كل المستثمرين يدرسون إمكانية سحب أصولهم من الولايات المتحدة الأمريكية بفعل هذا الأثر إذ أن إنخفاض الدولار يجعل مدخرات المستثمرين سواء كانت أسهم و سندات أو عقارات أو غير ذلك من الأصول تنخفض أمام العملات الأوربية (إنخفاض القيمة الحقيقية للأصل) و تحويل هذه الاصول إلى أوربا (زيادة الطلب على الأورو) و من ثم زيادة الثقة في الاورو و يحل كعملة عالمية وهذا ما يدفع الكثير من الدول في التشكيك بالدور العالمي للدولار حيث ام عناك ما يقارب

(57 % في نهاية أكتوبر عام 2006) من سندات خزينة أمريكية تملكها دول آسيا : كالصين و الهند حيث إن استمرار هذا الإنخفاض فلا يمكن لهذه الدول أن تقوم بتحمل المزيد من المخاطر مما يظطرها غلى سحب هذه الأصول و التي تقدر بـ 21% في أمريكا و 5 % للدول المصدرة للنفط و يعتبر المستثمرون الأوروبيون هم أصحاب أكبر أصول في الأسهم (53 %) ثم تأتي دول الجنوب و التي تساهم بـ 26% في هذا النوع من الأصول ثم دول آسيا بـ 18% هذه الأصول و إن تعرضت للإنخفاض بفعل تراجع الدولار في أسعار الصرف فإنها مازالت تلعب دور المحفز الكبير للإقتصاد الأمريكي .

و ثاني عنصر هو النمو الكبير و المستمر الذي تحققه كل من الهند و الصين إذ أن هاتان القوتان الصاعدتان تهددان باقي الدول الصناعية سواء كانت هذه الدول هي أمريكا أو دول الإتحاد الأوروبي فهذا النمو الذي غالبا ما يزيد عن 10% في السنة سوف يجلب رؤوس الاموال العالمي نحو العملة الهندية و الصينية مما يدفعا إلى تحقيق مكاسب على حساب الدولار و الأورو و يبدو واضحا خلال السنوات المقبلة من خلال الحجم الكبير لصادرات هذه الدول و الحجم الكبير من لإحتياطاتها من العملات الرئيسية و ما تزخر به هاتان الدولتان من يد مواد أولية و يد عاملة رخيصة و تقدم تكنلوجي و حجم أسواق كبير و غيرها من المؤهلات التي تجعل منهما قوى إقتصادية عظمى في المستقبل.

و لقد رسم خبراء المال و النقد في البنك المركزي الأوربي خطة مستقبلية للأورو من خلال تقسييم المستقبل إلى ثلاثة فترات زمنية و هي[1]:

الفترة الأولى– المدى القريب:و تستغرق مدته ستة سنوات إعتبارا من جانفي 1999 حتى جانفي 2005 و في هذه الفترة يتم التعريف بالعملة الأوربية الموحدة " الأورو" و إدخالها حيز التعامل الفعلي و إكسابها أرض و مجالا و ميدانا في اسواق النقد و المال و إعتماد المتعاملين عليها و إحاطتهم المعرفية الكاملة بخصائصها و أوضاعها التي تعيشها جانبا منها خارج منطقة الأورو ، و الجانب الآخر منها داخل منطقة الأورو.

الفترة الثانية– المدى المتوسط:و تستغرق أيضا مدته سبعة سنوات إعتبارا من جانفي 2005 إلى جانفي 2012، و هي فترة بالغة الأهمية و الخطورة في وقت واحد، حيث يتحول الأورو من المرحلة الأولية الإبتدائية القائمة على الميلاد و النمو و الثبات إلى مرحلة البناء التراكمي و التوسع و الإنتشار في المعملات و العمليات بشكل ضخم و مؤثر .

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره ، ص 198.

الفترة الثالثة– المدى الطويل: و تستغرق مدته ثمانية سنوات إعتبارا من جانفي 2012 إلى جانفي 2020 و هي المدة التي يتحول عبرها و خلالها الأورو إلى كامل صفات الكتلة النقدية التي تفرض قوتها و تفرض أيضا صوتها على عالم النقد و المال و من ثم الأثر و التأييد الممتد و المتعدد الإتجاه.

كما أن الأورو سيفرض تغيير عميقا في بنية الإقتصاد العالمي على المدى الطويل و هو ما سينعكس في النهاية على هياكل السياسة المالية و الإقتصادية الدولية بتوازنات جديدة، و تزداد تأثيرات الأورو و مكانته مع إتساع مجالات الإستثمار من خلاله و زيادة تقلبات العملات الأخرى و تتناسب قوة الدور الذي يلعبه "الأورو" في النظام النقدي الدولي طردا مع ما ستحققه على الساحة المالية و الإقتصادية العالمية.

و يشكل قوة إضافية إيجابية في التوازنات الدولية تنتهي بها عقد القطب المالي العالمي الأحادي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية و عملتها الخضراء و التي قد تشعل حرب إقتصادية باردة أو ترضى بتعايش سلمي في خضم العلاقات النقدية و الإقتصادية الدولية.

المطلب الرابع: الصراع بين الأورو و الدولار.

عند إعلان الإتحاد الأوربي إنشاءه قامت أمريكا من الناحية الدبلوماسية بإعلان تأيدها لهذه العملة إلا أن الأوروبيون يشككون في مصداقية هذا المظهر كون أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من هذه العملة و التي تشكل لها في المستقبل تهديدا لمصالها الإقتصادية و يرى الأوروبيون أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم خطابها المشجع لنجاح الأورو إلا انها في الحقيقة تشكك في نجاح الأورو الذي سيغير هذا الشك هو سوء الضن الذي تبديه وسائل الإعلام الأمريكية إتجاه الأورو و إظهارها عدم إنشغال الرأي العام في أمريكا بالوحدة النقدية رغم أن هذا كان من أبرز الأحداث المهمة عالميا و حسب الولايات المتحدة الأمريكية فإنها ترى أن هذه الوحدة هي في طريق العجلة و لابد من إستكمال الإصلاحات الإقتصادية للدول الأعضاء[1].

إن كل من الدولار و الأورو يتميز بمجموعة من المقومات الإقتصادية أهمها[2]:

1– قدرة كل طرف على التحكم في معدلات التضخم.

2– قدرة كل طرف على النمو الإقتصادي.

3– قدرة كل طرف على تحقيق السيولة، و في هذا الجانب تتفوق الولايات المتحدة الأمريكية على السوق الأوروبية (حجم سوق الأسهم الأمريكية هو ضعف ما هو عليه في منطقة الأورو)

---

(1) سمير صارم ، مرجع سبق ذكره ، ص 183.

(2) نزار قنوع و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 126.

4- قدرة كل طرف على تحقيق الإستقرار، فالدولار يصدر عن سلطة سياسية واحدة بينما الأورو يصدر عن إتحاد مكون من عدة سلطات.

يبدو الصراع بين الاورو و الدولار للوهلة الأولى محسوما لصالح الاورو إذا ما أخذنا الإنتقال النسبي لكلا العملتين في النظام النقدي العالمي حاليا و لكن بمقارنة الاقتصادين الأمريكي و الأوروبي يمكن لنا أن نستنتج أن الأيام سوف تحمل معها زيادة حتمية في ثقل عملة الأورو على حساب ثقل الدولار حيث أن العملة الخضراء مازالت إلى اليوم هي العملة الأكثر إستخداما في التجارة الدولية (نصف المبادلات العالمية تقريبا مازالت تسوى بالعملة الأمريكية) و هناك أيضا التكتلات الإقتصادية بين أوروبا و أمريكا و دول أخرى مرتبطة بها مما يؤثر في قيمة العملة فكتلة الدولار تضم كل دول أمريكا الشمالية و الجنوبية بالإضافة إلى دول العالم مرتبطة إرتباطا مباشرا بالدولار، أما كتلة الأورو فتضم الدول ذات الإرتباط الوثيق بمنطقة الأورو كليا في الدول الاوروبية و الدول الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط و بعض الدول الإفريقية و من المرجح ان تأثير الاورو في حركة التجارة الدولية سيزداد كون أن دول الإتحاد تحتل المركز الأول في التجارة الصناعية أم بالنسبة للمواد الخام فهي مازالت مسعرة بالدولار على غرار البترول و الغاز الطبيعي و الذهب و النحاس و غير ذلك من المواد الأولية.

كما يتوقع أن تؤدي زيادة فرص النمو في ظل الوحدة النقدية إلى زيادة الثقة بالأورو من قبل المودعين و المستثمرين على حد سوى مما يقلص الودائع و الإستثمارات الدولارية لصالح الأورو و بالتأكيد فإن إنضمام بريطانيا و الدنمارك و السويد كتوقعات مستقبلية تزيد من قوة الإتحاد اقتصاديا و على النقيد من الطرف الثاني فإن الدولار يتراجع و مؤشراته الإقتصادية تشهد عجزا تاريخيا في ميزان مدفوعاتها في السنوات الأخيرة و تزايد حاد في البطالة و إرتفاع التضخم و الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي، سواء في 2001 من تباطئ في الاقتصاد على وجود أزمة الرهن العقاري التي تعصف بالدولار و بمختلف الشركات الضخمة بامريكا ، كما تتفوق دول الإتحاد الأوربي في خدمات المواصلات و النقل و السياحة و الأعمال المصرفية بنحو الضعف عنه في أمريكا و دول الإتحاد تنتج سنويا 165 مليار طن من الإسمنت مقابل 73 مليار طن في الولايات المتحدة الأمريكية، و في الإتحاد الأوروبي يوجد 33مصرف أوربي من بين أكبر 1000 مصرف في العالم مقابل 156 مصرف في أمريكا،و العكس تتفوق أمريكا في قطاع النفط حيث يبلغ إنتاجها من النفط 414 مليون طن، أما الإتحاد الأوربي فينتج 121 مليون طن.

لقد عرف التاريخ عدة عملات رائدة فمن العملة الرومانية إلى البزنطية إلى الجلدر الهولندي ثم الجنيه الإسترليني إلى أن وصلنا إلى الدولار الامريكي و هو إلى حد الآن مسيطر لأكثر من نصف قرن و هذا الوضع

خلال كل هذه الفترة خدم الولايات المتحدة الأمريكية و لكن ما يلاحظه الخبراء هو أن إحتياطات العالم من الدولار إنخفضت من 80% في السبعينات إلى 65% اليوم .

في التسعينات تعرض الدولار لإنحدار طويل و لكنه بقي العملة العالمية و لكن كان ذلك في غياب عملة قوية أما اليوم فنجد أن الأورو هو العملة البديلة للعملة الخضراء في حين يلاحظ الخبراء أن منطقة الأورو هي أكبر مصدر و أن منطقة الاورو ليست أصغر بكثير من تلك التي هي بالدولار، فإن نقطة ضعف الدولار تكمل في عدم إستقرار قيمته فمنذ عام 1960 إنخفض الدولار بمعدل الثلثين إتجاه العملات الأوروبية و نفس الشيء بالنسبة للين و في العام الواحد يعرف الدولار عدة قيم بالنسبة للعملات الأخرى و إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مدين في العالم فإن الاتحاد الأوربي هو أكبر دائن صافي في العالم بالإضافة إلى تشكيك كثير من الدول في الدولار الذي يشكل خطر على قيمة موجوداتها و إستثماراتها المقومة بالدولار و من ثم إنخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى خفض قيمة أصول هذه الدولة ومن ثم تهديد لهذه الأصول[1].

[1] نزار قنوع و آخرون، مرجع سبق ذكره،ص 132.

خلاصة:

من هذا الفصل تم التطرق الى النظام النقدي الدولي وأهم عناصره وأهدافه ثم أبرزنا النظم النقدية الثلاث ابتداءا من قاعدة الذهب ثم نظام بريتون وودز، ثم النظام النقدي الدولي الحديث الذي يتزعمه كل من الدولار و الأورو، وحاولنا ربط العلاقة بين هذه المتغيرات وذلك من خلال السرد التاريخي للعملة الخضراء وتجربة التكامل النقدي الأوروبي ومختلف مراحل إنشاء الأورو، وحاولنا الإلمام بجميع الظروف التي تحيط بهاتين العملتين لنتوصل أخيرا إلى الصراع القائم والمنتظر بين كل من الدولار والأورو هذا الأخير يعرف توسعا اقليميا بإزدياد عدد الدول الأعضاء من 12 عضو خلال 2002 إلى 16 عضو في سنة 2009 ،كما يعرف إنفتاحا على دول الجوار من أوروبا الشرقية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط وهذا الطموح يشكل تهديدا فعليا للدولار.

تمهيد:

ترجع أهمية التجارة الخارجية في إقتصاديات مختلف دول العالم إلى كون كل دولة في العالم مهما بلغت من تقدم إقتصادي فلا تستطيع الاستغناء عن التبادل مع الدول الأخرى في ظل هذا تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة و تحليل المشكلة الإقتصادية في إيطارها الدولي و في أسس التبادل التجاري، الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، و كيفية تفاعل مجموعة من الإقتصاديات القومية المتباينة المتداخلة مع بعضها البعض ، من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة.

و تعتمد الدول في تطبيق سياساتها في مجال توطيد علاقاتها الإقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسة التجارية، و التي تتراوح دوما بين أوضاع تتميز بدرجة أكبرمن الحرية و أخرى بدرجة أقل من الحماية حسب طبيعة توجه الدول الإقتصادي .

و سنحاول في هذا الفصل التعريف بالتجارة الخارجية و أهميتها و أسباب قيامها و العوامل المؤثرة فيها بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف النظريات المفسرة لها بدءا بالنظرية الكلاسيكية مرورا بالنظرية النيوكلاسكية وصولا إلى الاصلاحات التي شملتها النظريات الحديثة و كذا الطرق في آخر الفصل إلى السياسة التجارية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

إن كل دولة من دول العالم تختلف عن الأخرى في ما وهب الله و هذا الإختلاف يظهر جليا في نواحي متعددة منها ماهو جغرافي يتمثل في المناخ و الطبيعة و منها ماهو إجتماعي و سياسي و إنطلاقا من هذا الإختلاف تنتج هذه الدول عدد محدود من السلع مما يظطرها إلى البحث عن باقي السلع التي لا يمكن أن تنتجها في إطار التبادل بين هذه الدول مما يجعل التجارة الخارجية ضرورة ملحة .

المطلب الاول:مفهوم التجارة الخارجية و أسباب قيامها.

إن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع، والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أومنظمات اقتصادية ،إذ تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصادي) من المجتمعات وسنتطرق في هذا المجال إلى مفهوم التجارة الخارجية وأسباب قيامها.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

يقصد بالتجارة الخارجية عملية التبادل في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل،وهي بذلك تختلف عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها وبذلك نجد ان التبادل بين عدة دول أو شعوب يؤدي الى تحقيق مكاسب متعددة للدول، وتتفق مع حاجة الانسان الى خدمات تميل الى مساعدة الاخرين وتبادل ما يفيض عنه مع الآخرين[1].

إذن فالمقصود بالتجارة الخارجية هي :

" عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[2].

و تعرف أيضا:" أحد فروع الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثيير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة"[3].

---

[1] محمود يونس ، "**أسايات التجارة الدولية**"، الدار الجامعية للطباعة و النشر ،الإسكندرية ،1993،ص 12.

[2] حمدي عبد العظيم ،"**إقتصاديات التجارة الدولية**" ، دار النهضة العربية ، مصر، 2000، ص 13.

[3] السيد محمد أحمد السريتي ، "**التجارة الخارجية**"، الدار الجامعية ،مصر ، 2009 ، ص 8.

وبالرغم من أن التجارة سواء الداخلية أو الخارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل [1]، فقد جرت عادة الكثير من الإقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية [2]:

- ✓ التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم .
- ✓ اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.
- ✓ التجارة الخارجية تتم مع نظم إقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
- ✓ وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية
- ✓ إختلاف طرق النقل، حيث أن 90 % من التجارة الخارجية تتم بالنقل البحري وجزء بسيط منها يتم بالنقل البري على عكس التجارة الداخلية.
- ✓ اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية ، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين، الأسعار، المنافسة، الأنظمة المسيرة لأسواق ...إلخ.
- ✓ صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.
- ✓ اختلاف طرق وأساليب التمويل.

بعد أن تعرفنا على أهم الفوارق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

المعنى الضيق: ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة (السلع).
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

المعنى الواسع : ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة.

---

[1] عادل أحمد حشيش، "**أساسيات الاقتصاد الدولي**"، الدار الجدامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 12.

[2] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

- الصادرات والواردات غير المنظورة.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- الهجرة الدولية للأفراد.

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح " **التجارة الخارجية** " وعلى المعنى الواسع مصطلح " **التجارة الدولية**"[1].

من خلال ما سبق يمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها: " عملية تبادل السلع مادياً عبر الحدود السياسية للدولة ، إما داخلة إليها وتسمى " الواردات " أو خارجة منها وتسمى " الصادرات "، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدى للغير بـ " الصادرات غير المنظورة "، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بـ " الواردات غير المنظورة "[2].

الفرع الثاني:أسباب قيام التجارة الخارجية.

يرجع تفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الإقتصادية أو ما يسمى الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية فمن الحقائق المسلم بها في العالم اليوم أنه مهما إختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإن الدولة لا تستطيع إتباع سياسة الإكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، ذلك لأن اتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها، رغم أن ظروفها الإقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها ، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة، يصبح عندها الإستيراد من الخارج مفضلاً، و من هنا تبدو أهمية التخصص و تقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية.

و قد دأب الاقتصاديون منذ زمن طويل على بحث هذه الظاهرة وفقا لنظرية التخصيص التي نادى بها آدم سميث و أبرز هو و من اتبعه من الكلاسيك مزايا الأخذ بها، أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه فسترتفع درجة مهارته و تزيد بالتالي انتاجيته و من ثم يصل إلى مستوى أعلى من الرفاهية الإقتصادية.

---

(1) سامي عفيفي حاتم ، "**التجارة الخارجية بين التأطير و التنظيم**"، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1993، ص 36.

(2) مجدي محمود شهاب و آخرون، "**أساسيات الإقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 19 .

و يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد ، فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة، فإنه حتما سيقوم بمبادلة جزء من انتاجه بجزء من انتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في انتاج سلع أخرى.

و التخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ فإذا كان الانسان سيستفيد من تخصصه في شكل إرتفاع مستوى الرفاهية الإقتصادية فلماذا لا تتخصص الدول هي الأخرى في انتاج أنواع معينة من السلع ترتفع فيها كفاءتها الانتاجية ثم تقوم بمبادلة ما يفسض عن حاجاتها من انتاجها بما تحتاجه من انتاج غيرها من الدول؟ و إذا كان تخصص الأفراد وفقا للمزايا النسبية التي يتمتعون بها يؤدي إلى ارتفاع دخولهم الحقيقية عن طريق التجارة الخارجية التي يمارسونها فيها بينهم ، فإن التخصص الدولي و ما سيتبعه من قيام "التجارة الخارجية" بين الدول سيؤدي ايضا إلى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في هذه التجارة و بالتالي زيادة دخول الأفراد و ارتفاع مستوى رفاهيتهم الإقتصادية، و على ذلك المنطلق الذي تقوم عليه التجارة الخارجية لا يختلف عن ذلك الذي تقوم عليه التجارة الداخلية فكلاهما نتيجة طبيعة لقيام التخصص و تقسييم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل[1].

و يمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية[2]:

1- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع المنتجة المحلية.

2- التخصص الدولي بينما سابقا أن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها و ذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية المكتسبة بين دول العالم و لذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في انتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها و ظروفها و إمكانيتها الإقتصادية التي تنتجها بتكاليف أقل و بكفاءة عالية.

3- إنخفاض مستوى التكنلوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة إلى أخرى مما ينتج عنه تفاوت الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية حيث تتصف الظروف الانتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنلوجيا، و على العكس من ذلك في حال إنخفاض مستوى هذه التكنلوجيا حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الانتاجية و عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

4- الفائض من الانتاج المحلي و الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الانتاج العالمي.

---

[1] رشاد العصار و آخرون، "**التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2000 ، ص ص 15 ، 16.

[2] حسام علي داود و آخرون، "**إقتصاديات التجارة الخارجية**" ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن، الطبعة الأولى، 2002،ص 16.

5- السعي إلى زيادة الدخل القومي إعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية و ذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا و تحقيق الرفاهة الإقتصادي.

6- إختلاف الميول و الأذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الانتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات الموصفات عالية الجودة لتحقيق أقصى منفعى ممكنة منها.

7- الأسباب الاستراتجية و الأسباب المتعلقة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة و المتاجر بها عالميا[1].

المطلب الثاني: أهمية و فوائد التجارة الخارجية.

إن للتجارة الخارجية أهمية وفائدة كبيرة ،لأنها تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميان،فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وسنبرز أهميتها وفوائدها في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهمية التجارة الخارجية.

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، و الجوانب و المظاهر و الأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، و يتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

أولا- المجال الإقتصادي: تسعى التجارة الخارجية في المجال الإقتصادي إلى تحقيق التالي:

- ✓ تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والإستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.
- ✓ تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه[2].
- ✓ تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، يلعب دوراً في زيادة الإستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الإقتصادية.

---

[1] حسام علي داود و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، "**النظرية الاقتصادية**" ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، الاسكندرية ، 2002 ، ص 373.

✓ تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الإستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية[1].

نقل التكنولوجيا و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب[2].

ثانيا– المجال الإجتماعي: تسعى التجارة الخارجية في المجال الإجتماعي إلى تحقيق التالي[3]:

✓ زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجال الإستهلاك.

✓ تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الإجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الإقتصادية.

✓ الإرتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

✓ إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً.

✓ التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية .

ثالثا– المجال السياسي :تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي[4]:

✓ تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

✓ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

✓ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، ويذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

الفرع الثاني : فوائد التجارة الخارجية.

يمكن النظر إلى فوائد التجارة الخارجية من خلال :

1- زيادة الرفاه الاقتصادية: من خلال زيادة اشباع حاجات الأفراد من السلع و الخدمات، إما بسبب عدم توفر هذه السلع و الخدمات في بعض الدول و إنتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم أو بسبب

---

[1] رشاد العصار و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

[2] رعد حسن الصرن، "**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**"، دار الرضا للنشر، الجزء الأول، 2000، ص 57.

[3] رشاد العصار و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4] رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لإستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الإقتصادي[1].

2- الاستغلال الأمثل للموارد فبدلا من أن تقوم الدولة في انتاج كل إحتياجاتها و هذا يؤدي إلى هدر في الموارد الطبيعية و المكتسبة التي تملكها بدلا من ذلك تتخصص في انتاج السلع التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة مع الدول الأخرى و تستورد السلع التي تتمتع الدولة الأخرى بميزة نسبية في انتاجها و هذا يؤدي إلى إستغلال أفضل لموارد الدولتين[2].

3- تتيح التجارة الخارجية وجود حجوم كبيرة للانتاج و بالشكل الذي تتوفر معه امكانيات أكبر من المنتجين يتم من خلالها توفير قدر أكبر لديهم على زيادة الانتاج عن طريق استخدام فنون انتاجية متطورة يتم فيها استخدام قدر واسع من رأس المال الانتاجي بالشكل الذي يرفع الانتاجية و يسمح بزيادة الانتاج[3].

4-إن محدودية السوق المحلية و عدم إمكانية تصرف الانتاج المتحقق أو الذي يمكن أن يتحقق يؤدي إلى هدر و ضياع اقتصادي يتمثل في أن جزء أكبر من الانتاج الذي لا يتم تصريفه يبقى خارج إطار الانتفاع الاقتصادي منه و ما يمثله هذا من تبديد الموارد المستخدمة في انتاجه[4].

5-أن التجارة الخارجية تتيح المنافسة بين المنتجين، و بالتالي تنافي حصول إحتكاك في توفير السلعة سواء للمنتجين أو المستهلكين، و في ظل هذه تبرز أهمية توفير السلعة بثمن أقل و بنوعية أفضل نتيجة للتنافس القائم بين المنتجين.

6-إن التجارة الخارجية تتيح الاستفادة من عوامل الانتاج بالشكل الذي لا يجعل قيد السوق محددا لاستخدام هذه العوامل.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية ومخاطرها.

بالرغم من أن نشاطات التجارة الخارجية تخضع للسياسات التجارية التي تحكمها، إلا أنها تتأثر كذلك بالعديد من العوامل، كما قد تواجه جملة من المخاطر تحد من توسعها، وفيما يلي سنحاول التعرف على أهمها في هذا المبحث.

---

(1) موسى سعيد مطر و آخرون ، "**التجارة الخارجية**" ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 2001، ص 18.

(2) المرجع نفسه ، ص 18.

(3) حسن خلف ، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**" ،مؤسسات الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص ص 29 ، 30.

(4) المرجع نفسه، ص 30.

الفرع الأول : العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية.

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف ، فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

أولا– عوامل طبيعية:

1– سوء توزيع الموارد الطبيعية: بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، بحيث تتلخص صادرات عدد كبير من دول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين ، فالدول التي أخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة شكل مواد أولية صناعية، أدخلت كثيرا من التنويع على صادراتها، بينما الدول التي أخذ فيها هذا التركيز شكل مواد أولية زراعية وإنتاج غذائي، لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خاصة وأنها كانت في مرحلة مبكرة من تاريخها خاضعة للإستعمار الأجنبي[1].

2– حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها:والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير[2].

3– المناخ :المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى ، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي،فقد أصبح من الممكن إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة ، إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية[3].

ثانيا– عوامل إقتصادية:

و هناك عدة عوامل منها[4]:

1– التكاليف والأسعار: بمعنى مدى ما يتكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة وفي ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم، حيث أن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها، فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات

---

(1) زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(2) مجدي محمود شهاب، "**الاقتصاد الدولي**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 79.

(3) عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

(4) حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

التكاليف و الأسعار المرتفعة، أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب.

2- الجودة: يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا في الجودة لذات السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم.

3- التخزين: كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية، كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع، نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء فترة أطول.

4- التمويل: إن أي تبادل بين الدول وبعضها يعتمد على التمويل ،فإذا وجدت المؤسسات المالية و البنوك على مستوى العالم، فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع و الخدمات ،أما إذا لم توجد بنوك أو معاملات مصرفية بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجاري.

5- الندرة النسبية: بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع و الخدمات لدى الدول يتناسب مع إحتياجاتها الخاصة، فالتفاوت بين المعروض و المطلوب من مختلف السلع و الخدمات يولد حاجة الدولة لإستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن حاجتها.

6- الرواج والكساد الإقتصادي: فالرواج الإقتصادي يؤدي إلى إنتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول ، وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد إقتصادي.

7- نفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية،حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل و انخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولا مربحا.

ثالثا- عوامل أخرى:

1- الظروف السياسية: يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية، فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الاضطراب السياسي والحروب التي تهدد فيها مصالح المتعاملين[1].

[1] حمدي عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2- الإجراءات الإدارية: ويقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك ، وكلما كانت الإجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة[1].

3- القوانين والتشريعات: يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة، تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي

تؤدي الإضرابات العمالية بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له، وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعا لطول مدة الإضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب واتصالها بتجارات الصادرات أو الواردات[2].

4- الإضرابات العمالية: تؤدي الإضرابات العمالية بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له، وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعا لطول مدة الإضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب واتصالها بتجارات الصادرات أو الواردات.

5- اختلاف الأذواق: تنشأ الإختلافات في الأذواق ما بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الإجتماعية ، واختلاف الأديان والعقائد أو إختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والإتجاهات الثقافية ، ومعرفة الأفراد بتلك الإختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بالسلع الأجنبية ، فيؤدي ذلك إلى حركية في الواردات وبالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية[3].

الفرع الثاني : مخاطر التجارة الخارجية.

إن النشاطات الإقتصادية المتزايدة والتي تمارس في إطار التجارة الخارجية معرضة للعديد من المخاطر، ويمكن تعريف الخطر" بأنه الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل والقصير " [4].

---

[1] المرجع نفسه، ص 24.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[3] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[4] طلعت أسعد عبد الحميد " **إدارة فعالة لخدمات البنوك الشاملة** "، جامعة المنصورة، القاهرة، 1998، ص 227.

هذه المخاطر لا يكون مصدرها المتعاقدين فقط،بل كذلك الظروف الإقتصادية والسياسية للبلدين، وفيما يلي سوف نعرض أهم هده المخاطر:

أولا– خطر عدم التسديد:وهو راجع لعدم قدرة أو رغبة المستورد في السداد وهناك حالتان:

✓ المستورد غير قادر على تطبيق ما عليه من إلتزامات في العقد.

✓ المستورد يرفض الدفع بدون أي سبب شرعي.

➢ فالحالة الأولى تعني عدم إمكانية المستورد على الدفع

➢ والحالة الثانية هي رفض المشتري تطبيق العقد وعليه يقسم خطر عدم التسديد إلى :

1–. خطر العجز البسيط: هو رفض المشتري الدفع عند تاريخ الإستحقاق ، في هذه الحالة يمنح للمشتري فترة معينة تسمى " الأجل المشكل للكارثة " و هي عادة ستة أشهر ، هذه المدة الإضافية تسمح للمشتري بتسديد ديونه في حالة مواجهته لصعوبات أو مشاكل البيروقراطية.

2– خطر عدم القدرة على الوفاء: راجع لقلة الإمكانيات المالية لدى المشتري حيث لا يمكن له تنفيذ إلتزاماته وهذا يكون في حالة الإعتراف قانونيا بإفلاس المشتري[1].

ثانيا– خطر الصرف:يعرف خطر الصرف بأنه « الخطر المرتبط بالعمليات التي تجري بالعملات الأجنبية نتيجة تغير معدلات صرف هذه العملات مقابل العملة الوطنية »

ويترجم خطر الصرف بإحدى حالتين: ربح أو خسارة،مخاطر الصرف المقصودة هنا هي بالطبع خسارة سعر الصرف، التي يتعرض لها كل من المصدر والمستورد[2].

1– خطر الصرف بالنسبة للمستورد: فالمستورد في بعض الأحيان مجبر على قبول الدفع بعملة المصدر لذلك فهو الأكثر عرضة لتحمل خسارة الصرف[3].

2– خطر الصرف بالنسبة للمصدر: يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كان العقد ينص على أن يتم الدفع بعملة أجنبية، فإذا إنخفضت قيمة العملة الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية للمصدر، فإن هذا الأخير سيتحصل على قيمة مالية أقل من القيمة التي تم الإتفاق عليها وبالتالي سيتحمل خسارة الصرف.

---

(1) ben mansor hacene : "**introduction a l' assurance crédit a l' exportation**" , Alger , p 10.

(2) paule grand jean :"**change et gestion de change** , les éditions chichab" , 1995 , p 12.

(3) farouk bouyacoub :" **l' entreprise et le financement bancaire**" , casbah édition, Alger , 2000 ,p 262.

ثالثا– الخطر الإقتصادي: وهو خطر متعلق بتطور الوضعية الاقتصادية المحلية أو العالمية وتنعكس مباشرة على تكلفة إنتاج السلع المطلوبة [1]، مثل ارتفاع غير متوقع في تكاليف شراء اللوازم الضرورية للسلع الموجهة للتصدير، حيث أن ارتفاع سعر الشراء قد يدفع بالمؤسسة المصدرة إلى البيع بالخسارة .

رابعا– المخاطر السياسية والمشابهة لها:وهي بصفة عامة عدم إمكانية دفع المشتري بسبب عوامل سياسية ولكن في الحقيقة،كلمة المخاطر السياسية تغطي مجالا واسعا مثل عجز المدين العمومي، خطر الكوارث، خطر عدم التحويل...إلخ.

1– عجز المدين العام: في هذه الحالة المشتري هو هيئة دولة ، تضم معها المؤسسات العمومية، هيئات الدولة، الجمعيات المحلية أو إدارات عمومية أخرى، هذا الخطر يتمثل في رفض الهيئة العمومية الدفع عند تاريخ الإستحقاق دون سبب حقيقي.

2– خطر الكوارث: تنقسم عادة إلى فئتين، تلك الناتجة من أعمال الإنسان، وتلك الناتجة من الكوارث الطبيعية، من بين هذه الأخيرة هناك الفيضانات، الزلازل، البراكين، وهذه الظواهر نادرة لكن متوقعة، ومن بين المخاطر الناتجة عن الإنسان هناك الحروب الأهلية، الثورات ....

3– قرارات حكومية: يخص الأمر القرارات الحكومية التي يمكن أن تعرقل أو تمنع تطبيق العقد، من بين هذه القرارات[2]:

- ✓ نشر قوانين جديدة يمكن أن تغير شروط العقد،وبالتالي عدم إمكانية تطبيقه جزئيا أو كليا.
- ✓ إلغاء رخص الاستيراد أو تقليصها من ناحية كمية السلع المستوردة.
- ✓ رفض التعامل مع بلد معين.

4– خطر عدم التحويل: يرتبط هذا النوع من المخاطر بظروف لا دخل للطرفين المتعاقدين فيها، ويكون نتيجة ظروف سياسية، أو تشريعات بلد إقامة المشتري تهدف إلى توقيف أو تأجيل عملية تحويل العملة الصعبة إلى الخارج[3].

---

(1) syluie decoussergues : **"gestion de la Bank"** , dunod, paris , 1996, p 191.

(2) ben mansour :op_cit, p :14-20.

(3) cagex :**"le guide de l'exportation"**,1997.p 53.

المبحث الثاني : نظريات التجارة الخارجية.

تبحث نظريات التجارة الدولية في أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة من أجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقسييم العمل الدولي و تخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي كذلك تتعرض النظريات لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم و أخيرا تتعرض النظريات لأسباب تخصص الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في أنتاج سلعة معنية.

المطلب الأول : النظرية الكلاسكية.

تسمى النظرية الكلاسكية في التجارة الدولية لتوضيح السبب لقيام التجارة الدولية إلى ثلاث أسباب محتملة ، أولهما و أن بعض الدول تنتج سلعا لا تسطيع انتاجها دول أخرى،فعلى سبيل المثال: البترول و الخامات المعدنية كالحديد و الفحم لا تنتج في دول معنية على مستوى دول العالم مثل دول الخليج، كذلك الدول الصناعية تنتج في الدول الصناعية الكبرى نظرا الآن هذه الدول هي التي تخترع التكنلوجيا الحديثة لإنتاجها و لكن الأمر يتوقف في الحقيقة على تكاليف الإنتاج في هذه الدول هل هي مرتفعة أم منخفضة، ثانيا أن بعض الدول لديها فائض في بعض السلع لدى بعض الدول يحتاج إلى تفسير من ناحية الامكانيات الانتاجية و معرفة سبب التفوق من الناحية الكمية و هذا يعني أن السبب الثاني لقيام التجارة الخارجية يتوقف على تكاليف انتاج هذه السلع، ثالثا، أن التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة إلى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة و يبدوا أن هذا السبب مقنع و قد ظل هذا التفسير سائدا أو مقبولا تحت مسمى نظرية الأسعار المطلقة حتى ظهرت نظرية النفقات النسبية[1].

التي أشتهرت بنظرية المزايا النسبية فحلت محلها.

الفرع الأول: نظرية النفقات المطلقة آدم سميث (1723– 1790)

أولا– مدخل للنظرية: التجارة الخارجية عند آدم سميث تقوم بوظيفتين " أولا تخلق مجالات لتعرف الانتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و ستبدله بشيء أخر ذي نقع أكبر و ثانيا تتغلب على ضيف الأسواق المحلية و تصل بذلك إلى تقسيم العمل ليبلغ اقصاه و يرفع من انتاجية البلد" [2]، و على أساس هذا الرأي تتخصص في إنتاج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع التي تكون لها مزايا مطلقة في انتاجها ثم تبادل الفائض من انتاجها عن استهلاكها بما يفيض عن حاجة دولة أخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزة المطلقة، و بالإتباع

[1] السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص27 ، 28.

[2] زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

هذا المبدأ فإن توظيف الموارد يكون أكثر كفاءة و ستمكن الدولتين من الحصول على كمية أكبر مكن السلعتين مما يؤدي في النهاية إلى تعظيم الانتاج و تعظيم مستوى الرفاهية[1].

ثانيا– مفهوم الميزة المطلقة: تتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من انتاجها بتكلفة أقل من الدولة الأخرى و يتحقق ذلك عن طريق:

1– قيام الدولة بإنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من الدولة الأخرى حيث توجد الميزة المطلقة عندما تستطيع دولة أخرى انتاج سلعة معينة بتكلفة أقل من الدولة الأخرى.

2– قيام الدولة بانتاج كمية أكبر من سلعة ما بإستخدام نفس القدر من عناصر الانتاج حيث توجد الميزة المطلقة عندما تستطيع دولة ما انتاج كمية أكبر من سلعة معينة بإستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج.

و لفهم هذه النظرية نستدل بالمثال التالي لدولتين معتبرين أن عنصر العمل هو الذي يتدخل في تكلفة إنتاج هذه السلعة التي تحدد بمقدار ساعات العمل[2].

جدول (2–1): مثال توضيحي لنظرية التكاليف المطلقة.

الدولة	وحدة قمح	وحدة قطن
مصر	**10 ساعات عمل**	**05 ساعات عمل**
الولايات المتحدة الأمريكية	**03 ساعات عمل**	**09 ساعات عمل**

المصدر : نداء محمد الصوص، "**التجارة الخارجية**"، مكتبة مجتمع عربي للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008،ص 17.

نلاحظ من هذا الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية لها خبرة مطلقة في انتاج القمح (أقل تكلفة من مصر و أقل تكلفة من القطن)، فعليه تتخصص في انتاج القمح أما مصر فلديها ميزة مطلقة في انتاج القطن و عليه تتخصص في انتاج القطن.

ثالثا– تقييم نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث: إن نظرية آدم سميث في التجارة الخارجية تفترض أن الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية هو وجود ميزة مطلقة بالنسبة للمنتجاة التي تصدرها الدولة و معنى ذلك أن المنتجين في هذه الدولة ينبغي أن تتوفر لهم جميع الإمكانيات و المقومات التي يستطعون عن طريقها أن ينتجوا سلعا بكفاءة أكثر مما يستطيع المنتجون من الدول الأخرى إنتاجه.

---

[1] إيمان عطية و هشام محمد عمارة، "**مبادئ الاقتصاد الدولي**"، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، 2007، ص 14- 16.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

و لكن ماذا سيكون عليه الحال لو لم يتوفر لهذه الدولة تلك الميزة المطلقة للإنتاج بالنسبة لمنافسيها و إذا كانت دولة ما تتمتع بميزة مطلقة في انتاج جميع سلعها على الدول الأخرى هل هذا ينبغي أن لا يوجد مكاسب للتجارة بين الدولتين و ماهو حال الدول النامية؟ هل ستقوم بإستراد كل سلعها من الدول المتقدمة؟

لقد تركت نظرية الميزة المطلقة تلك الإيجابات على هذه الأسئلة لنظرية الميزة النسبية التي جاء بها دفيد ريكاردو.

الفرع الثاني : نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو:(1772–1823).

أولا– مدخل إلى النظرية: لقد أورد دفيد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب" بحيث بين دفيد ريكاردو من خلال نظريته أنه ليس من الضروري لقيام التجارة الخارجية أن تتمتع إحدى الدولتين بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة و لكن قد تقوم التجارة بين الدولتين بالرغم أن إحداهما تتمتع بميزة مطلقة في انتاج السلعتين و ذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في السلعة الأخرى، و بعبارة أخرى تتخصص كل دولة في انتاج السلع التي يمكن انتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها و ستقوم بإستراد السلع التي تتمتع دولة أخرى بميزة نسبية فيها.

و يوافق دفيد ريكاردو آدم سميث على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يخص بإنتاج سلعة معينة و لكن يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية أم التجارة الخارجية فإن قاعدة النفقات المطلقة ليست مقياس لقيامها إنما الشرط الأساسي و الضروري لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلعة من دولة إلى أخرى.

إن أنسب و أعمل طريقة لتوظيح هذا المبدأ هي الطريقة التي إستخدمها ريكاردو [1].

فلو إفترضنا أن العالم يتكون من دولتين مثلا الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و لو إفترضنا أيضا أن العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم هو العمل و حرية التنقل للسلع متاحة و يفرض عدم وجدود تكاليف نقل و ثبات المستوى التكنلوجي و لو إفترضنا ظروف الإنتاج السائدة في الدولتين في الجدول التالي كما يلي:

[1] مردوخان كريانين من تعريب محمد إبراهيم منصور و محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 45 ،46.

جدول (2-2) :مثال توضيحي لنظرية النفقات النسبية.

السلعة / الدولة	القمح	منسوجات
الولايات المتحدة الأمريكية	60 وحدة	20 وحدة
ألمانيا	20 وحدة	10 وحدة

المصدر: مردوخان كريانين من تعريب محمد ابراهيم منصور، علي محمد عطية،"**الاقتصاد الدولي– مدخل إلى السياسات–**"، دار المريخ للنشر،القاهرة ، 2007، ص 46.

نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لها ميزة مطلقة في انتاج السلعتين إلا أن تفوقها في الانتاج النسبي أكبر في القمح منه في المنسوجات و أن ألمانيا كانت متخلفة عن الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج السلعتين فإن تخلفها نسبي في انتاج المنسوجات و إن قامت التجارة بين البلدين فمن صالح الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخصص في انتاج القمح و ألمانيا في إنتاج المنسوجات.

ثانيا – تقييم نظرية الميزة النسبية لريكاردو: أن نظرية الميزة النسبية إنما تمثل إتجاها صحيحا في التجارة الدولية بوجه عام وهي خطوة كبرى إلى الأمام بالنسبة للآراء التي أدلى بها آدم سميث، إلا أن نظريته لا تخلوا عن الإنتقاد في النقاط التالية [1]:

1– أنتقدت للتبسيط المعيب الذي اتسمت بها فروضها فهي لم تأخذ في نظر الإعتبار إدخال العامل النقدي كما أنها تفترض إستحالة تنقل عوامل الإنتاج بين الدول.

2– تفترض عدم تغير التكاليف.

3– تتجاهل تكاليف النقل.

4– إعتبرت أن تكاليف الإنتاج هي العمل و أهملت عناصر الإنتاج الأخرى.

5– عجزت النظرية عن تحديد معدلات التبادل الدولي.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806 – 1873).

أولا – مدخل للنظرية: الشيء الذي يحدد معدل التبادل الدولي وفق هذه النظرية هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى و معدلات التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل

[1] موسى سعيد مطر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الذي يجعل قيمة الصادرات و واردات كل دولة متساوية و يتحقق تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل على قوة طلب الدولة على ناتج دولة أخرى و مرونة هذا الطلب، يتحدد معدل التبادل الدولي هذا بحدين:

الحد الأول هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى و الحد الثاني هو التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية و يتكون هذين المعدلين على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة الواحدة و على أساس هذا هناك مكسب يوزع بين الدولتين أثناء قيام التجارة الخارجية و من ثم فكلما كان معدل التبادل الدولي أقرب من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الخارجية ضئيلة و كذلك دعت هذه النظرية للإهتمام بالأسواق الرخيصة و محاولة التوسع في الخارج بالإسم الكسب الدولي ففي وسع الدول أن تبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخرى دون أن تؤثر على ذلك معدل نظرا لإرتفاع مستوى المعيشة في الدولة الكبيرة و ضخامة طلبها[1].

و لقد حاول ميل أن يعالج أثر إهمال الطلب في النظرية النسبية من خلال ما اسماه بقانون الطلب المتبادل، و لقد شرح نظريته بإفتراض حجم معين من الإنتاج لكل سلعة في كل من الدولتين بحيث تختلف التكلفة مقاصة بوحدات عمل كما فعل ريكارد ، و لكنه إفترض حجم معين من العمل في كل دولة تنتج أحجام مختلفة من الناتج ، و هكذا فإن مناقشته حول الكفاءة النسبية في العمل[2].

و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (2-3): يوضح صياغة ميل لمبدأ التكاليف النسبية.

كمية العمل	الدولة	الناتج	
		خمور	منسوجات
300 يوم	البرتغال	100	75
300 يوم	إنكلترا	50	60

المصدر: محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، لبنان، الطبعة الأولى، **1998**، ص 51.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 15 ، 16.

[2] محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 50 ،51.

يلاحظ من الجدول أن البرتغال يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كلتى السلعتين ، و لكن الميزة النسبية للبرتغال تكون أكبر في إنتاج الخمور بالمقارنة مع المنسوجات و هكذا تتخصص البرتغال في الخمور و إنجلترا في المنسوجات حتى يكون التخصص مربحا.

أم شروط التبادل الممكنة فهي بالنظر للجدول نجد أن 100 وحدة من الخمور سيتم تبادلها في البرتغال مقابل 75 وحدة من المنسوجات حيث تمثل هذه الكميات تكلفة عمل متساوية.

أما في إنجلترا فإن 100 وحدة من الخمور فيتم تبادلها داخليا مقابل 120 وحدة من المنسوجات طالم أن هذه الكميات ستكلف ما يساوي 600 يوم عمل.

و من الواضح أن البرتغال ستستفيد من التجارة مع إنجلترا إذا استطاعت أن تحصل على أكثر من 75 وحدة منسوجات، بينما تستفيد إنجلترا إذا إستطاعت أن تحصل على 100 وحدة خمور مقابل تصدير أي كمية من المنسوجات أقل من 120 وحدة.

و هكذا فإن الحدود الممكنة لشروط التبادل الدولي تتحدد بمعدلات التبادل المحلية (الداخلية) في كل من الدولتين على أساس الكفاءة النسبلية للعمل في كل دولة.

و يرى ميل أن المعدل الفعلي الذي يتم على أساسه تبادل السلع يعتمد على مدى قوة و مرونة كل دولة على منتجات الدولة الأخرى أو على الطلب المتبادل و يلاحظ أن الطلب لا يستخدم بالمعنى الشائع أي الذي يبين الكميات المشترات من السلعة عند الأسعار المختلفة بل المقصود هو كمية الصادرات التي تعرضها دولة ما عند معدلات تبادل مختلفة مقابل كميات مختلفة من الواردات، و كلما زاد طلب على الواردات و زادت مرونة الطلب كلما كان معدل التبادل في غير صالحها[1].

ثانيا– تقييم نظرية التبادل الدولي: لقد تركت نظرية النفقات النسبية لريكاردو ثغرة كبرى تمثلت في عجزها عن بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي، وما يتعلق بها من تحديد المكاسب المترتبة عن عمليات التبادل الدولي. وفي الحقيقة فإن هذه الثغرة قد تركت ثغرة مقابلة لها في نظرية القيمة، فقيمة إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى داخل البلد الواحد تتوقف على النسبة بين نفقات إنتاج السلعتين، أما في حالة إنتاج سلعتين في بلدين مختلفين، فنجد أن التحليل الريكاردي قد عجز في تحديد القيمة الفعلية لمعدل التبادل الدولي بين الطرفين

[1] محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 52.

المتبادلين، وبين لنا فقط أن هناك قيمة تمثل الحد الأعلى وأخرى تمثل الحد الأدنى، وأن قيمة معدل التبادل الدولة تتراوح بينهما[1].

وقد ظهرت نظرية القيم الدولية لسد هذا النقص في نظرية النفقات النسبية، وتبحث في القيم الدولية للسلع المختلفة، بمعنى قيام إحدى السلعتين بالنسبة للسلعة الأخرى، على افتراض أنهما تنتجان في بلدين مختلفين، ومن تم تحاول تحديد معدل التبادل الدولي الفعلي وليس المحتمل كما ترى نظرية النفقات النسبية الذي يتعلق بقوى العرض والطلب بين الدولتين.

فنظرية القيم الدولية تبرز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية، فتصور ريكاردو للنفقة النسبية يتم على أساس تثبيت كمية الإنتاج لإبراز الفروق في نفقات الإنتاج. أما جون ستيوارت ميل فيفرق بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي، ففي الحالة الأولى يتحدد معدل التبادل الداخلي وفقا لنفقة الإنتاج النسبية.

أما في حالة التبادل الدولي فلا تنطبق قاعدة النفقات النسبية للإنتاج، لهذا يقوم جون ستيوارت ميل في إطار تحليله لحالة التبادل الدولي بتثبيت النفقة، وهي وفق نظرية القيمة في العمل ليبرر الفرق في الإنتاج ومن ثم الفروق في الإنتاجية، وبذلك فهو يرفض التفسير السائد من قبله القائم على أساس افتراض أن إنتاجية العمل واحدة في كل من دول أطراف التبادل الدولي، وأحل محله اختلاف إنتاجية العمل من دولة لأخرى.

واستنادا إلى ذلك جاء جون ستيوارت ميل بنظرية القيم الدولية التي اعتمد فيها على اختلاف النسبية للعمل (أي الميزة النسبية) لتفسير التجارة الخارجية والتي أوضح فيها أن معدل التبادل الدولي الفعلي وشروطه هو الذي على أساسه يتم توزيع الكسب بين طرفي التبادل الدولي.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسكية.

إستندت النظرية الكلاسكية إلى جانب الفرضيات الغير واقعية إلى وجود عنصر إنتاجي واحد و هو عنصر العمل و بالتالي ثبات التكلفة و لكن جاءت النظرية النيوكلاسكية لتبين غير ذلك.

الفرع الأول: النظرية النسبية في عوامل الإنتاج (هكشر– أولين).

أولا – مدخل للنظرية: يفسر المبدأ الريكاردي في الميزة النسبية سبب تمتع المنتجين و المستهلكين في البلدان المختلفة بالمكاسب الإقتصادية بعد التخصص و المتاجرة إلا أن هذا المبدأ لم يكن معنيا بتفسير سبب وجود الميزة النسبية في إنتاج سلعة ما في بلد ما، بعبارة أخرى، إن هذا المبدأ لم يفسر سبب منحنيات إمكانيات الإنتاج أشكالا مختلفة في بلدان العالم، إن القصور في التفسير للصيغة الأولية للنظرية يعود إلى الإعتقاد المبدئي لدى الكلاسيك الأول بنظرية القيمة للعمل، بإعتبار إن الفروق في الميزات النسبية تعود إلى إختلاف إنتاجية العمل و

(1) سامي عفيفي حاتم، "**التجارة الخارجية بين التأطير و التنظيم**"، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

بالتالي إختلاف التكاليف و الأسعار النسبية، و هذا يعني إختلاف دوال الإنتاج و هنا يأتي السؤال المهم الذي انطلقت منه هذه النظرية في تفسير سبب الميزة النسبية: ماذا لو إفترضنا تطابق دوال الإنتاج في كل مكان في العالم؟ كيف يمكن تفسير إختلاف منحنيات إمكانيات الانتاج في البلد الواحد و بالتالي إختلاف تكاليفها النسبية ؟

بدأت الإجابة على هذا التساؤل المهم منذ عقدي العشرينات و الثلاثينات من القرن الماضي عندما قام الاقتصاديان السويديان "آلي هكشر" و "برتل أولين" بتطوير نظرية تصدت لمواجهة مسألتين أساسيتين تركتا دون معالجة في الرؤية الريكاردية للميزات النسبية: الأولى تمثلت في البحث عن أساليب الميزة النسبية، أم الثانية فتمثلت في تعقب التأثيرات التي تتركها التجارة الدولية على العوائد التي تحصل عليها عوامل الإنتاج المختلفة (أي توزيع الدخل) في البلدان المختلفة بعد قيام التجارة بينهما[1].

لقد توصلت النظرية التي طورها هكشر و أولين إلى أن إختلاف الموارد بين بلدان العالم هو السبب الذي يقف وراء قيام الميزات النسبية، وبالتالي أصبح الإسم الشائع لهذه النظرية هو نظرية هبات الموارد ، كما تعرف كذلك بإسم منظريها هكشر و أولين، أو تعرف كذلك بإسم إحدى أهم نتائجها المتعلقة بإتجاه أسعار عناصر الإنتاج نحو التساوي عالميا، كما تعرف بكونها نظرية التجارة الكلاسكية الحديثة[2].

و ترجع نظرية "هكشر – أولين" سبب قيام التجارة الخارجية إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج في كل منهما ، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد إختلاف في أثمان عناصر الإنتاج و بالتالي أسعار المنتجات مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول إذ ستتجه تلك الدولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في داخلها برخص نسبية و يلاحظ "أولين" أن إختلاف توافر عناصر الإنتاج يؤدي إلى إختلاف نسب أثمان السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها الدول المختلفة ما دامت ظروف الطلب متماثلة بمعنى أنه لو تساوت بلدان تماما في توافر عناصر الإنتاج فيما بينها فمن الممكن أن توجد إشارة بينهما و هذا راجع لإختلاف الطلب في كلا البلدين و قد يرجع إختلاف الطلب لعدة أسباب[3].

---

[1] هجير عدنان زكي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد، "**الإقتصاديات الدولية**" ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001 ، ص 80.

[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 20 ، 21.

و يمكن توضيح نظرية هكشر و أولين من خلال المثال التالي:

الجدول (2–4): **يمثل عناصر الإنتاج المتوفرة في ثلاث دول هي أمريكا و أستراليا و مصر.**

الدولـة	كمية العمل	كمية رأس المال	كمية الأرض
أمريكـا	10	1000	20
أستراليا	5	10	900
مصـــر	1200	20	8

المصدر: موسى سعيد مطر و آخرون ،**"التجارة الخارجية"**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص 41.

نلاحظ من هذا الجدول أن كل دولة من هذه الدول تتوافر لديها العناصر الإنتاجية بنسب مختلفة ، فأمريكا يتوفر لديها عنصر رأس المال بكميات وفيرة و بالتالي يجب أن تتخصص في السلع وفيرة رأس المال مثل صناعة السيارات أو أجهزة الكمبيوتر، و أستراليا يتوفر لديها عنصر الأرض بكميات وفيرة و بالتالي يجب أن تخصص في السلع وفيرة الأرض مثل المراعي، و مصر يتوفر لديها عنصر العمل بكميات وفيرة و بالتالي يجب أن تتخصص في السلع وفيرة العمل[1].

بعد ذلك و بعد قيام التجارة الدولية سوف تقوم أمريكا بتصدير السلع كثيفة رأس المال إلى كل من أستراليا و مصر و إستراد السلع الأخرى كثيفة العمل و كثيفة الأرض من مصر و أستراليا.

كما تقوم أستراليا بتصدير السلع كثيفة الأرض إلى أمريكا و مصر و تستورد السلع كثيفة رأس المال من أمريكا و السلع كثيفة العمل من مصر.

كما ستقوم مصر بتصدير السلع كثيفة العمل إلى كل من أمريكا و أستراليا و تستورد السلع كثيفة رأس المال من أمريكا و كثيفة الارض من أستراليا و بالتالي سوف يستفيد جميع الدول من التجارة الدولية نظرا لزيادة الكفاية الانتاجية لديها حيث ستقوم هذه الدول بالإنتاج بإقتصاديات الحجم الكبير و بالتالي سوف تنخفض تكلفة الإنتاج لديهم و نظرا لأن هناك أسواق جديدة ستفتح أمام المنتجين فالمنج الأمريكي سوف تفتح أمكامه أسواق كل من مصر و أستراليا بالإضافة إلى السوق المحلي.

و المنتج الأسترالي ستفتح أمامه أسواق كل من مصر و أمريكا.

[1] موسى سعيد مطر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 41.

و المنتج المصري ستفتح أمامه أسواق كل من أمريكا و أستراليا.

و من جهة أخرى سوف تكون أسعار هذه السلع منخفضة نسبيا بالمقارنة مع ما قامت به الدولة بإنتاج جميع السلع لديها بإعتماد على سياسة الإكتفاء الذاتي حيث سوف تزداد لديها تكاليف إنتاج السلع التي تعتمد على عناصر الإنتاج الغير وفيرة لديهاو بالتالي سوف يقل الرفاه الإقتصادي في جميع الدول[1].

ثانيا– تقييم النظرية:

1– صعوبة قياس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج: إن إهتمام أولين في صياغته النهائية للنظرية بالوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج الاساسية (الأرض العمل و رأس المال) تتسم بالعمومية و التبسيط الزائد حيث يفترض تجانس هذه العناصر، بعبارة أخرى فهو يبرز فقط الإختلافات الكمية لعناصر الإنتاج و يتجاهل الإختلافات النوعية في عناصر الإنتاج، و قد أشار أولين صراحة إلى أن عناصر الإنتاج لا تقتصر فقط على ما يفهم من معناه العام كالأرض و العمل و رأس المال و لكنها تشمل أيضا الأنواع المختلفة من كل هذه العناصر، و من ثم فإن هناك عدد كبير جدا من عناصر الإنتاج و حين نقارن بين البلدان المختلفة فيما يخص الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج فعلينا دائما أن نتذكر أن المقارنة يجب أن تعقد بين نفس الأنواع من عناصر الإنتاج الأساسية[2].

2– إهمال إمكانية إنتقال عناصر الإنتاج في المجال الدولي: إشتركت نظرية هكشر–أولين مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانية إنتقال عناصر الإنتاج دوليا، و بالطبع فإن هناك إستحالة في إنتقال بعض عناصر الإنتاج كالمصادر الطبيعية (الأرض) و صحيح ان العصر الحديث قد شهد إقامة الكثير من العراقيل و الموانع على الحجرات السكانية الواسعة النطاق كما أننا أيضا لا ننكر البطأ الذي تتسم به تحركات رؤوس الأموال دوليا في القرن الحالي بالنسبة للقرن الماضي، إلا أننا لا نستطيع أن نرى حتى الآن أن إستغلال الموارد الإقتصادية الطبيعية في أستراليا و كندا ما زال يعتمد إلى حد ما على الهجرات السكانية.

فرأس المال قد يكون متوفرا نسبيا لدى بلد من البلدان في صورة نقدية سائلة و مع ذلك لا يستثمر في الصناعات الوطنية التي تنتج سلع كثيفة رأس المال و بدل من ذلك قد يهاجر إلى بلاد أخرى حيث يساهم في تنمية الثروات الطبيعية لها و ربما يساهم في إنشاء صناعات منتجة لسلع كثيفة العمل، كما أننا قد رأينا أن نفس

---

[1] موسى سعيد مطر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] مطر اللوزي، "**التجارة الخارجية**"، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001،ص 45.

المنطلق على عنصر العمل إذ قد تساهم الهجرات العمالية إلى بلاد فقيرة لعنصر العمل إلى إنتاج و تصدير سلع كثيفة العمل[1].

3- إمكانية إختلاف الأساليب الفنية للإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة: تقرر نظرية هكشر – أولين في شرطها الثاني بديهيات أساسية و هي أن السلع المختلفة تحتاج إلى تظافر عناصر الإنتاج بنسب مختلفة و لكن بالإضافة إلى هذا نصت النظرية على ظرورة تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحد (أولين)، و على لك لا يمكن أن يتم إنتاج سلعة معينة بكميات كثيفة من العمل و كميات قليلة نسبيا و رأس المال في بلد ما و أن يتم إنتاج نفس السلعة في بلد آخر بكميات كثيفة من رأس المال و كميات قليلة نسبيا من العمل، لقد قررت النظرية بالإمكان تغيير إنتاج السلعة الواحدة و لكن في حدود ضيقة للغاية بحيث لا يؤثر هذا أبدا على الأهميات النسبية للعناصر الداخلة في العملية الإنتاجية و بالتالي لا يؤثر في الاسعار النسبية ولكن هناك أدلة تشير إلى عدم صحة هذا التقرير دائما أو في جميع الحالات و أن دالة الإنتاج للسلعة الواحدة قد تختلف إختلافا كبيرا و فقا لظروف التكنلوجيا، و الواقع أن هذا الإنتقاد من أهم الإنتقادات التي وجهت لنظرية هكشر – أولين، فبإمكانية إحلال عنصر إنتاجي محل آخر قد تتزايد جدا مع تقدم الفن الإنتاجي[2].

الفرع الثاني : لغز ليونتيف.

عقب نظرية (هكشر- أوين) عدة محاولات للتأكد من صحتها و مدى إنطباقها على واقع التجارة الدولية ففي مقارنة لصادرات كل من إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية وجد "ماك دوجال" أنه لا فرق بين صادرات البلدين على الرغم من أن النظرية تقتضي بأن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تكون أكثر كثافة بالنسبة لرأس المال عن صادرات إنجلترا ليكتشف **"wassily leontief"** الحائز على جائزة نوبل أن سلة ممثلة للصادرات الأمريكية تتضمن عملا أكثر و رأس المال أقل من سلة الواردات على عكس نظرية عوامل الإنتاج (هكشر- أولين) بإعتبار أن الولايات المتحدة الامريكية أكثر وفرة لرأس المال و هذه النتيجة تسببت في صدمة كبيرة للمنظرين و أصبحت تعرف "بلغز ليونتيف" و قد أشار ليونتيف نفسه إلى الكفاءة العالمية للعمالة الأمريكية الناجمة عن الإدارة المتفوقة و التدريب الأفضل و قد خلص إلى أن نظرا لكون العمالة الأمريكية أكثر كفاءة فإن قياس العمالة بالكفاءة يجعل الولايات المتحدة الأمريكية دولة تتسم بوفرة العمالة نسبيا ثم تكون نظرية صائبة[3].

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2] بسام الحجار، "**العلاقات الإقتصادية الدولية**"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص 36.

[3] مردوخان كريانين من تعريب محمد إبراهيم منصور و علي محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 76.

لقد بذلت جهود النظرية و تطبيقية لإيجاد تفسيير لما توصل إليه ليونتيف من نتيجة تخالف تماما ما جاءت به نظرية (هكشر– أولين) من هذه التفسيرات نذكر[1]:

1– إن ليونتيف إستخدم في دراسته منتجات صناعة إحلال الواردات الأمريكية (الصناعات التي تنتج سلع مماثلة للسلع التي يتم إستيرادها من الخارج) و هذا بسبب عدم تمكنهم من الحصول على بيانات دقيقة حول الولايات المتحدة و هذا كان له تأثير في النتيجة التي توصل إليها ليونتيف لأن صناعة إحلال الواردات هي صناعة أمريكية بمعنى أنها ليست صناعة أجنبية و هذه الصناعة تمارس نشاطها في نفس البيئة التكنلوجية لكل الصناعات الأمريكية التي تتميز بصورة عامة بكثافة إستخدامها لرأس المال و بالتالي ربما لو أن ليونتيف أجرى دراسته على صناعة التصدير الأجنبيةلما حصل على هذه النتيجة و بدالة واضحا الإختلاف في كثافة استخدام رأس المال بين الصناعة الأمريكية و الصناعة الأجنبية.

2– لقد أغفلت دراسة ليونتيف أحتساب رأس المال البشري و هو مقدار ما ينفق على العامل الأمريكي من نفقات لأغراض التدريب و التأهيل و التعليم و هذه حتما أعلى من ما ينفق على العامل الأجنبي في كثير من الدول ، إذ لو جرى احتساب رأس المال البشري لظهر الفرق في كثافة استخدام رأس المال في الصناعة الأمريكية.

3– لم يأخذ ليونتيف في الاعتبار الصناعات التي تتميز بطبيعتها بدرجة عالية من الإحلال المتبادل بين العمل و رأس المال فهي من النوع الذي أن يكون كثيف الإستخدام للعمل من رأس المال و ربما كان من الأجدى لهذا الباحث استثناء هذه الصناعات من دراسة لأن احتسابها سيقود إلى نتائج مضللة.

المطلب الثالث : الإتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

حاولت النظرية الحديثة أن تعطي تفسيرا للنظريات التقليدية و لكن خرجت عليها، فبينما ترى المدرسة التقليدية أن أسباب إختلاف المزايا يرجع إلى إختلاف وسائل الإنتاجية المستخدمة في كل دولة من عناصر انتاج و مدى وفرتها النسبية لديها [2]، فالأولى أي النظرية التقليدية ترى أن الخلاف يرجع إلى إختلاف أساليب الإنتاج واحدة و لكن من حيث تمتعها بالوفرى النسبية لعناصر الإنتاج و من أبرزها النظريات الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية مايلي:

الفرع الأول: نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة و نموذج اقتصاديات الحجم.

سيتم التعرض في هذا الفرع لكل من النظريتين بشيء من الإختصار كالآتي:

---

[1] هجير عدنان زكي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 102 ، 103.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 32- 40.

أولا– نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة: وقد قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي"كيسنع "(D.B.Keessing) سنة1961،وتعرف بنظرية رأس المال البشري، وتسقط هذه النظرية الفرض الكلاسيكي الخاص بتجانس العمل، وتحل محله فرض انقسام هذا العنصر إلى مجموعات غير متجانسة من حيث المهارة، حيث تفرق بين العمل الماهر أو الرأسمال البشري وتجعله عنصرا مستقلا عن العمل غير الماهر، وتعتبره عنصرا إنتاجيا آخر مستقلا بحد ذاته.

وبذلك فإن هذه النظرية تقترح نموذجا للتحليل يتكون من ثلاث عناصر إنتاجية هي: العمل الماهر، العمل غير الماهر ورأس المال المادي، حيث تعتبر العنصر الأول نوعا من الإستثمارات يجب إضافتها إلى عنصر رأس المال، ولذلك سمي برأس المال البشري أو الإنساني، لاحتياجه إلى استثمارات متنوعة في مجالات التعليم والتدريب وغيرها.

وعليه يمكن تعريف عنصر رأس المال البشري، على أنه نسبة الأيدي العاملة الماهرة إلى إجمالي قوة العمل في صناعة ما أو في بلد ما، وكذلك تدخل مستويات الأجور المتوسطة في إحدى الصناعات على درجة التأهيل والتدريب للأيدي العاملة[1].

إذن وفقا لهذه النظرية فإن تقسيم كل من السلع والدول يكون حسب مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر العمل البشري (الرأسمال البشري)، وبالتالي تكون هناك سلع، ودول كثيفة رأس المال البشري، وسلع ودول نادرة في رأس المال البشري، فالدول الأولى تتجه إلى إنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال، وبذلك أمكن حل لغز ليونتيف، من خلال تميز الولايات المتحدة الأمريكية بصادرات صناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تحظى به هذه الدولة من وفرة نسبية في رأس المال البشري، فإذا جمعنا كلا من الصادرات كثيفة رأس المال المادي، والصادرات كثيفة رأس المال البشري للولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا في نهاية الأمر أن صادراتها كثيفة رأس المال. وهو ما يتفق مع جوهر النموذج الأساسي لهكشر– أولين لنسب عناصر الإنتاج.

ثانيا– نموذج اقتصاديات الحجم:نعني باقتصاديات الحجم وفورات الإنتاج الكبير، وهي المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير وهناك وفورات داخليةو تعني التركيز على الزيادة في العوامل الداخلية لرفع الإنتاج في المشروع للإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، أما الوفورات الخارجية وهي التركيز على زيادة توفر العوامل الخارجية التي تؤدي إلى الرفع من إنتاجية المشروع.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، "**التجارة الخارجية بين التأطير و التنظيم**"، مرجع سبق ذكره، ص 197.

و تعني كذلك نموذج اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية، تطويرا لنموذج هكشر. أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة. وتعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات). وترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة، مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.

على العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الإستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى[1].

وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة وألمانيا الموحدة، فرنسا، إنجلترا، إيطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الإستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغير مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورج، اليونان، الدول الإسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطة.

الفرع الثاني : أسلوب دورة الإنتاج (ريموند فرنون).

تتلخص هذه النظرية في أن نفقة الإنتاج لأي سلعة يختلف تكوينها من وقت لآخر و تتكون النفقة من مواد خام و وسائل انتاج و تسويق و تطوير الناتج حيث تختلف السلع فيما بينهما من خصائص كما تتغير الأهمية النسبية لعناصر النفقة من آن لآخر و من ثم فإن الميزة النسبية التي يتمتع بها بلد ما في إنتاج سلعة ما تتوقف على التغيرات التي تطرأ على الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر النفقة المذكورة و يبدوا الإنفاق على التكنلوجيا أهم عناصر النفقة في المراحل الاولى ثم تتضائل أهمية مع مرور المراحل الأخرى لحساب عناصر هيكل النفقة الأخرى و من خلال هذا قام الإقتصاديون "فرنون" بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية حيث يرى إن التقدم التكنلوجي يبدأ دائما في أمريكا و من ثم إنتاج سلع جديدة، و بعد رواج هذه السلع في أمريكا تبدأ بتصديرها للخارج و من ثم تتحفز دول أخرى لإنتاج هذه السلع و تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير

[1] سامي عفيفي حاتم، "**التجارة الخارجية بين التأطير و التنظيم**"، مرجع سبق ذكره، ص 199.

هذه السلع إلى دول أخرى مما يضيف من سوق الولايات المتحدة الأمريكية، في فيقل إنتاجها إلى الحد الذي يمكن فيه أن تستورد هذه السلع و نلاحظ أربعة مراحل في هذه الدورة و هي[1]:

- مرحلة تطوير الإنتاج و تسويقه في السوق الأمريكية(تزايد الصادرات).
- نجاح المنتج و تصديره للخارج (تزايد الصادرات).
- إكتساب دول أخرى لتكنلوجيا تمكنها من إنتاج هذه السلعة و تصديرها إلى دول أخرى (نقص الصادرات).
- تمول الولايات المتحدة الأمريكية المستورد في الجزء السالب من منحنى دورة الإنتاج.

وبالطبع فإن الفترة الزمنية للدورة تختلف من منتج إلى آخر علاوة على أنه في بعض الأحيان قد تختفي المرحلة الثانية أو الثالثة، و يعتمد ذلك بشكل كبير على سرعة إنتقال التكنلوجيا و مدى فعالية براءات الإختراع. و على سرعة نمو الطلب الاجنبي على المنتج الجديد و طبيعة وفرات الحجم المتحققة في الدول الأجنبية و من ناحية أخرى فإن يمكن أن يؤدي إنتشار الشركات المتعددة الجنسيات إلى تعقيد أو بناء مثل هذه الدورة.

فالبرغم من أن الإبتكار يبدأ في أمريكا فقد تقرر الشركات المتعددة الجنسيات لأسباب موضوعية بدأ الإنتاج في دول اجنبية و لكن لماذا الإفتراض بأن أمريكا هي التي تقوم بداية بتطوير التجارة الجديدة؟ لا يوجد إيجابة واحدة و قاطعة لهذا السؤال فالبعض يرجع سبب ذلك بتمتع أمريكا بدخل فردي عالي جدا و بسوق ضخم الحجم معا يوفر الحوافز الازمة للمبتكرين و المخترعين و البعض الآخر يرجع السبب إلى تمتع أمريكا بوفرة أمريكا بالأفراد ذوي المهارات و القدرات العلمية المتفوقة و بتسهيلات كبيرة لأغراض البحث العلمي مما يجعلها تتمتع بميزة نسبية في مجال الإبختراع و الإبتكار، و يجب ملاحظة البعد الزمني لهذه القدرة الأمريكية للإبتكار و تطوير المنتجات الجديدة[2].

الفرع الثالث : التنويع الإنتاجي و التجارة الدولية (نموذج كروجمان و لانكستار).

تختلف السلع من حيث صفاتها الجوهرية أو الشكلية و للمستهلكين أذواق مختلفة من حيث إستهلاكهم لهذه السلع و إفترض كل من (كروجمان و لانكستار) أن المستهلكين يسعون لتعظيم منفعتهم من خلال نوعين من السلع، الأولى تكون متجانسة و الثانية تكون من عدد غير محدود من الأنواع، بالنسية للسلعة المتجانسة إفترضوا أن كل دولة تنتجها و أن هذه السلعة كثيفة العمل أما الثانية (صناعية) فهي كثيفة رأس المال و أن هناك

[1] نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] رشاد العصار، مرجع سبق ذكره، ص ص37 ، 38.

تكاليف إنتاج ثابتة و تطابق تكنلوجي لإنتاج السلع المتجانسة بينما تخضع السلع الصناعية لإنتاج أنواع كثيرة ومن ثم ستكون التجارة وفق مايلي[1]:

– بالنسبة للسلع المتجانسة تتبع نموذج (هكشر–أولين) ، بحيث تصدر من قبل دول كثيفة العمل إلى دول وفيرة رأس المال.

– بالنسبة للسلع الصناعية كونها متمايزة فإن هذه الدولة المتقدمة سوف تصدر و تستورد نفس السلع و لكن بأصناف مختلفة مثل : السيارات في أمريكا.

– إن الإختلاف عن توقعات نموذج (هكشر – أولين) ينحصر في كلمة صافي، فما المقصود بذلك؟ إن النقصود هو أن كل دولة وفقا لهذا النموذج ستنتج الطعام و بعض الأصناف الصناعية، و حيث أنكر صنف سيسختلف عن أي صنف آخر منتج محليا أو دوليا، فإن الأصناف المحلية المتمايزة ستناسب بشكل أفضل أذواق المستهلكين المحليين، أم الأصناف الصناعية فستتدفق في الإتجاهين، و هذا الإنتقال للأصناف المختلفة من نفس السلعة بالإتجاهين يسمى تجارة الصناعة الواحدة، بمعنى أن كل دولة ستصدر و تستورد نفس السلعة و لكن بأصناف متفاوتة و من هنا جاء مفهوم صافي التجارة.

و الذي يشير إلى الفرق بين قيمة ما تصدره الدولة من أصناف صناعية معينة، و بين ما تستورده من أصناف أخرى من نفس الصناعة، و عليه فإن الدولة وفيرة رأس المال ستصدر أصناف نصنعة أكبر قيمة، مما تستورده من هذه الأصناف، و بالتالي تكون مصدرة لهذه الأصناف[2].

– يتضح من النتيجتين أعلاه أن هناك نوعين من التجارة في هذا النموذج.

أ– تجارة عادية بإتجاه واحد في السلعة المتجانسة (الطعام).

ب– تجارة بإتجاهين في الأنواع الصناعية، و يعتمد هذا النموذج من التجارة على الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في الدولتين.

أم من حيث الواقع العلمي فإن هذا النموذج يفسر قيام التجارة بين الدول المتقدمة و المتشابهة إقتصاديا، حيث تتركز التجارة في الأنواع المصنعة بينما تقوم الدول المتقدمة بإستراد المواد الخام و السلع الأولية من دول العالم الثالث و تصدر إليها السلع المصنعة.

---

[1] نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 32 – 40.

[2] حسام علي داود و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 61 ، 62.

الفرع الرابع: نظرية تشابه الأذواق (ستافن ليندز).

تعود هذه النظرية إلى الإقتصادي ستافن ليندز و جاءت تسميتها من الدول متشابهة الدخل ستكون متشابهة الأذواق.

حيث أن إختراع منتجات جديدة و تقديمها، ترتبط بالأسواق المحلية و لهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلع ليس نفقة انتاجها و لكن السوق التي تتواجد به و تأخذ السلع المصنوعة حيزا واسعا من التجارة بحيث يكثر الطلب عليها، فوجود أسواق ضخمة هي من أهم سمات نمو المنتج مما تعطيه ميزة في النفقات تجعله يمتاز عن منافسيه و مع الإختراعات إنما تظهر لإستجابة حاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل من التطور الإقتصادي التي لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد، و يفترض ليندز أن الدولة تقوم بتصدير السلعة التي تمتلك لها أسواق كبيرة و ذلك لأن الإنتاج كبير الحجم سيحقق وفرات المنشأة مما يؤدي إلى تخفيض كلفتها و بالتالي تغزو السوق الأجنبي و يعتقد أيضا أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق حيث لا غرابة بوجود نسبة كبير من وجود بين الدول المتقدمة من حيث السلع المتنوعة و المتمايزة[1].

يلاحظ أن هذا الأسلوب في التجارة الدولية يتنبأ بأن تكون تدفقات السلع دوليا أكبر حجما كلما زادت درجة الإختلاف في الذوق و الوفرة، لأن ذلك سيؤدي إلى إختلاف أكبر في التكاليف و الأسعار، كذلك يتوقع أن تختلف صادرات الدولة عن مستورداتها لأن نسبة المزج لعوامل الإنتاج ستختلف في أصناف التصدير مقارنة بأصناف الإستراد، إلا أن هذا الأسلوب ليس بنظرية كاملة حيث لا يوجد فيه ما يفسر سبب تركز إنتاج السلعة المعينة في منشأة معينة و دولة معينة دون سواها و يترك تحديد بداية إنتاج الصنف المعين في المكان المعين للصدفة، و لكنه يفسر فقط إمكانية تحقيق الوفرات الإقتصادية و الدخول في المنافسة التصديرية بناءا على حجم الدول[2].

الفرع الخامس: نموذج الفجوة التكنولوجية.

يعتمد نموذج الفجوة التكنولوجية، في تفسيره لهيكل (نمط) التجارة الخارجية بين الدول، على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، أو منتجات ذات جودة

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 34، 35 .

[2] حسام علي داود و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 36.

أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، الأمر الذي يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول.

من ذلك فالإختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية، من شأنها تحقق اختلافات مناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي إلى قيام التجارة الخارجية من خلال:

أ- زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول أطراف التبادل الدولي، الأمر الذي يترتب عليه اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول، هذه الإختلافات الدولية في المزايا النسبية بين الدول، تمكن الدولة ذات التفوق التكنولوجي من تصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية إلى غيرها من الدول التي لم تشهد تغيرا في مستويات التكنولوجيا المستخدمة لها.

ب- دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية، في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى (على الأقل في البداية) إنتاجها داخليا، أو تقليديا، لكونها لا تملك التكنولوجيا اللازمة لإنتاجها، أو أنها لا تستطيع الحصول عليها من الدول موطن الإختراع.

فمنطق نموذج الفجوة التكنولوجية يتضمن أن الدولة صاحبة الإختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الإحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، وتصبح دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول، وعندها تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام لعامل مفسر لهيكل (نمط) التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات.

وقد أطلق الإقتصادي" بوسنر MV.Posner " إسم " تجارة الفجوة التكنولوجية " على النموذج الذي أسسه، وهو نموذج الفجوة التكنولوجية[1] على أنه يمكن تحديد الفجوة التكنولوجية بيانيا باستخدام الرسم البياني التالي:

[1] سامي عفيفي حاتم،"**التجارة الخارجية بين التأطير و التنظيم**"، مرجع سبق ذكره، ص 217.

الشكل (2-1) : نموذج الفجوة التكنولوجية.

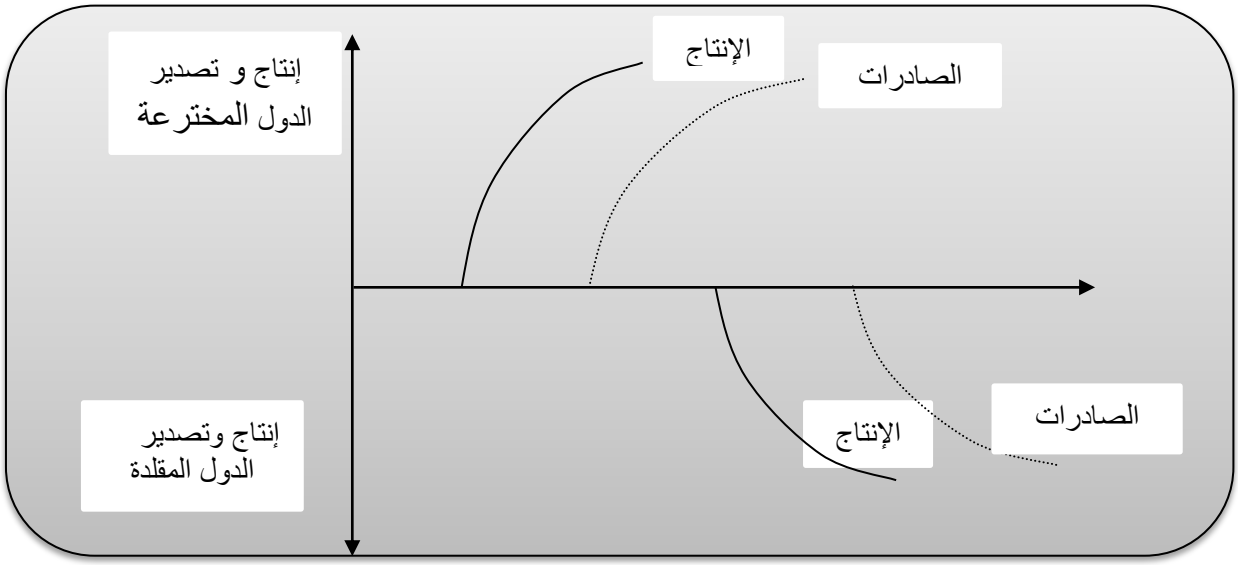

المصدر: عبد الرشيد بن ديب ،" **تنظيم و تطوير التجارة الخارجية – حالة الجزائر–** "مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2002-2003،ص54.

حيث يتم صياغة نموذج الفجوة التكنولوجية على أساس الرسم البياني رقم 01 الذي يوضح كيفية الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، والذي من خلاله يمكن تحديد " فجوة الطلب " من جهة، و " فجوة التقليد " من جهة أخرى، وذلك كما يلي:

فجوة الطلب: وهي عبارة عن تلك الفترة الزمنية التي تقع بين بداية ظهور إنتاج سلعة دورة المنتوج في الدولة صاحبة الإختراع عند P1، وبداية استهلاك تلك السلعة في الخارج عند P2 .

أما فجوة التقليد: فتتمثل في تلك الفترة الزمنية التي تفصل بين بداية الإنتاج في الدولة صاحبة الإختراع P1، وبداية إنتاج نفس السعلة في الخارج عند P3.

وانطلاقا من تحديد فجوتي الطلب والتقليد، يعرف " بوسنر MV.Posner " تجارة الفجوة التكنولوجية رياضيا على أنها: دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب (P1 . P2) وفجوة التقليد (P1 . P3)، وتعرف على أنها تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتوج أو السلعة الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة.

لكن مع ظهور الإنتاج في الدولة المقلدة للسلعة محل الدراسة، تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي كانت تلعبه كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، ويحل

محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج في كلا الدولتين: باعتباره العامل الرئيسي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية، وقيام التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: السياسة التجارية.

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في حياة الشعوب، و من هنا كان من الطبيعي سياسة تحكم و توجه هذه التجارة، إن تقرير السياسة التجارية لا يمكن لإعتبارات إقتصادية بحتة و لكن تتداخل فيه اعتبارات سياسية و إعتبارات الأمن الوطني و كذلك الظروف التي تمر بها الدولة و هذا ما تسترشد به الدول لتبني سياساتها التجارية سواء الحماية أو الحرية.

االمطلب الأول:مفهوم السياسة التجارية و أهدافها.

وهي السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية و تسعى إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى وهذاما سنبرزه.

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية.

تعرف السياسة التجارية على أنها " مجموعة من القواعد و الأدوات و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد و كذا تحقيق تنمية لإقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إيطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"[1].

كما تعرف أيضا " هي مجموعة التشريعات و اللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم و السيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة و النامية و التي تعمل على تحرير أو تقييم النشاط التجاري من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول"[2].

كما أن السياسة التجارية ماهي إلا وسيلة من بين الوسائل الأخرى كالإجراءات النقدية و المالية لتحقيق أهداف الدولة[3]، و عليه فالسياسة التجارية تمثل أحد جوانب السياسة الإقتصادية و التي تتعلق بالتجارة الدولية. فالبنسبة للأدوات المستعملة في سياسة حماية التجارة الدولية نجدها تختلف بالضرورة عنها في الحرية التجارية، أما بالنسبة للإجراءات و التدابير فترجع أساسا إلى المنطلقات التي تعتمدها الدولة في معملاتها التجارية بهدف تحقيق

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، 2003، ص 124.

(2) السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

(3) أحمد حشيش و آخرون، "**أساسيات الإقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1998، ص 197.

مكاسب تجارية معينة، كتعظيم العائد ، حماية الصناعات الناشئة، تحقيق التوازن الخارجي، ...إلى أي ما يمكن وصفه بأهداف السياسة التجارية.

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية.

تختلف أهداف السياسة التجارية بإختلاف نوعية السياسة المطبقة و سياسة التقييد أو سياسة الحرية و بالتالي يمكن تقسيم هذه الأهداف إلى أهداف إقتصادية، و أهداف إجتماعية، و أهداف إستراتجية.

أولا– الأهداف الإقتصادية: وتتمثل في:

1– **تحقيق موارد للخزانة العامة:** و قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية.

2– **تحقيق التوازن لميزان المدفوعات:** و يتم ذلك على أساس تعظيم عائدات الصادرات و الموارد من العملة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

" يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للمديونية في المدفوعات المستقلة [1]، فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات و طبيعة الحركة المستمرة في مكوناته، و يأتي هذا التوازن على أساس تعظيم عائدات الصادرات و الموارد من العملة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي".

3– **حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية :** و تعتبر هذه السياسة من بين الإجراءات التي تقوم بها السلطات لعرض إعاقة حركة الإستراد و حماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي، و من بين هذه الإجراءات ، فرض أجور و نفقات تحكيمية مرتفعة على نقل و تخزين البضائع المستوردة في المطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحيحة، المغلاة في تقدير قيمة الواردات ، فرض رسوم على عملبية التفتيش.

4– **حماية الإقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:** يقصد بـ سياسة الإغراق" بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في الأسواق المحلية"[2] و هو أحد الوسائل التي تتبعها الدول أو المشروعات الإحتكارية للتمييز بين الأثمان السائد في الداخل و تلك السائدة في الخارج.

5– تشجيع الإستثمار من أجل التصدير: و ذلك بإنتهاج أساليب و إستراتجيات تتكفل بتهيئة الفضاء الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الإنتاج الوطني بهدف التصدير و تشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا و الحوافز

---

[1] أحمد حشيش و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 127 – 130.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 105.

التفضيلية التي تشجع الاستثمار فيها و تنبيه مؤسساتية تعمل على دعم الاستثمار المحلي أو الإستثمار الأجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتوج الوطني على التنافس في الأسواق الدولية و زيادة العائد النقدي[1].

6- زيادة عمالة مستوى التشغيل في الإقتصاد القومي: يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الإقتصادية العامة و خاصة السياسة التجارية سواء الحماية منها أو سياسة الحرية ، فسياسة الحماية تخلق أنواع جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدامن العمالة أو زيادة مستوى التشغيل ، في حين أن سياسة الحرة تعمل على تحقيقها من خلال تعظيم الصادرات في إطار التحول إلى إستراتجية الإنتاج من أجل التصدير[2].

7- حماية الصناعات الناشئة: تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية وهذا بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الإنتاجي و السياسات الإحتكارية.

إلا أنه يجب التفريق بين هدف حماية الصناعة الناشئة و هدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة، فالأول مقبول من بعض الإعتبارات الإقتصادية، أم الثاني فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا مايصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع[3].

8- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الإقتصاد القومي: إن إجراءات السياسة التجارية تعمل على تحصيل الإقتصاد القومي من مختلف التقلبات التي تنشأ على المستوى الدولي التي يتأثر بها طبعا ، نظرا للعلاقة التجارية بين مختلف البلدان .

9- إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الإقتصادية العالمية: فالسياسة التجارية من خلال أدواتها و إجراءاتها تعمل على تكييف الإقتصاد مع التحولات الإقتصادية العالمية للحصول على أكبر قدر من المكاسب و التقليل من المخاطر مثل ما أعتمد في الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (الجات) (GATT) و من سياسات تم تكييفها في إيطار المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

---

[1] شرفاوي عائشة، "**تطور التجارة الخارجية في ظل التطورات الإقتصادية الحالية – حالة الجزائر–**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 21.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**"، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[3] شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ثانيا – الأهداف الإجتماعية:و تتمثل في[1]:

1- حماية مصالح فئات إجتماعية معينة: و هنا تتقلب مصلح هذه الفئات طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوة السياسية في المجتمع.

2- إعادة توزيع الدخل القومي:حيث تلجأ الدولة إلى السياسة التجارية لإعادة توزيع الدخل و عادة ما تستخدم أكثر من أداة في سبيل تحقيق هذا الهدف.

ثالثا– الأهداف الإستراتجية: و يقصد بالأهداف الإستراتجية للسياسة التجارية تلك الأهداف التي تتعلق بأمن المجتمع فقد يتطلب أمن المجتمع الإعتبارات الإستراتجية من توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهم كانت التكلفة مرتفعة ، و في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية مثلا ، نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الإعتماد عليها كم تقتضي الإعتبارات الإستراتجية الخاصة في النشاط الإقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا[2].

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية و أدواتها.

من خلال تتبعنا للسياسات التجارية المختلفة من مراحل التاريخ الإقتصادي نجدها تتراوح بين اختيارات الحماية و التقييد و اختيارات الحرية و التحرير ، فالأولى تتضمن الإستقلال عن الإقتصاد العالمي و التنويع و الإشباع الذاتي و الثانية تتضمن التبعية المتبادلة بين الدول و الإندماج في الإقتصاد العالمي و التخصص . بالإضافة إلى أن لهذه السياسات التجارية أدواتها.

الفرع الأول: أنواع السياسات التجارية.

تتفرع أنواع السياسات التجارية إلى نوعين رئيسين هما السياسة التجارية الحمائية و سياسة حرية التجارة الخارجية.

أولا– السياسة التجارية الحمائية: و يطلق عليها سياسة تقييد التجارة الدولية ،و تعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على إتجاه المبادلات الدولية و على حجمها أو على الطريقة التي تسير بها المبادلات الخارجية.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "**سياسات الإقتصاد الدولي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 233 – 239.

[2] المرجع نفسه، ص 239.

و ظهرت نظريات التقييد من أجل حماية الإقصاد القومي المختلف من غزو سلع الدول الصناعية الكبرى، لعدم التوازن و الكفاءة بينهما، و يستند أنصار الحماية إلى عدة حجج بعضها إقتصادي و بعضها الآخر غير إقتصادي، و الحجج الإقتصادية تهدف إلى زيادة الإنتاج الوطني و زيادة الدخل القومي و محاولة إصلاح العملية الإنتاجية بكل جوانبها لتتمكن من المنافسة الدولية، أم الحجج غير الإقتصادية، فهي تعترف بصحة ما ينادي به أنصار مذهب حرية التجارة، و لكن توجد أهداف أخرى غير الرفاهية المادية ينبغي على الدولة أن تراعيها. [1]

و سنتعرض لكل من المبررات غير الاقتصادية ثم المبررات الاقتصادية لأنصار سياسة تقييد التجارة الدولية على النحو التالي[2]:

1- الحجج الغير إقتصادية :و هي الحجج التي تهدف إلى تحقيق أهداف استراتجية و اجتماعية و تتمثل في ضرورية الإستقلالية ، و حماية القطاع الزراعي ، و حماية مستويات الأجور.

1-1- الإستقلالية : تساهم الحماية في إستقلال الإقتصاد الوطني لأية دولة عن إرتباطه بالإقتصاد العالمي و من ثم ففي حالة قيام حرب أو أزمة إقتصادية لا تجد الدولة نفسها مرتبطة بالإقتصاد العالمي من حيث تمويله بالسلع الأساسية كالمواد الغذائية أو السلع الإستهلاكية، أو الصناعات الثقيلة مما قد يضعها في وضع حرج لذا يجب على الدولة أن تحافظ على فروع الإنتاج الاساسية فيها على الرغم مما قد يشير إليه مبدأ التخصص و تقسيم العمل[3].

1-2- حماية القطاع الزراعي: يترتب على مبدأ الحرية سيادة المنافسة الدولي، مما قد يؤدي إلى القضاء على القطاع الزراعي المحلي خاصة إذا كانت الحاصلات الزراعية المستوردة منخفضة الثمن، و لذلك تتدخل الدولة بغرض حماية الإنتاج الزراعي و دخول فئة المزارعين الوطنيين، مثال ذلك : تعهدت الحكومة البريطانية بحماية الإنتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية بدفع معونة سنوية للمزارع الإنجليزية لتعويض الفرق بين تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية و المحلية و الأجنبية المستوردة، أضف إلى ذلك أن حماية القطاع الزراعي يعتبر من ذمة سياسة توفير الموارد الغذائية لمواجهة إحتمالات الحرب (الأمن الغذائي) [4].

1-3- حماية مستويات الاجور المحلية: يرى البعض أن الأخذ بسياسة الحماية قد يكون الهذف منه حماية مستويات الأجور المحلية من خطر السلع الأجنبية التي تستخدم الأيدي العاملة منخفضة الأجر، فالدول التي

---

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، "**أسس العلاقات الإقتصادية الدولية**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،الطبعة الأولى، 2006، ص 198 – 203.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره ص 204.

[4] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره،ص229.

تتمتع بكثافة سكانية مرتفعة تنخفض فيها أجور العمال و بالتالي تنخفض تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى منافستها للصناعت بالوطنية في الدول الاخرى التي يرتفع فيها أجور العمال .

و هناك حجج أخرى تتعلق بالمحافظة على الطابع القومي: حيث أن زيادة حجم العلاقات التجارية الدولية يؤدي إلى كثرة ذوبان الفوارق بين دول و فقدان كل دولة لطابعها القومي و ثقافتها الخاصة[1].

2- الحجج الإقتصادية: و هي الحجج التي تهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية وتتمثل فيمايلي:

2-1- حماية الصناعات الناشئة: يقصد بالصناعة الناشئة و الوليدة هي صناعة حديثة العهد في البلد و التي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج و الإزدهار إذا ما توفرة لهاالبيئة الملائمة، و بذلك فليس كل صناعة حديثة صناعة ناشئة بل لابد أن يتوقع لها الإزدهار إذا كانت الظروف و الإمكانيات الإحتمالية لنضج هذه الصناعة المتوفرة في البلد و هي ما يطلق عليها الميزة النسبية.

إن نفقات أي صناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة ومن ثم يجب حمايتها حتى تنمو و تزدهر و تنخفض نفقات صناعتها، و تتمتع الدولة بشأنها بمزايا التصنيع عند إذن تستطيع الدول إزالة الحماية دون أن يصيبها ذعر، فلكي تشجع الدولة نمو الصناعة القومية يجب أن تفرض قيود على إستراد الصناعات الأجنبية المماثلة لها، و ذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة على الصناعات الأجنبية المماثلة لها، مما يؤدي إلى إرتفاع سعر السلع المستوردة في الداخل مع نفقات إنتاجها في الخارج و ربما إنخفظت دونها بكثير.

و قد كانت الحماية سبيل معظم دول الغرب إلى التصنيع في القرن التاسع عشر إلا أن الحاجة لها في الوقت الحالي أشد و أقوى خاصة بالنسبة للإقتصاديات المتخلفة، فما تواجهه الصناعة الناشئة اليوم أقوى من حيث منافسة صناعات عملاقة سبقتها في مضمار التقدم الفني بعشرات السنين، بالإضافة إلى ما تعانيه من ضغوط من قبل الإحتكارات الدولية التي تتبعها تلك الصناعات و تحاربها في كافة الأسواق.

و بالرغم من أهمية هذه الحجة و جدواها في حماية الصناعات الناشئة إلا أن هذه الحماية مؤقتة تزول بمجرد وصول الصناعة إلى مرحلة إكتمالها و نضجها و بعدها يتم تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا و بنسب تتماشى مع درجة تحسن هذه الصتاعة الناشئة، بحيث تتلاشى هذه الرسوم عندما تحقق الصناعة المزايا المتوفرة في الصناعات الأجنبية[2].

---

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 204 – 205.

[2] المرجع نفسه، ص ص 205 ، 206.

2-2- محاربة البطالة: يرى أنصار الحماية أن فرض قيود السلع المستوردة من شأنه أن يساهم في معالجة البطالة، حيث أن فرض هذه القيود من شأنه أن يزيد من الطلب الداخلي على السلع المحلية مما يزيد مما يزيد من الطلب على العمالة، كما أن الحماية تخلق أنواعا جديدة من الصناعات و ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، كما أن الحماية تخلق أنواعا جديدة من الصناعات و ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، كما أن التوسع في سياسة الإكتفاء الذاتي داخل الدولة من شانه أن يزيد من فرص العمل و التشغيل.

إلا أن فرض الحماية بغرض زيادة العمالة قد لا يتحقق إذا طبقت الدول الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل، و الذي يؤدي بدوره إلى نقص الطلب على المنتجات الوطنية في الخارج ، فيقل الإنتاج و تزيد معدلات البطالة، و لذلك يجب على الدولة أن تتبنى سياسة الحماية بالقدر الذي يوازن بين صادراتها و وارداتها، و إن كان ذلك لا يمنع من إمكانية تخفيض حجم وارداتها دون إلغاءها تماما[1].

2-3- جذب رؤوس الأموال الأجنبية: قد تشجع سياسة حماية الأسواق الوطنية الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة فالحماية تزيد من الثورة القومية و من ثم الدخل القومي، و لا سيما إذا كانت الموارد التي تشغلها الصناعات الجديدة و التي إجتذبت رؤوس الأموال الأجنبية عاطلة من قبل رأس المال الوطني عليها.

كذلك قد تحتاج دولة ما إلى رؤوس أموال أجنبية لتنمية صناعة ما، فتقوم بفرض الحماية على هذه الصناعة لتشجيع و جذب الإستثمار الاجنبي بصددها.

و هناك وجه آخر لإستثمار رؤوس الأموال الأجنبية تتمثل في تسرب جانب هام من الفائض الإقتصادي المتولد عن تلك الإستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد لقروض أو تحويل جزء من الأرباح إلى الخارج، و لذلك يجب أن تصنع الدولة العديد من الضوابط و الإجراءات لمنع المغالات في تسرب الأرباح إلى الخارج، حتى تأتي سياسة الحماية بنتائج إيجابية على مستوى الإقتصاد القومي[2].

2-4- تحقيق الإستقرار الإقتصادي: تؤدي سياسة الحماية إلى عدم تخصص الدولة في إنتاج سلعة معينة بالذات، و لكن إعتمادها على الخارج، و يعد ذلك نوع من الضمان لعدم تعرضها لهزات إقتصادية عنيفة، و يرى أنصار الحماية أن التخصص و تقسيم العمل و إن كان يحقق مزايا للدولة من حيث إمكانية رفع أسعار صادراتها إلا أنه

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 233.

[2] المرجع نفسه، ص 234 .

يجعلها ترتبط بالأسواق العالمية و يعرضها للتأثر بما يطرأ على هذه الاسواق من تقلبات و أزمات و حالات الكساد و التضخم و في أغلب الأحوال فإن الضرر يفوق النفع في الزمن الطويل.

لذلك ينادي أنصار هذا المذهب إلى ضرورة إستخدام الحماية كوسيلة لتنويع الإنتاج الوطني و تخفيف الإعتماد على الغير في الحياة الإقتصادية[1].

2-5- حماية الإقتصاد من خطر الإغراق: قد يتعرض الإقتصاد إلى خطر الإغراق إذا إتبع سياسة الحرية، إذ سيترتب على ذلك القضاء على المنافسة الداخلية، أضف إلى ذلك إن الإغراق لا يهذف إلى بيع السلعة الأجنبية بسعر منخفض، و إلا لا كانت الدولة إستفادت من إستغلال مواردها الإنتاجية في فرع إنتاجي آخر، و لكن الامر على خلاف ذلك إذ يعمل المنتج الأجنبي إلى الإغراق بصورة مؤقتة حتى يتأكد من القضاء على المنافسة الداخلية و يصبح في مركز إحتكاري و ينفرد بالبيع في السوق ثم يرفع الأسعار كما يشاء و منه تتضح خطورة الأثر الهدام للإغراق على هيكل الجهاز الإنتاجي و إتجاهات التجارة الخارجية للبلاد، و لذلك تبدو ضرورة حماية الإقتصاد القومي من مخاطره بفرض القيود على حركة السلع التي يراد بها إغراق السوق الوطني و القضاء على المنافسة فيه و لذلك نجد أن الكثير من الدول تتخذ العديد من التدابير و الإجراءات لمواجهة خطر الإغراق[2].

2-6- الحصول على إيرادات لخزانة الدولة: يعتقد أنصار هذه الحجة أن فرض الضرائب الجمركية على واردات الدولة سيزيد من إيراداتها لأن الطرف الاجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي يقع عليه في النهاية عبأ هذه الضريبة و رغبة منه في تخفيض قيمة الضريبة فإنه سيعمل إلى تخفيض أثمان صادراتها إلى الدولة و بالتالي تستفيد الدولة المستوردة من جهتين: زيادة حاصلة الضريبة، إنخفاض أثمان الواردات و تحسين معدل التبادل[3].

ثانيا – سياسة حرية التجارة : و تسمى أيضا التجارة التحريرية أو الحرية التجارية، و قد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الفيزيوقراطية و إنتعشت مع أفكار آدم سميث و ريكاردو و التي كانت تنادي بالحرية الإقتصادية عموما ... و إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الإقتصادي[4].

---

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 209.

[2] مصطفى سلامة، "**قواعد الجات – الإتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارية**"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1998، ص 91.

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 211.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**"، مرجع سبق ذكره، ص 133.

1- تعريف سياسة حرية التجارة: " و هي إزالة كافة القيود و العقبات المفروضة على حركة السلع و الخدمات من دولة إلى أخرى "[1].

و تعرف أيضا :" بأنها السياسة التي تتبعها الدولة و الحكومات عندما لاتتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الاخرى " و من هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كافة العقبات أو القيود المفروضة علة تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

2- حجج سياسة حرية التجارة : تتمثل مجمل الحجج فيما يلي:

2-1- زيادة التخصص الدولي :تساهم حرية التجارة في زيادة التخصص الدولي، فكل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، و لما كان التخصص و تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق الذي يتم فيه التبادل، فإن إتساع التجارة الدولية و تحررها يؤدي إلى إتساع حجم السوق بحيث يشمل معظم دول العالم أو بتعبير آخر أن حرية التجارة تساعد كل دولة في أن تتخصص فغي إنتاج السلع التي تتلائم مع المزايا الطبيعية و الإقتصادية لإنتاج هذه السلع، و بالتالي فإنتاجها يتم بتكاليف منخفضة عن غيرها من الدول التي تتمتع بنفس هذه المزيا و يترتب عن ذلك زيادة حجم الإنتاج الكلي لهذه السلع و كذلك حسن إستغلال موارد الدولة كما تستفيد كل الدول من تصدير السلع المتخصصة في إنتاجها إلى دول العالم، و إستراد ما تحتاج إليها من الخارج دون أن تظطر إلى إنتاج السلع التي لا تتخصص فيها[2].

2-2- إنخفاض أسعار السلع الدولية: طبقا لإنتشار مبدأ تقسيم العمل و التخصص الدولي فإن حرية التجارة تؤدي إلى إنخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة و في هذا وفرة للدولة، و زيادة لدخلها الحقيقي و يعود ذلك بالمنفعة على المستهلك و المنتج في الوقت ذاته[3].

2-3- تشجيع التقدم الفني: بما أن كل دولة ستتخصص في إنتاج بعض السلع فإن هذا يعني العمل على زيادة الإنتاج و تشجيع التقدم الفني و تحسين وسائل الإنتاج في هذا التخصص ، مما يساعد على تطوير الإنتاج و تحسينه و زيادته و تخفيض نفقات إنتاجه و كسب السوق بصورة مستمرة ، فلكي يستمر المتبقون في السوق يجب عليهم إستخدام فنون إنتاجية متقدمة و بالتالي يسود جو المنافسة بين المنتجين و في النهاية يستفيد المستهلك من حصوله على السلع التي يحتاج عليها بأقل ثمن و أفضل جودة[4].

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره ، ص 126.

[2] عبد الرحمان زكي إبراهيم، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، دار الجامعات المصرية، مصر، 1981، ص 119.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب،مرجع سبق ذكره، ص 227.

[4] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 200 ،201.

2-4- الحد من الإحتكارات الدولية: تساعد سياسة حرية التجارة على الحد من الإحتكارات الدولية أو تقلل من إمكانية إنتشارها و يستندون بذلك على أساس أن الكثير من الإقتصاديات المتخلفة لا تصل المشروعات إلى الحجم الأمثل للمشروع نظرا لأن الطلب المحلي محدود بالنسبة لبعض السلع، و بالتالي لا تستطيع هذه المشروعات من تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أقصى حد ممكن فلو ان الدولة عزلت السوق المحلية كليا أو جزءيا عن الخارج، كفرض حماية جمركية مثلا، فإن ذلك يساعد تلك المشروعات على البقاء و يمكن لها السيطرة على السوق الحلية سيطرة إحتكارية دون أن تخشى منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة لها الاقل سعرا، أم حرية التاجارة فإنها تمنع قيام الإحتكارات في الداخل، إذ يستطيع المستهلك أن يعزف عن شراء السلع الوطنية و يتجه نحو السلع المستوردة و المماثلة لها إذا كانت أفضل منها في الجودة و السعر[1].

2-5- **زيادة حجم الإنتاج:** يرى أنصار حرية التجارة أن التجارة الحرة تساعد على وصول المشروعات الإنتاجية إلى حجمها الأمثل و ذلك على أساس أن العديد من المشروعات الإنتاجية في الدول الصغيرة لا تصل إلى حجمها الأمثل، و ذلك على أساس أن العديد من المشروعات الإنتاجية في الدول لا تصل إلى حجمها الامثل بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، و في ذات الوقت لا تستطيع أن تقلل من تكاليف الإنتاج و لا يمون أمامها أن تنهي نشاطها و لكن قيامها بالتصدير إلى الخارج يضمن بقاءها في السوق الداخلي بالإضافة إلى فتح أسواق خارجية و يمكن الرد على هذه الحجة بان المشروعات الإنتاجية التي لا تصل إلى الحد الامثل للمشروع تكون عادة في الدول المتخلفة، و هذه الدول تتبع أسلوبا للتنمية الإقتصادية غرضه الإسراع بمعدلات النمو الإقتصادي و ذلك عن طريق إتباع سياسة التخطيط التي تهدف إلى وصول المشروعات إلى حجمها الأمثل بقدر الإمكان في ظل الحماية التجارية، و يمكن أن يتم تبادل الفائض من الإنتاج عن حاجة الإستهلاك المحلي مع العالم الخارجي عن طريق إبرام الإتفاقيات الثنائية[2].

الفرع الثاني : أدوات السياسة التجارية

لكل نوع من أنواع السياسة التجارية أدواته و فيمايلي تفصيل لها:

أولا- أدوات سياسة الحماية التجارية:

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

1- الأدوات السعرية : و يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات و أهمها:

---

[1] المرجع نفسه، ص203.

[2] محمد لبيب شقير، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961، ص 279.

1-1- الرسوم الجمركية : و هي ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء صادرات أو واردات و تنقسم إلى[1]:

1-1-1- الرسوم النوعية: و هي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلع على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم ...إلخ).

1-1-2- الرسوم القيمية : و هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات و هي عادة ما تكون نسبة مئوية.

1-1-3- الرسوم المركبة: و تكون من كل الرسوم الجمركية و القيمية.

1-2- نظام الإعانات: تقدم إعانات التصدير للمنتجين الوطنيين قصد تدعيم قدرتهم التنافسية في السوق الخارجية بخفض أسعار بيع منتجاتهم، و قد تقدم الإعانات بشكل مباشر أي بدفع مبلغ نقدي معين على أساس قيمي أو أساس نوعي، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق منع بعض الإمتيازات و تدعيم المركز الإقتصادي للمنتج الوطني مثل الإعفاءات و التخفيضات الضريبية أو التسهيلات الإئتمانية، و عادة ما يقال دعم الدولة لصادراتها بالمثل من طرف الدول الأخرى أو بفرض الرسوم التعويضية على دخول السلع المعانة مما يقق أهمية الإعانة المقدمة[2].

1-3- نظام الإغراق: و يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل نفقة عن أثمانها المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية و يتم التمييز بين ثلاثة أنواع من الإغراق[3]:

1-3-1- الإغراق العرضي: و هذا النوع يظهر بظروف طارئة مثل الرغبة بحيث تعرض بالأسواق الخارجية بأسعار منخفضة، و كذلك خطأ المنتجين الوطنيين في تقديرهم لنطاق السوق الداخلية و إضطرارهم إلى التخلص من فائض الإنتاج في الخارج حتى لا يظرون إلى خفض أسعارهم في السوق المحلية ثم العمل على رفعها لاحقا.

1-3-2- الإغراق المؤقت: و هو يهدف إما لتحقيق هدف محدد و ينتهي بتحقيقه مثل خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية، كذلك تخفيض الأسعار في سوق للدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة أو لمنع إقامة مشروعات جديدة أو محاولة طرد منافس من السوق المستهدف.

---

[1] إيمان عطية وهشام محمد عمارة،مرجع سبق ذكره، ص ص 146،145 .

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 297 – 302.

[3] شريف علي الصوص، "**التجارة الدولية(الأسس و التطبيقات)**"، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 142.

1-3-3- الإغراق الدائم: و هو سياسة دائمة منتهجة من قبل المنتج لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل خسائر يفترض الإغراق الدائم وجود إحتكار في السوق الوطنية و الإحتكار يعتمد على وجود حماية من خطر المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمريكية.

2- الأدوات الكمية : وتنحصر اهمها في نظام الحصص ، تراخيص الإستيراد و المنع (الحظر).

2-1- نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص ذلك النظام الذي تحدد بمقتضاه الدولة صقفا للموارد من سلعة معينة في فترة زمنية معينة غادة ما تكون سنة، وهذا السقف يحدد تقليديا بالحجم كما يمكن أن يقوم بالقيمة، و يمكن لهذا النظام أن يتراوح بين المنع المطلق للواردات و تحديد كميات معينة للخول إلى الحدود الوطنية[1].

2-1- الحظر (المنع) : يعرف الحظر على أنه " قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية و يكون الحظر على الصادرات أو الواردات أو كليهما "و يأخذ الحظر إحدى الشكلين التاليين[2]:

2-1-1 حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج أي إتمادها على سياسة الإكتفاء الذاتي بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

2-1-2- حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق دولية بالنسبة لبعض الدول و بالنسبة لبعض السلع.

2-2- تراخيص الإستيراد: و يقصد بتراخيص الإستراد أن لا يسمح بالإستراد إلا بعد الحصول على إذن او ترخيص من السلطة العامة، فهو يعد بثابة تصريح للتاجر بإستيراد سلعة معينة و يكون له وحده الحق في إستيراد السلعة في حدود الحصة المقررة في هذا الترخيص[3].

و قد يستعمل هذا النظام لفرض حصة دون الإعلان عنها ، فتحدد الدولة مقدار السلع المستوردة عن طريق التراخيص المقدمة للتجار، كما قد يستخدم هذا النظام لحماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول و يكون ذلك برفض الترخيص إذ تعلق بمنتجات منافسة للإنتاج الوطني.

3- الوسائل التنظيمية: و هي الوسائل التي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية و تشمل: المعاهدات التجارية، الإتفاقات التجارية، إتفاقات الدفع، التكتلات الإقتصادية.

---

(1) Antoine bouet, "**le protectonnismes** , **analyse èconomique"**, veubert, paris , 1998,p 18.

(2) السيد متولى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 74.

(3) مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 225 ، 226.

3-1- المعاهدات التجارية: المعاهدة التجارية وهي إتفاق تعقده الدولة مع دولة أخرى من خلال وزارة خارجيتها و أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية و الإقتصادية مثل تنظيم الرسوم و الإجراءات الجمركية و مكاتب التمثيل التجاري.

و عادة ما تتظمن أحكام المعاهدات التجارية مبادئ معينة تنص عليها مثل مبدأ المساوات في المعاملة و مبدا المعاملة بالمثل و أهمها مبدا الدولة الأولى بالرعاية[1].

3-2- الإتفاقات التجارية: و هي إتفاقات قصيرة الأجل مقارنة بالمعاهدة كما تتسم بانها تفصيلية حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل كم أنها ذات طابع إجرائي و تنفيذي في إيطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة[2].

3-3- إتفاقيات الدفع: و هي عادة مقترنة بالإتفاقيات التجارية و قد تكون منفصلة عنها و تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و الإلتزامات المالية بين دولتين ، لذلك يغلب على بنودها مسائل مثل تحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الإلتزامات ، أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية ، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلة في التبادل ...إلخ، هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الإتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية[3].

ثانيا- أدوات الحرية التجارية:لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية، سواء كان ذلك في المجال السلع أم الخدمات نجد أن معظم الإتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة مختلف القيود و العوائد و الحواجز التي من شأنها أن تمنع (أو حقوق) حركة التجارة عبر الدول و بالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصل أساسا في:

1- التكامل الإقتصادي: و هو عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية و عناصر الإنتاج فيما بينها و التنسيق بين مختلف سياستها الإقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع و يأخذ أشكالا عدة منها[4].

---

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 228.

[2] السيد متولى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3] السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 170.

[4] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 199.

1-1- منطقة التجارة الحرة: و هي إنفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية و إلغاء الرسوم المفروضة على كل دولة مع الإحتفاظ بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها مع بقية دول العالم غير الاعضاء في منطقة التجارة الحرة.

1-2- الإتحادات الجمركية: يقصد بالإتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضلها الدول الأطراف أقليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد[1].

- توحيد التعريفية الجمركية الخاصة بالتحاد في مواجهة الخارج.

- تعمل الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات و الإتفاقات الجمركية.

1-3- الإتحادات الإقتصادية: هذا الإتحاد لا يقتصر التعون بين الدول الأعضاء على تحرير المبادلات التجارية و إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية بل يتعدى ذلك إلى تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال و إنشاء المشروعات و ذلك بهدف إقامة هيكل إقتصادي متكامل بحيث تتحقق في المستقبل وحدة إقتصادية بين الدول الأعضاء[2].

1-4- الاسواق المشتركة: تذهب خطوة أبعد من الإتحاد الجمركي عن طريق إزالة كافة القيود أيضا على حرية إنتقال العمل و راس المال بين الدول الأعضاء و قد حقق الإتحاد الأوروبي منزلة السوق المشتركة[3].

1-5- تكامل نقدي: يعرف التكامل النقدي على أنه "مجموعة من الترتيبات التي تستهدف تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملية مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء".

و بذلك يعد التكامل النقدي أهم الترتيبات التنظيمية التي تؤدي إلى خلق فعاليات جديدة في العلاقات.

2- التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية :هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية، أي يجب على جميع الدول الاعضاء في المنظمة الدخول في إتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية و يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى[4].

---

[1] السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 231.

[3] كامل بكري، "**الإقتصاد الدولي (التجارة و التمويل**"، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 152.

[4] السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 76.

3- تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من إحتكار التعامل في النقد الأجنبي[1].

4- إزالة القيود الكمية المباشرة: في ظل سياسة الحرية التجارية، يسعى الكل لإزالة القيود الكمية على التجارة الخارجية و إلغاء نظام الحصص، و تبقى من القيود الكمية المباشرة إجراءات تراخيص الإستراد ضمن أدوات تنظيم التجارة الخارجية طالما لا يتم إستخدامها كوسيلة لتقييد حرية التجارة[2].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية.

تتأثر سياسات التجارة الخارجية في وضعها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي[3]:

1- مستوى التنمية الاقتصادية:

لا شك أن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية[4]، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل، بالنظر لإكتسابها خبرة فنية وتمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة.

2- الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

- فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية.

---

(1) عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 215.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**"، مرجع سبق ذكره ، ص 345.

(3) عبد الباسط وفاجميل، "**سياسة التجارة الخارجية**"، دار النهضة العربية، القاهرة ،2000، ص 14.

(4) - ALI- Bencheneb: **Mécanismes juridiques des relations commerciales internationales de l'Algérie**, O.P.U ALGER 1984, p.p 21/50.

كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق.

أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

– أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.

فإذا اعتبرنا أن هذه هي العوامل الأساسية التي تحكم وتؤثر في تحديد سياسة التجارة الخارجية، فما هي معايير تقييم سياسات التجارة الخارجية ؟

للإجابة على هذا السؤال يكفي أن نقدم جملة من المعايير التي يراها أهل الاقتصاد كفيلة بالحكم على مدى نجاعة السياسة التجارية التبعة وهي:

2-1- مدى فاعلية السياسة المتبعة: فمثلا المفاضلة بين سياسة تدعيم صناعات التصدير أو صناعات الإحلال محل الواردات [1]، من ناحية الكفاية في استخدام الموارد، يكون من خلال مقارنة التكلفة والعائد لكل منهما ومنه الحكم على مدى فاعلية السياسة المتبعة.

2-2- مدى مساهمة السياسة المتبعة في تحقيق العدالة في توزيع الدخل: حيث لا ينبغي إغفال آثار السياسة المتبعة على إعادة توزيع الدخل لذا فإن من المعايير الهامة لتقييم أية سياسة للتجارة الخارجية هو مدى تأثيره على توزيع الدخول، فإتباع سياسة لحماية المنتجات الوطنية مثلا، ينشأ عنها إعادة توزيع الدخول لصالح فئة المنتجين الوطنيين على حساب مجموع المستهلكين.

2-3- مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الاقتصادي: فإتباع سياسة من شأنها ترشيد استهلاك العديد من السلع المستوردة، سوف يؤثر على الميل الحدي للاستيراد، فيؤثر على فاعلية السياسة النقدية والمالية المطبقة[2] تبعا لأثر المضاعف، مما يسهم في الإسراع بمعدلات التنمية.

---

[1] رمضان صديق، "**محاضرات في مشكلات التجارة الخارجية**"، دار النهضة العربية، القاهرة ،1999، ص ص41، 42.

[2] سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي**"، مطابع الأهرام، القاهرة، الكتاب الثاني، 1994، ص ص 145، 146.

خلاصة:

يشمل مفهوم التجارة الخارجية إنتقال السلع و رؤوس الأموال و الخدمات و الأيدي العاملة بين الدولة الواحدة و العالم الخارجي، و تختلف دول العالم فيما بينها من حيث المزايا الطبيعية و المكتسبة و من خلال دراسة نظريات التجارة الخارجة و جدنا أن جل الاقتصاديين بحثوا عن تعظيم الربح على حساب اقتصاديات الدول النامية، فقد إنقسم أصحاب هذه النظريات إلى فريقين مختلفين فيما يخص موقفهم من السياسات التجارية فالأول إتخذ إتجاه حر و الثاني إتجاه الحمائي.

و التجارة الخارجية تعمل على إشباع حاجات المنجتمع من السلع و الخدمات التي لا يمكن توفيرها محليا و يعود السبب الرئيسي في قيام التجارة الخارجية إلى التخصص الدولي، فمسيرة التجارة الخارجية شهدت عدة مراحل وصولا إلى الحالة التي عليها اليوم حيث تتبع الدول في مجال تجارتها الخارجية عددا من السياسات التجارية بغرض تحقيق أهداف مختلفة من خلال جملة من الأدوات.

تمهيد:

فرضت السلطات الجزائرية بعد 1962 إحتكارا كليا على الحيات الإقتصادية سواء ما تعلق بالتجارة أو الصناعة أو الفلاحة وغير ذلك من القطاعات وفق النظام الإشتراكي الذي إتخذته منهجا إقتصاديا لها و بعد مرور أزيد من عشرين سنة و بالضبط بعد الأزمة النفطية في 1986 واجهت الجزائر إختلالا في فروع متعددة للإتصاد مما أوجب عليها الإستنجاد بالمساعدات الخارجية للمؤسسات الدولية المقرونة بشروط إصلاحية و التحول نحو إقتصاد السوق .

بالفعل تمكنت الجزائر في تحقيق توازن في الإقتصاد الكلي و لكن ليس بفعل الإصلاحات الإقتصادية وحدها و لكن بدعم كبير لإرتفاع المحروقات و التي ظلت إلى غاية اليوم المحرك الرئيسي لهذا الإقتصاد مما يتطلب تنويع المداخيل و التي تمكن من تفادي السيناريو السابق.

سنتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى السياسة التجارية التي عملت بها الجزائر من الإستقلال إلى الألفية الثالثة مع التطرق لتجارة الخارجية بالأرقام والإحصاءات ثم نتطرق في المبحث الموالي للإنفتاح الاقتصادي للجزائر من خلال إتفاقية الشراكة أو السعي للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و أثرها على الاقتصاد الجزائري أو فتح الإستثمار للأجانب و تقديم مختلف تحفيزات للنهوض به ثم نتطرق في المبحث الأخير إلى أثر كل من الأورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

عرفت التجارة الخارجية في الجزائر عدة تغيرات منذ الإستقلال كما عرفت تغيرافي الأساليب المتبعة في السياسات التجارية ولكن أهم ما يميز التجارة الخارجية هو هيمنة المحروقات على الصادرات الكلية.

المطلب الأول :التطور التاريخي للتجارة الخارجية في الجزائر.

عرفت التجارة الخارجية في الجزائر عدة تحولات فبداية من قيام السلطات بفرض رقابتها على هذه التجارة بعد الإستقلال مباشرة، أخذت مجرى آخر مع بداية التسعينات و راحت تتجه نحو تحرير قطاعات الإستراد تدريجيا و عليه فإننا سنسلط الضوء على هذه المراحل بإضافة إلى ذلك سنتعرض إلى التطورات الكمية للصادرات و الواردات في هذه الفترات.

الفرع الأول: مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (1962–1989).

مرت هذه المرحلة بعدة مراحل و نوجزها فيما يلي :

أولا– مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962 – 1970):

عقب الإستقلال انتهجت الجزائر اقتصادا اشتراكيا وفقا هذا النظام تدخلت الجزائر في التجارة الخارجية أكثر من تدخلها في التجارة الداخلية الداخلية و راحت تفرض نظاما رقابيا على هذا القطاع.

إن أبرز الأساليب التي إتخذتها الجزائر لفرض هذه الرقابة هي[1]:

1– الرقابة على الصرف:فرضت الجزائر مجموعة من الأحكام تتعلق بالرقابة الصارمة على نظام الصرف خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة و إجراءات تحويلات دولية حيث لم يكن الدينار قابل للتحويل و اقتصرت هذه التصرفات على الجهة الرسمية هذه الإجراءات سمحت بالحد من هجرة رؤوس الأموال نحو الخارج مما زاد رصيد الميزان التجاري الجزائري.

2– الرسوم الجمركية:لقد فرضت الجزائر رسوم جمركية إبتداءا من 1963 الذي يعد النسبة الأولى في بناء سياسة تجارية مستقلة للجزائر يقوم بتقديم السلع المستوردة إلى قسمين:

– التسعيرة الجمركية التي تفرض على السلع المستوردة حسب طبيعتها و إستخداماتها.

---

[1] عبد الرشيد بن ديب، " **تنظيم و تطوير التجارة الخارجية – حالة الجزائر**– "مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، فرع تسيير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002–2003، ص: 130ـ 132.

– التسعيرة الجمركية التي تفرض على السلع المستوردة، على أساس منشئها، أي البلد الذي وردت منه السلعة، بمعنى المصدر الجغرافي الذي وردت منه السلعة.

و كانت تتضمن ثلاث مجموعات:

أ_ المواد الأولية و سلع التجهيز: حيث تفرض عليها تسعيرة تقدر بـ 10%.

ب_ السلع النصف مصفةك تتراوح الضريبة الجمركية عليها ما بين 5% و 20 %.

ج_ السلع النهائية: تفرض عليها ضريبة جمركية ما بين 15% و 20%.

من خلال هذه النسبة الجمركية نلاحظ أن الجزائر كانت تشجع إستراد المواد الأولية و التجهيزات لبناء الإقتصاد الذي كان يراهن على الصناعة كإستراتجية لتحقيق التنمية في الوطن ولكن سرعان ما أنشأت تسعيرة جديدة بموجب الأمر رقم 68 – 35 بالنسبة للمواد غير المحولة.

– سلع كمالية محولة: 100% إلى 150%.

– سلع تجهيزية 20% – 30%.

هذا الإجراء كان يهدف إلى حماية المنتوج الوطني و تشجيع المنتجات المحولة سواء بالنسبة للسلع الإستهلاكية أو التجهيزية.

3– نظام الحصص:أصدرت الجزائر مرسوم رئاسيا سنة 1965 يتضمن تقييدا للواردات حيث عدد هذا المرسوم قائمة ملحقة به لجميع السلع التي يمكن إستيرادها و يكون الهدف من وراء هذا هو تقليص الكميات المستوردة من السلع و اقتنائها ما هو ضروري للإنتاج الوطني و للأفراد.

4– نظام تراخيص الإستراد:كان الأفراد و الهيئات المتعاملين في قطاع التجارة الخارجية لا يمكنهم الإستراد إلا بتراخيص من الدولة حيث يتحدد في إيطار هذه الرخصة طبيعة و قيمة السلع المستوردة و الرسوم التي تخضع لها هذه السلعة و كذلك تحديد مدة صلاحية هذه و هذا كان يدخل في إيطار الراقبة المباشرة للتجارة الخارجية.

الجدول (3–1): تطور التجارة الخارجية من (1963 – 1969).

الوحدة: مليون دينار

	1963		1964		1965		1967		1968		1969	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
مواد غذائية و مشتريات أخرى	1151	766	1394	915	1138	781	579	827	643	712	929	654
الطاقة و المحروقات	2168	294	1933	35	1690	25	2605	50	2902	62	3291	78
المنتجات الخامة	312	213	148	226	188	253	108	214	235	242	203	308
سلع التجهيز	42	609	50	548	57	537	57	691	74	1254	68	1515
منتجات نصف مصنعة	54	431	51	562	52	581	192	595	202	922	70	1361
مواد إستهلاكية	20	1109	12	1186	20	1135	30	807	41	841	49	1065
سلع أخرى	1	60	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	3748	3437	3588	3472	3312	3080	3571	3154	4097	4024	4610	4981
الميزان التجاري	311		116		167		418		73		-(370)	

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

رغم الإجراءات الحمائية فإن الميزان التجاري عرف تذبذبا بين الفائض و العجز و كان أكبر عجز بـ370 مليون دج سنة 1969 و هذا كنتيجة ارتفاع الواردات خاصة المواد التجهيزية و المنتجات نصف المصنعة مع تزايد الطلب عليها محليا و نلاحظ أن الواردات خاصة المواد الزراعية بدأت تخفض من سنة 1965 نتيجة تأيم الأراضي الزراعية بينما ابتداءا من هذه السنة بدأت الصادرات من المحروقات ترتفع[1].

ثانيا– مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970 – 1989):

بعد مرحلة الستينات جاءت مرحلة التطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية في هذه الفترة كما أن هذه الفترة عرفت تطورا في حجم التجارة الخارجية.

أ_ مرحلة التطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971– 1977):لقد أسندت مهمة احتكار الدولة التجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات إلى المؤسسات العمومية وفقا للأمر التشريعي رقم 71 – 74 الصادر بتاريخ 16-11-1971 هذا الأمر التشريعي اتبع بأمرين إصدار في 1974 و الفرض منها هو تحرير صادرات

[1] صالح تومي و عيسى شقبقب، "**النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة 1970 – 2002**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقا، عدد 2، ص 32.

السلع التي يتم إنتاجها و تحويلها في الجزائر، على عكس الواردات التي قيدت بمشاريع تقدم للحكومة للمصادقة عليها و تمنع الإستراد من قبل مصالح التبادل التجاري بوزارة التجارة حيث تعتمد و تسجل المبالغ المخصصة من قبل البنك المركزي[1].

الجدول (3–2): تطور التجارة الخارجية من (1970 – 1977).

الوحدة: مليون دينار

	1970		1973		1977	
	ص	**و**	**ص**	**و**	**ص**	**و**
مواد غذائية و مشتريات أخرى	957	686	872	2118	526	3544
الطاقة و المحروقات	427	2422	277	3325	405	9170
المنتجات الخامة	3456	112	6202	118	23445	355
سلع التجهيز	25	1813	42	2377	2	9442
منتجاة نصف مصنعة	72	691	36	1155	17	4435
مواد استهلاكية	42	684	41	678	15	1601
سلع أخرى	1	3	5	5	-	4
المجموع	4981	6205	7479	8876	24410	29475
الميزان التجاري	-1224		-1397		-5965	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

في هذه المرحلة كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة و يتضح من خلال هذه الأرقام أن هذه الفترة عرفت عجزا في مجمل فتراتها نتيجة إرتفاع فاتورة المواد الغذائية كما نلاحظ إستمرار ارتفاع الواردات من مواد التجهيز و المواد النصف مصنعة مع استمرار استراتجية الدولة على التركيز على الصناعات الثقيلة.

ب_ **مرحلة الاحتكار الكلي للتجارة الخارجية (1980 – 1989)**:طبقت الجزائر في هذه المرحلة قانون إلزامي يسمى إلى توفيق جميع الوساطة في التجارة الخارجية و توسيع صلاحية الإحتكار و لكن لظروف دولية عالمية تمثلت في إنهيار النفط في 1986 و انعكاس ذلاك سلبا على الإقتصاد الجزائري اضطر بالدولة إلى وضع اصلاحات اقتصادية من بينها القانون الذي صدر في 19–07–1988 و التي سنسلط الضوء في عرضنا هذا[2]:

[1] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص 263.

[2] المرجع نفسه، ص 299.

إن التنظيم الإلزامي لإحتكار الدولة للتجارة الخارجية وفق قانون 78-02 أدى بالجزائر إلى تحسن أفضل للتجارة الخارجية في فترة السبعينات من خلال قانون 78-02 في 11-02-1978 الذي تعلق بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية بمجموعة جديدة من الإجراءات بغية حماية أكبر للإنتاج الوطني و تجنب المزيد من تكاليف تدخل الوسطاء في مجال عملية التجارة الخارجية و من ثم تعتبر هذه العملية احتكار للتجارة الخارجية بشكل كلي سواء في الواردات أو الصادرات ووفق نشاط المستوردين الخواص بعد تاريخ إصدار هذا القانون[1].

– تنظيم التجارة الخارجية وفق قانون رقم 88-29: كرد فعل عن انهيار أسعار النفط سنة 1986 و ما خلقه هذا الإنهيار من نتائج سلبيه على الإقتصاد الوطني سعت الجزائر إلى تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال مجموعة من الإصلاحات كانت تهدف في مقدمتها إلى توسيع الصادرات خارج المحروقات و كار جراء لتحقيق هذه الغاية أصدر المشرع الجزائري قانون في 88-29 بتاريخ 19-07-1988 حيث تضمن تحويل حق ممارسة الدولة لإحتكار التجارة الخارجية عن طريق منح حقوق الإمتياز للمؤسسات أو الهيئات أو إلى الخواص مجموعة مصالح مشتركة و هذه الإمتيازات تقيد بشروط تحدد حقوق وواجبات صاحب الإمتياز مما يعتبر هذا الإجراء هو توجه نحو الإنفتاح و المنافسة بين المؤسسات العمومية في مجال المبادلات التجارية كما عمدت الدولة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات حيث أنشأت الديوان الوطني للمعارض و الصادرات في عام 1987 و عمدت أيضا إعطاء إعفاءات ضريبية للسلع المنتج و الموجهة للتصدير و غيرها و لقد كان من سياسة ترقية الصادرات، تنويع الصادرات خارج المحروقات، حيث صارت كل مؤسسة عامة و خاصة تدخل عنصر التصدير في مخططها التنموي، مما أكسبها حرية أكبر في تبني أشكال تنظيمية ملائمة من أجل تنمية صادراتها سواء لوحدها أو مع المؤسسات الأخرى، دون المرور بأي احتكار للصادرات، كما صار بإمكان المؤسسة أن تحتفظ بقسط من إيرادات من العملة الصعبة[2].

---

[1] بوزيان العربي، "**سياسة التصدير في الجزائر مرحلة الإقتصاد الموجه، رسالة ماجستر**"، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2000، ص 134.

[2] عبد الرشيد ديب، مرجع سبق ذكره، ص 308.

الجدول (3-3) : رصيد الميزان التجاري للفترة (1980 – 1989) .

الوحدة: مليون دينار

السنة / البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الصادرات	52.648	62.837	60.778	60.722	63.758	64.564	34.935	41.736	45.424	71.931
الواردات	40.519	48.780	49.384	49.782	51.257	49.491	43.394	34.153	43.427	70.072
رصيد الميزان التجاري	12.129	14.057	11.094	10.942	12.501	15.073	(-8.459)	7.583	1.994	1.859

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات عدد خاص رقم 35 ص 57.

الفرع الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

إن تحرير التجارة الخارجية تعد إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة (OMC) و عليه مرت عملية لتحرير التجارة الخارجية بالجزائر عبر مرحلتين و هما:

أولا - مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية 1990– 1993:

في هذه المرحلة وضعت الجزائر مجموعة من القوانين أهمها[1]:

قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990 حيث بمقتضاه أصبح كل شيئ طبيعي أو معنوي مدرج في السجل التجاري له الحق في إستراد السلع لغرض بيعها بعدما كان محضورا عليهم قبل هذا التاريخ و ثم إلغاء تراخيص الإستراد التي كان معمولا بها سابقا كما أن الدولة احتفظت ببعض المجال في الرقابة على الواردات وأصبحت عمليات الإستراد تتم عبر البنوك حق يتمكن المستورد من الحصول على قروض بالعملة الأجنبية لتنفيذ عمليات الخارجية بعد توطين هذه العملية في بنكه الوسيط و لكن ظهرت في هذه المرحلة مشكلة التمويل بالنقد الأجنبي للمستوردين و على أثره تدخلت الدولة بفرض قيود مستورد على منح العملة الأجنبية ، و بالعكس كانت هناك تسهيلات لصالح تمويل الواردات ذات السلع الإستراتيجية مثل (الموارد الغذائية الأوربية ، اللوازم المدرسية و السلع الضرورية لتطوير قطاع المحروقات). كما خضعت الواردات في هذه الفترة إلى[2]:

أ: رسم استيراد يتكون من 6 درجات و هي (0.3-7%، 15-25%، 46-60%).

---

[1] محمود حميدات، "**مدخل إلى التحليل النقدي** "، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2000 ص، 178ـ 182.

[2] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص 439.

ب: ضريبة اضافية على قسيمة الواردات.

ج: رسم إضافي بمعدل 2.4% على أساس إصلاح تعريفات جمركية.

ثانيا- مرحلة الإنتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية إبتداءا من 1994:تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي توسعت الجزائر في اتخاذ اجراءات لتحرير تجارتها الخارجية حيث تم مطالبتها بفتح حدودها أكثر وجه السلع و الخدمات الأجنبية و السماح لدخول رؤوس الأموال الأجنبية من خلال التعليمة رقم 94-90 مورخة في 12 أفريل 1994 حيث تم بموجبها حل الجنة الخاصة المسمات (ADHOC) و المكلفة بعملية تمويل الواردات و تجسيد الحرية للحصول على الأجنبية لكل شخص معنوي و طبيعي تتوفر فيه شروط التجارة الخارجية كما تم تخفيض الجباية الجمركية القصوى من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي 1997 و إبتداءا من 2002 أصبح التعريف الجمركي المطبق في الجزائر هو[1]:

5%للمواد الاولية الخام.

10%للمنتجات نصف المصنعة.

30%للمنتجات ذات الاستهلاك النهائي.

[1] عبد الطيف بن أشنهو، "**عصرنة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 102.

جدول (3-4): تطور الميزان التجاري و الصادرات و الواردات في الفترة(1990-2001).

الوحدة: مليون دينار جزائري

	1990		1994		1998		2001	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
مواد غذائية و مشتريات أخرى	452	16907	1159	93515	20022	1454132	22205	1699922
الطاقة و المحروقات	2216	26867	10791	164998	183729	1634148	442620	2440984
منتجات الخامة	118600	840	307230	1762	5666161	69694	14289689	102714
سلع التجهيز	547	26415	434	49592	8833	1279809	26646	1935360
منتجات نصف مصنعة	107	11707	72	24429	2356	617664	19244	820505
مواد استهلاكية	187	3980	520	4881	7655	46089	2961	648556
سلع أخرى	172	302	-	1005	-	49	-	591
المجموع	122279	87018	320206	340142	5888750	5523586	14803358	7648624
الميزان التجاري	25261		15804-		36517		715476.4	

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

سجل الميزان التجاري فوائض متتالية إلا في سنة 1994 نتيجة إنخفاض أسعار البترول و تحرير قطاع الإستراد و ارتفعت الصادرات بـ 50.7% سنة 2000 بعد ارتفاع سعر النفط من 17.9 دولار سنة 1999 إلى 25.5 دولار سنة 2001.

المطلب الثاني: تحليل المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية.

وسوف نسلط الضوء على الصادرات و الواردات خلال الفترة (2002-2011) مع التركيز على أهم صادرات و واردات سنة 2011:

الفرع الأول : تطور الواردات الجزائرية.

بغرض دراسة واردات الجزائر بشكل مفصل تم التطرق إلى تطور قيمتها خلال الفترة (2002-2011) مع التفصيل في واردات 2011 من خلال دراسة هيكلها الجغرافي بالإضافة إلى الحديث عن أهم الأسواق التي تسورد منها الجزائر.

أولا- تطورات واردات الجزائر من 2002 إلى 2011:

إن الجدول التالي يبن تطور قيمة الواردات الجزائرية بالدولار الأمريكي منذ سنة 2002 و حتى سنة 2011.

جدول (3-5): تطور واردات الجزائر (2002-2011).

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات	12010	13320	17950	19060	20680	25992.1	37451.7	36760	40212	46453

المصدر: *إحصائيات صندوق النقد العربي *مديرية الجمارك الجزائرية 2011 عن الموقع:www.douane.gov.dz

من خلال معطيات الجدول يتضح ارتفاع الواردات إذ زادت بين سنتي 2002 و 2006 بنسبة 72.18% نظرا لإرتفاع إحتياطي الصرف و ذلك بسبب إرتفاع أسعار المحروقات ، كما أن إرتفاع سعر صرف الأورو في مقابل الدولار خلال هذه الفترة أدى إلى إرتفاع كبير في قيمة الواردات التي تأتي عن طريق الإتحاد الاوروبي و التي تمثل أكثر من 50% من واردات الجزائر.

إذ أنه و بعد سنة 2006 نلاحظ إرتفاعا كبيرا في قيمة الواردات إذ وصلت إلى حوالي 25.992 مليون دولار سنة 2007 أي بإرتفاع قدره 6 ملايير دولار عن العام الماضي، كما تجاوزت 37451.7 مليون دولار سنة 2008 أي بإرتفاع قدره حوالي 91 ملاير عن سنة 2007 و مرد ذلك إرتفاع فاتورة السلع نتيجة إرتفاع أسعار البترول و إرتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار أما في سنة 2009 فعرفت الواردات تراجع في قيمتها حيث بلغت في هذه السنة حوالي 36760 في بعض القطاعات الإقتصادية الأخرى، هذا ما مكن من إنخفاض فاتورة الواردات، إلا أنه و في السنتين المواليتين 2010 و 2011 إرتفعت قيمة الواردات حيث قدرت في سنة 2010 قيمتها 40212 و في سنة 2011 بلغت أعلى نسبة لها و هي 46453 و هذا راجع إلى الإرتفاع القياسي لأسعار البترول و هو ما أدى إلى إرتفاع تكلفة المواد المستوردة و بالتالي إرتفاع فاتورتها.

ثانيا-التوزيع السلعي للواردات الجزائرية لسنة 2011:و لدراسة واردات الجزائر لابد من توضيح التوزيع السلعي لهذه الواردات و هذا ما سيتم توضيحه.

جدول (3–6): يبين الواردات حسب مجموعة الإستعمالات لسنة 2011.

القيمة: مليون.

الواردات	القيمة بالدولار	القيمة بالدينار	النسبة %
مواد غذائية	9850	717688	20.85
الطاقة و مواد التشحيم	1164	84777	2.46
المنتجات الخام	1783	129895	3.77
المنتجات نصف مصنعة	10685	778557	22.62
سلع تجهيز فلاحية	387	28196	0.82
سلع تجهيز صناعية	16050	1169431	33.97
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	7328	533958	15.51
المجموع	**47247**	**3442502**	**100**

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية 2011 عن الموقع:www.douane.gov.dz

بناءا على معطيات الجدول نلاحظ أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات خلال سنة 2011 و هي في تزايد مستمر 16050 مليون دولار بعدما كانت تساوي 15776 مليون دولار سنة 2010 أي أنها حققت زيادة بنسبة 1.74% و تشكل التجهيزات الصناعية 33.97%من إجمالي الواردات في سنة 2011 و بالنسبة للواردات نصف مصنعة فقد احتلت المرتبة الثانية من اجمالي الواردات في نفس السنة حيث قدرت سنة 2011 بـ 22.62% أي ما قيمته 10685 مليون دولار و نجد في المرتبة الثالثة المواد الغذائية بنسبة 20.85% أي ما قيمته 9850 مليون دولار ، أما المرتبة الرابعة نجد السلع الإستهلاكية غير غذائية بنسبة 15.51% أي ما قيمته 7328 مليون دولار و لكن ما يلاحظ تناقص مستمر حيث قدرت نسبتها في 2010 بـ 14.42% أي ما قيمته 5836 ميون دولار أما المواد الخام و الطاقة و الزيوت تحتل المرتبة الخامسة و السادسة على التوالي محققة نسبة قدرها 3.77% بقيمة 1783 مليون دولار و 2.46% بقيمة 1164 مليون دولار على التوالي من سنة 2011 و يأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الإستراد، سلع التجهيز الفلاحي إذ سجلت في سنة 2011 نسبة 0.82% بقيمة 387 مليون دولار.

و يظهر في الأخير أن الواردات تتزايد من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى أوجها في سنة 2011 بمقدار 47277 مليون دولار مقارنة بسنة 2010 قدرت الواردات الإجملية بما قيمته 40473 أي بمعدل زيادة قدر 16.74%،

وذلك بالرغم من إعتماد الجزائر السعر الأدنى للدينار الجزائري و التي تهدف من وراءه إلى تقييد الواردات، و لكن آلية السعر المتدني للعملة المحلية حجة، و الأفضل منها ضبط سعر لاصرف على خلفية الإحتياطي من الذهب و العملة الصعبة و بإستهداف تقليص الأسعار عند الإستراد.

جدول (3-7): يوضح أهم المنتجات الغذائية المستوردة من طرف الجزائر خلال سنة 2011.

القيمة: مليون دولار

المنتجات الرئيسية	القيمة	النسبة
القمح و الحبوب	4025.10	41.14
الحليب و مشتقاته	1544.11	15.68
السكر والحلويات	1163.04	11.81
القهوى و الشاي	356.35	3.62
الخضر	394.85	4.01
اللحوم	164.61	1.67
المجموع الفرعي	7675.06	75.54
المجموع الإجمالي	**9850**	**%100**

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية 2011 عن الموقع:www.douane.gov.dz

جدول (3-8): أهم المنتجات الإستهلاكية غير الغذائية المستوردة من طرف الجزائر لسنة 2011.

القيمة: مليون دولار

المنتجات الرئيسية	القيمة	النسبة
سيارات سياحية	2110.00	28.79
أدوية	1962.44	26.78
قطع غيار السيارات و لواحقها	116.91	4.32
مبردات و ثلجات	217.36	2.97
أثاث	178.67	2.44
إطارات مطاطية	126.99	1.73
مصنوعات من حديد و صلب	124.57	1.70
مبيدات الحشرات و القوارض	81.71	1.12
مواقد منزلية	75.73	1.03
وسائل التعبئة و التغليف و النقل	70.54	0.96
المجموع الفرعي	5264.92	71.85
المجموع الإجمالي	**7328**	**%100**

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية 2011 عن الموقع:www.douane.gov.dz

جدول (3-9): يوضح أهم المنتجات تامة الصنع المستوردة من طرف الجزائر لسنة 2011.

القيمة: مليون دولار

المنتجات الرئيسية	القيمة	النسبة
المركبات النفعية و السياحية	1829.54	11.13
مصنوعات الصنابير و تجهيزات مشابهة	1087.21	6.61
مضخات الهواء	716.75	4.36
المحركات النفاثة	641.08	3.90
لوحات كهربائية و مفاتيح	564.62	3.43
مضخات السوائل	552.22	3.36
أجهزة الطرد المركزي	473.01	2.88
أجهزة تسخين كهربائية	451.69	2.75
أسلاك كهربائية	416.73	2.54
جرافات	408.32	2.48
المجموع الفرعي	7141	43.44
المجموع الإجمالي	**16437**	**100**

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية 2011 عن الموقع:www.douane.gov.dz

جدول (3–10): أهم المنتجات نصف المصنعة المستوردة من طرف الجزائر خلال سنة 2011.

القيمة: مليون دولار

المتجات الرئيسية	القيمة	النسبة
قضبان حديد و صلب	1817.18	19.33
زيوت	791.60	5.81
هياكل و قطع غيار المباني	716.21	5.25
أنابيب حديد و صلب	701.56	5.15
خشب	57115	4.19
زيوت النفط و معادن	488.40	3.58
منتجات مصفحة	469.73	3.45
فحم	396.44	2.91
بوليمترات الإثيلين	371.33	2.72
حديد و صلب غير مشوب	362.98	2.66
المجموع الفرعي	6687	49.05
المجموع الإجمالي	**13632**	**100**

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية 2011 عن الموقع:www.douane.gov.dz

ثالثا – أسواق الواردات الجزائرية لسنة 2011: تتعامل الجزائر مع الأسواق الأوروبية و الأمريكية بكثرة في مجال الواردات و الجدول التالي يبين ذلك:

جدول (3–11): التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر لسنة 2011.

القيمة : مليون دولار.

أهم أسواق الواردات	القيمة	النسبة
الإتحاد الأوروبي	24616	52.10
OCD: منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	6219	13.16
باقي دول أوروبا	579	1.23
أمريكا الجنوبية	3931	8.32
آسيا	8873	18.78
دول عربية (UMA)	1760	3.73
دول المغرب العربي	691	1.46
دول إفريقيا	578	1.22
المجموع	**47247**	**100%**

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية 2011 عن الموقع:www.douane.gov.dz

من خلال تفحص معطيات الجدول نلاحظ مايلي:

– يحتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الأولى للدول الممونة للجزائر حيث مثلة حصته بنسبة 52.10% لسنة 2011 أي بقيمة 24616 مليون دولار و يرجع هذا إلى القرب الجغرافي من دول الإتحاد الأوروبي بالغضافة إلى مخلفات الإستعمار في فرنسا على الدولة الجزائرية كما أن ارتفاع أسعار البترول و ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج هذه الواردات.

– أما المرتبة الثانية فتحتلها بلدان آسيا حيث بلغت نسبة وارداتها للجزائر في سنة 2011 حوالي 18.78% أي ما قيمته 8873 مليون دولار و هذا راجع إلى زيادة تدفق الواردات الصينية للجزائر و احتلت المرتبة الثالثة لأول مرة في سنة 2009 و من هذه السنة حافظت على مرتبتها بزيادة حجم الواردات.

– أما المرتبة الثالثة فتحتلها منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCD)[*] بنسبة تقدر بـ 13.16% بقيمة 6219 مليون دولار متراجعة امام واردات بلدان الآسيوية بعد ما كانت في السنوات الماضية تحتل المرتبة الثانية بعد الإتحاد الأوروبي.

– فيما حلت دول أمريكا في المرتبة الرابعة بنسبة 8.32% بقيمة 3931 مليون دولار (خاصة الوم أ، البرازيل، الأرجنتين و كندا) الذين تستورد منهم الجزائر مباشرة و هذا راجع لتحسين العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر و أمريكا.

– أما التعامل مع الدول العربية و دول المغرب العربي و بلدان أفريقيا فهو ضعيف جدا فهي تمثل مجتمعة نسبة 6.41% لسنة 2011 و يرجع ذلك لجملة من الأسباب أهمها غياب استراتجية تكاملية بين هذه الدول بالإضافة إلى تماثل و تشابه الهيكل الاقتصادي و الانتاجي لهذه الدول، و كذا الصراعات السياسية كل هذه العوامل ساهمت في إنخفاض حجم المبادلات البينية العربية.

الشكل(3–1):التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر لسنة 2011.

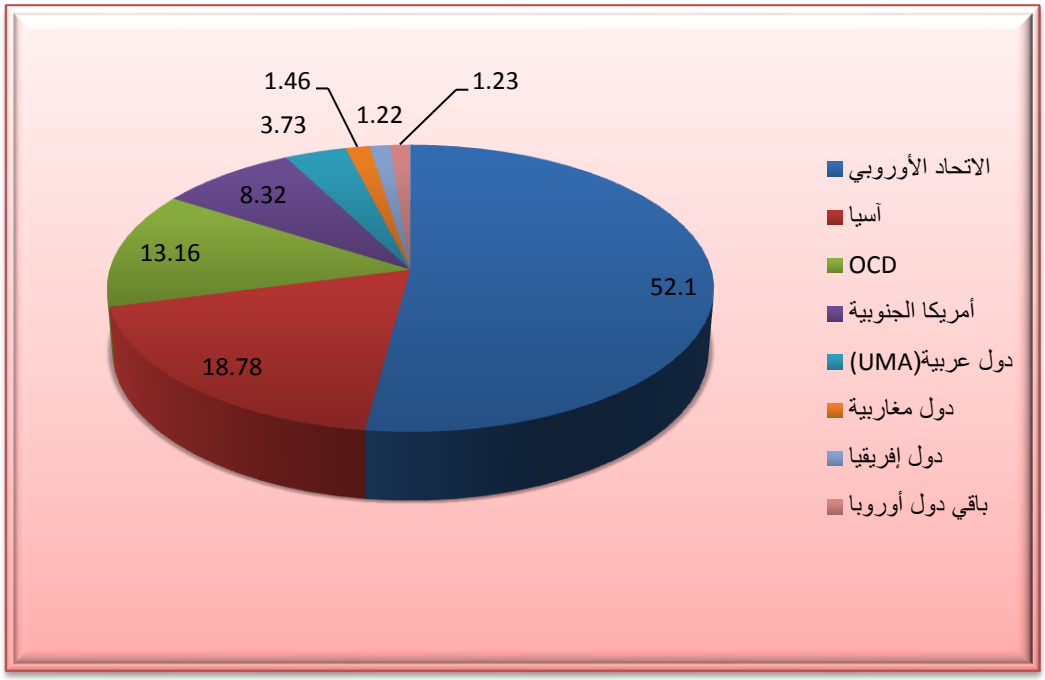

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على معطيات مديرية الجمارك الجزائرية 2011.

[*] و تضم: ألمانيا، أستراليا، بلجيكا، كوريا الجنوبية، الدنمارك، إسبانيا، الوم أ، فلندا، فرنسا، اليونان، المجر، إسلندا، إرلندا، إيطاليا، اليابان، لكسمبورغ، المكسيك، النرويج، نيوزلندا، هولندا، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، التشيك، المملكة المتحدة، السويد، سويسرا، تركيا، النمسا.

أما فيما يخص الدول الأوائل الموردة للجزائر يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (3–12): أهم الموردين التجاريين للجزائر لسنة 2011.

القيمة: مليون دولار

أهم الموردين	القيمة	النسبة %
فرنسا	7119	15.07
الصين	4740	10.03
إيطاليا	4679	9.90
إسبانيا	329	7.26
ألمانيا	2560	5.42
الو م أ	2160	4.57
الأرجنتين	1783	3.73
البرازيل	1760	3.73
كوريا الجنوبية	1616	3.72
تركيا	1399	2.96
الهند	1093	2.31
اليابان	1073	2.27
بريطانيا العظمى	1012	2.14
بلجيكا	831	1.76
باقي الدول	702	1.49
المجموع الفرعي	35956	76.10
المجموع الإجمالي	**47277**	**100**

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية 2011 عن الموقع:www.douane.gov.dz

الفرع الثاني:تطور الصادرات الجزائرية.

تعتمد الجزائر في صادراتها على نسبة عالية من المحروقات، حيث تشكل ما يقارب 98%من إجمالي الصادرات و هذا ما أعطى لصادرات الجزائرية خصائص عديدة وسنسلط الضوء في هذا الفرع إلى تطورالصادرات إبتداءا من 2002 إلى غاية 2011 مع التركيز على أهم صادرات هذه السنة:

أولا– هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة (2002 – 2011):

يمكن تقسييم الصادرات الجزائرية في الجزائر إلى قسمين و هما: صادرات خارج قطاع المحروقات وهي ضئيلة و صادرات من المحروقات و التي تعتبر المورد الأساسي للإقتصاد الوطني و الجدول التالي يبين ذلك:

جدول (3–13): تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2002–2011).

الوحدة: مليون دينار.

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الصادرات	18832	24458	32221	46321	54740	59518	78233	45085.1	57053	73489
صادرات المحروقات	18098	23988	31551	45590	53610	58206	76343	43324.4	55527	71427
النسبة%	96.10	98.08	97.92	98.39	97.09	97.97	97.85	97	97.33	97.19
خارج المحروقات	734	470	670	740	1130	1312	1890	1760.7	1526	2062.3
النسبة%	3.89	1.92	2.08	1.61	2.10	2.03	2.42	3	2.67	2.81
تطور سعر البترول الوحدة(الدولار)	25.26	26.00	38.66	54.64	65.85	84.66	98.80	98.80	-	-

المصدر: *إحصائيات صندوق النقد العربي *مديرية الجمارك الجزائرية 2011 عن الموقع:www.douane.gov.dz

من خلال الجدول يمكن توضيح مايلي:

إعتماد الجزائر الشبه كلي على قطاع المحروقات إذ تجاوزت صادراتها 97%من إجمالي الصادرات في حين الصادرات خارج المحروقات جد ضئيلة إذ وصلت إلى 1.61% و لم تتجاوز قيمة الصادرات خارج المحروقات واحد مليار دولار إلا في سنة 2006 نظرا لإنخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو ففي سنة 2002 إنخفضت قيمة الصادرات مقارنة بالسنة التي سبقتها جراء إنخفاض سعر البترول في تلك الفترة إلا أنه و بعد سنة 2002 إرتفعت أسعار المحروقات مما ساعد على إرتفاع قيمة الصادرات كما ان الطلب العالمي على الحروقات إرتفع، و نتيجة هذا التحسن المسجل في أسعار البترول جعل الصادرات تصل إلى قيمة 78233 مليون دولار سنة

2008 حيث بلغ سعر البرميل 98.8 دولار ثم نلاحظ إنخفاض صادرات المحروقات غلى قيمة 43324.4 مليون دولار و ذلك يعني أن الخزينة تكبدت خسائر تقدر بـ .34908.6 مليون دولار و ذلك راجع إلى إنخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار، حيث كان يقدر بـ56 دولار سنة 2009 مقارنة مع 2008 الذي كان يقدر بـ70 دولار مع بقاء سعر البرميل في حدود 100 دولار.

و كخلاصة فإن التحسن المسجل في قيمة الصادرات يكون مرده دائما تزايد الصادرات المرتبطة بسعر البترول، اي أن هناك علاقة وثيقة بين سعر البترول و الصادرات و هي علاقة طردية اي انه كلما إنخفض سعر البرميل فغن قيمة الصادرات تنخفض، بشرط بقاء سعر صرف الدولار مقابل الدينار مستقر، فكلما إتجه سعر صرف الدولار نحو الإنخفاض أدى ذلك إلى إنخفاض حصيلة الجزائر من الصادرات لابترولية و العكس صحيح و هو ما سيؤثر على مداخيل الجزائر.

ثانيا–توزيع أهم صادرات الجزائر لسنة 2011:لتوضيح أهم صادرات الجزائر تم إدراج الجدول التالي:

جدول (3–14): أهم صادرات الجزائرحسب مجموعة الإستعمال لسنة2011. **الوحدة:مليون دولار**

المواد المصدرة	سنة 2011		
	دولار	دينار	النسبة
مواد غذائية	355	25881	0.48
الطاقة و مواد التشحيم	71425	5204216	97.19
المنتجات الخام	161	17717	0.22
نصف مصنع	1496	108994	2.04
سلع تجهيز فلاحية		26	
سلع تجهيز صناعية	35	2561	0.05
السلع الاستهلاكية غير غذائية	15	1115	0.02
المجموع	73489	535410	100

المصدر:الدوان الوطني للإعلام الالي وإحصائيات الجمارك لسنة 2011.

نلاحظ من خلال الجدول أهم صادرات الجزائر لسنة 2011 تمثلت معظمها في المحروقات 97.19 أما باقي الصادرات خارج المحروقات فتمثل مواد غذائية و التي مثلت 0.48% من إجمالي الصادرات أما المنتجات الخام فكانت نسبتها 0.22% من الإجمالي في حين نلاحظ أن الصادرات النصف مصنعة قد استحوذت على الصادرات خارج المحروقات بنسبة 2.04 %من الإجمالي و هي نسبة معتبرة مقارنة مع باقي الصادرات خارج في

حين صادرات المعدات الصناعية تقدر بـ 0.05% من الإجمالي أما السلع الإستهلاكية غير الغذائية فكانت نسبتها 0.02%.

الجدول (3-15): التوزيع السلعي لمختلف الصادرات خارج المحروقات لسنة2011.

الصادرات	الزيوت و غيرها من منتجات تقطير الزفت	الأمونيوك اللامائي	سكر القصب	فوسفات الكالسيوم	الهيدروجان و الغازات النادرة
القيمة	836.01	171.73	265.23	128.34	49.14
الصادرات	الزنك بأشكال خام	تمور	مياه (بما فيها المياه المعدنية)	جلود مدبوغة	الكحول اللاحلقي
القيمة	25.72	23.296	23.37	19.05	41.75

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية 2011 عن الموقع:www.douane.gov.dz

بلغت الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 2062 مليون دولار في 2011 اي بزيادة35.12% مقارنة بسنة 2010 و هي السنة التي سجلت ارتفاعا معتبرا بنسبة 52% حسب الجمارك الجزائرية و بالرغم من هذه الزيادة تبقى هذه الصادرات ضئيلة بحيث تمثل 2.81% من الحجم الإجمالي للصادرات في الجزائر حسبما أكد بيان المركز الوطني للإحصاء و الإحصاءات التابعة للجمارك، فمنتجات الزيوت و المواد القادمة من تصفية الزفت التي حققت ارتفاعا بنسبة 49.70% لتبلغ 836.01 مليون دولار في 2011 مقابل 558.44مليون دولار في سنة 2010، كما سجلت مواد آخر مصدرة ارتفاعا معتبرا مثل الأمونياك بنسبة 89.71% أي 371.73 مليون دولار مقابل 165.95 مليون دولار لسنة 2010 و الكحول اللاحلقي بزيادة 51.16% أي 41.75 مليون دولار كما عرف أيضا سكر القصب ارتفاعا بـ 14.64% مقارنة 2010، كما أن صادرات التمور ارتفعت بنسبة 2.69% منتقلة من 22.65 مليون دولار إلى 23.296 مليون دولار في 2011 و كما تعززت الصادرات التي ارتفعت صادرتها بنسبة 77.31% أي بقيمة 19.03 مليون دولار.

ثالثا– التوزيع الجغرافي للصادرات لسنة 2011:

للجزائر علاقات اقتصادية و تجارية متنوعة خاصة بعد الإنفتاح الاقتصادي، و سيتم توضيح ذلك وفق البيانات العامة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي على النحو التالي:

جدول (3–16): أسواق صادرات الجزائر لسنة 2011.

القيمة: مليون دولار.

الجماعات الاقتصادية	القيمة	النسبة
دول الاتحاد الأوربي	37307	50.77
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OCD**)	24059	32.74
باقي دول أوروبا	102	0.14
أمريكا الجنوبية	4270	5.81
آسيا	5168	7.03
بلدان المحيط OCEANIE	41	-
دول عربية	810	1.10
دول المغرب العربي	1586	2.16
دول إفريقيا	146	0.20
المجموع	**73489**	**100**

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية 2011 عن الموقع:www.douane.gov.dz

تعتبر بلدان الاتحاد الأوروبي كسوق لتصريف السلع الجزائرية من خلال سنة الدراسة فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث تتراوح نسبتها من إجمالي الصادرات في هذه السنة إلى أكثر من 50% فهي تعرف تزايد ملحوظا من سنة إلى أخرى و يمكن تفسير الصادرات المرتفعة نحو الإتحاد الأوروبي للأسباب الآتية:

- الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر بالنسبة لدول الأوروبية و قربها منهم مما يقلل تكاليف النقل و التأمين.
- إتفاق الشراكة الأورو جزائرية الذي يساهم في زيادة التبادل بينهم.

كما نلاحظ أن دول OCD منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية كسوق احتلت المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي و نجد حصة OCD خلال هذه السنة كانت تمثل 32.74%.

كما عادت المرتبة الثالثة من ناحية الأهمية في إمتصاص الصادرات الجزائرية إلى البلدان الآسيوية من دون الدول العربية نسبة قدرتها 7.03% من مجموع الصادرات و بالنسبة لباقي المناطق الاقتصادية الاخرى (أمريكاالجنوبية،

بلدان عربية، بلدان المغرب العربي ONA، بلدان إفريقيا باقي الدول الأوروبية ، بلدان المحيط OCEANIE و المتمثلة في نيوزلندا و أستراليا فهي لا تمثل مجتمعة إلا نسبة 9.41% من مجموع الصادرات لسنة 2011.

شكل(3-2):التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر لسنة 2011.

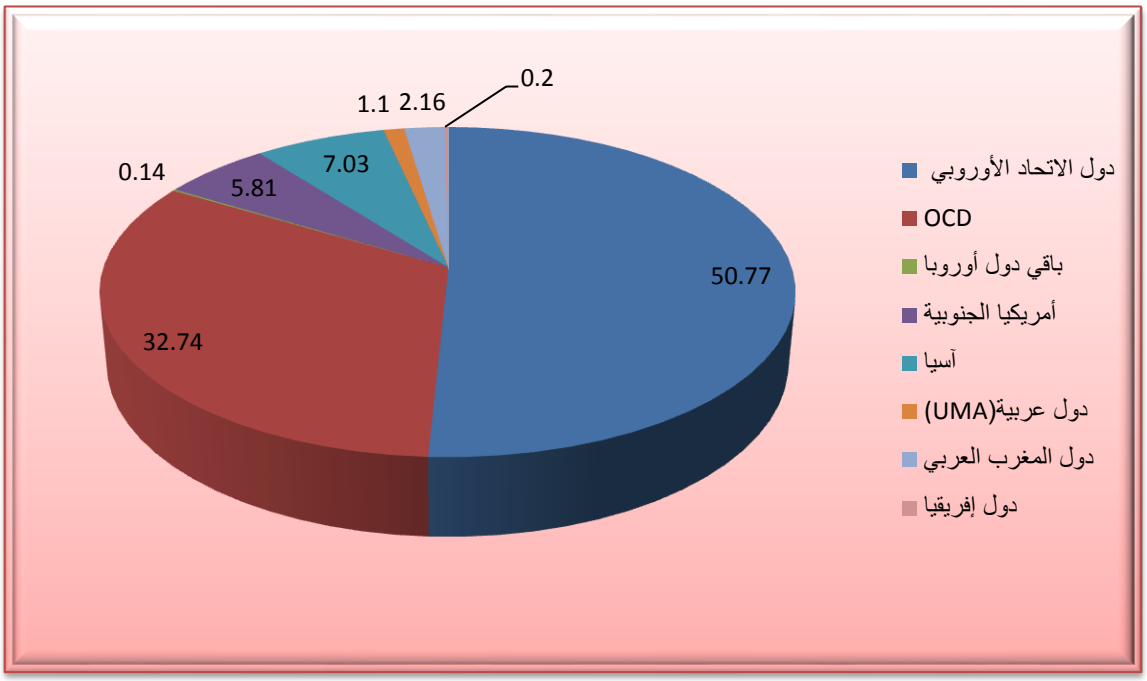

المصدر:من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول (3- 16).

و لتأكيد الإرتباط الكبير بالسوق الأوروبي نقوم بتقديم العملاء الأوائل للجزائر في الجدول التالي لسنة 2011.

جدول (3–17): يوضح أهم العملاء التجاريين الجزائر في سنة 2011.

القيمة: مليون دولار

أهم العملاء	القيمة	النسبة
الو م أ	15033	20.46
إيطاليا	10448	14.22
إسبانيا	7191	9.79
فرنسا	6538	8.9
هولندا	4920	6.69
كندا	4462	6.07
البرازيل	3236	4.40
بريطانيا العظمى	2857	3.89
تركيا	2527	3.44
الهند	2238	3.05
الصين	2175	2.96
بلجيكا	2121	2.89
البرتغال	1850	2.52
إسلندا	1361	1.85
المغرب	923	1.26
المجموع الفرعي	67880	92.37
المجموع الإجمالي	**73489**	**100**

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية 2011 عن الموقع:www.douane.gov.dz

الفرع الثالث: تمثيل تطور الميزان التجاري 2002-2011.

يتضمن هذا الفرع تمثيل بياني لتطور رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة الممتدة من (2002-2011) و الغرض منه توضيح حجم الصادرات و الواردات بيانيا بالإضافة إلى رصيد ميزان المدفوعات و بالتالي فهو يعبر على تطور التجارة الخارجية خلال هذه الفترة.

الشكل (3-3): يبين تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2002-2011.

القيمة: مليون دولار

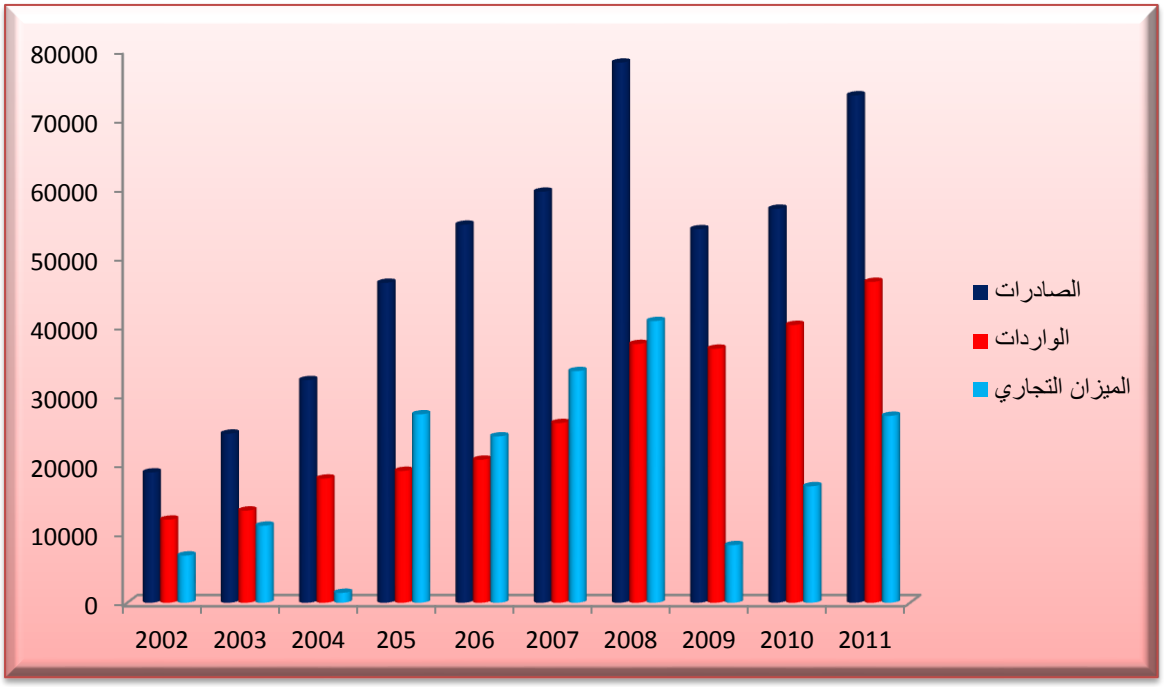

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الصادرات و الواردات.

المطلب الثالث: حوافز ومشاكل التصدير في الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب في فرعه الأول إلى حوافز التصدير في الجزائر أما الفرع الثاني عن مشاكل التصدير في الجزائر.

الفرع الأول: حوافز التصدير في الجزائر.

تعد تنمية الصادرات خارج المحروقات أحد الركائز الاساسية التي تهدف إليها أجهزت التخطيط في الجزائر منذ سنة 1986 و إنهيار أسعار النفط و ذلك من خلال تقديم جملة من الحوافز للمؤسسات الوطنية و من أهمها[1]:

1-تخفيض قيمة العملة الوطنية من أجل زيادة الطلب على المنتجات الوطنية من غير البترول المقوم بالدولار في الأسواق العالمية.

[1] وصاف سعيد، "**تنمية الصادرات و النمو القتصادي في الجزائر .الواقع و التحديات**"، مجلة الباحث ،عدد1 ، 2002 ، ص ص : 11،12.

2- إنشاء نظام تأمين و ضمان الصادرات بعد سنة 1996 تديره الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX)، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و غير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية و إستكشاف أسواق جديدة.

3- تمويل الصادرات من خلال تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في تصدير و استراد المواد الأولية.

4- تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات (FSPE) بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 و يقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة، بإضافة إلى تغطية تكاليف النقل و عبور العينات عند القيام بالعرض فضلا عن مصاريف الإشهار الخاصة بالتظاهرة.

5- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة و الشركة الجزائرية للأسواق و المعارض و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

6- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الإستراتجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية و متابعة تنفيذها.

7- إنشاء ملف وطني للمصدرين على مستوى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين (يعتبر مصدر كل مقيم بالجزائر يكون قد صور خلال 3 سنوات ما يعادل مليون دينار جزائري على الأقل) و الذين يستفدون مجانا و دوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية و الإستفادة من أراء الخبراء و كذا المعالجة الإستثنائية في حالة طلب معونة من الصندوق الخاص بتنمية الصادرات.

8- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج للتعريف بالمنتوج الوطني و فرص الإستثمار الموجودة بالجزائر.

الفرع الثاني: مشاكل التصدير في الجزائر.

إن التأكيد على الطابع الإستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للإقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إلى اظهار ثقل و عبأ الصادرات خارج المحروقات و مدى تأثير على التبادل الخارجي للجزائر و إعاقته له، فالمرحلة الطويلة من الإستقرار التي ميزت هذا القطاع رغم حيوية في اقتصاديات كل بلد أدى إلى الإعتقاد بأن الفشل قدر محتوم ثم الإستسلام له، و هذا ما ظهر من خلال سلوك و تصرفات الأعوان الاقتصاديين، مما أدى

باقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضيفةجدا في مجال التصدير هذا ما يجعلنا نتناول مشاكل التصدير في الجزائر إنطلاقا من زوايا عدة[1].

1- المشاكل على المستوى الجزئي:

- غياب سياسة محددة الأهداف و واضحة و معلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر و المستويات و المصالح و الأفراد.
- تطبيق عشوائي و غير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة.
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد و تصميم المنتجات.
- غياب التحفيز المادي و المعنوي داخل المؤسسة الذي قى على كل فرص الإبداع و الإبتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلائم و متطلبات الوضع الحالي.
- إنعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسة.

2- المشاكل على المستوى الإقتصادي:

- غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المصدرين الجزائريين و التي تحول دون توقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول.
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجاة مطابقة للمواصفات.
- عدم توافق المنتجاة الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة و الكمية.

3- المرتطبة بالمحيط المؤسساتي و التشريعي:

يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية:

- التشابك و التداخل في المهام الموكلة لهيئات و الهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات بين الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية و الغرفة الوطنية و الشركة الوطنية للمعارض و التصدير مما أى إلى غياب التنسيق و التضارب في الأرقام المقدمة.
- وجود تنظيم و تنسيق غير كافين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- إرتفاع تكاليف النقل الدولي و عجز خدمات دعم التصدير المخططة لذلك.

[1] يوسف بومدين، "**تأهيل المنتجات التصديرية في إيطار الجودة الشاملة، دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد NKA**"، رسالة ماجستر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 127-136.

– عدم الإهتمام بوظيفة التسويق الدولي و ما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

المبحث الثالث: إنفتاح الجزائر على الإقتصاد العالمي.

لم يعد في وسع الجزائر أن تعيش في معزل عن الاقتصاد العالمي مما توجب عليها الانخراط في التكتلات الدولية و عليه سوف نتطرق في المطلب الأول إلى إنخراط الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و المطلب الثاني عقد إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ثم نتطرق في المطلب الثالث إلى الإستثمار الأجنبي في الجزائر.

المطلب الأول : الآثار المحتملة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي بحيث لا يمكن أن تبقى بمعزل عن دول العالم في ظل بيئة تعرف تطورات سريعة و تكتلات جهوية و إقليمية و دولية و منذ سنة 1987 تحاول الجزائر الإنضمام سواء من الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) أو مع المنظمة العالمية للتجارة (OMC) و تبقى المفاوضات قائمة إلى يومنا هذا.

الفرع الأول: المنظمة العالمية للتجارة.

هي منظمة دولية مستقلة من الناحية المالية و الإدارية و هي غير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة و تهدف إلى الإشراف على الإتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية و الخدماتية بين دول المنظمة و تسعى أيضا إلى مزيد من تحرير التجارة العالمية بالإضافة إلى حل المنازعات القائمة بين دول الأعضاء كما تقوم هذه المنظمة بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بهدف تنسيق سياسات، إدارة شؤون الاقتصاد فهي تعتبر من أهم إنجازات جولة الأوروغواي إذ إنتظر العالم حوالي 47 سنة قبل تمكنهم من إقامة هذه المنظمة، و قد وقع على إنشائها في مراكش 1994 و في جانفي 1995 دخل إتفاق إنشاء المنظمة حيز التنفيذ[1].

و حسب المادة الثالثة من الاتفاقية المنشئة للمنظمة أنها تتولى المهام التالية[2]:

أ– تقديم إيطار لاتنفيذ الاتفاقيات المتعددة الأطراف، و منتدى للمفوضات في شتى المسائل المعلقة.

---

[1] ناصر دادي عدون و منتاوي محمد " **آثار إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**" دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص ص9،12.

[2] سمير محمد عبد العزيز، "**التجارة العالمية و الجات 94**"، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1997، ص 17.

ب- الفصل في المنزعات و تسوية الخلافات التجارية التي تنشأبين الدول الاعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، علاوة على مراقبة السياسات التجارية، و متابعتها و توجيهها بما يتفق مع القواعد و الضوابط المتفق عليها.

ج- التعاون مع البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لخلق الانسجام في السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

الفرع الثاني : الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة.

تقدمت الجزائر بطلب للتعاقد مع منظمة الغات في أفريل سنة 1987 و بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة في 1995/01/01 حاولت الجزائر إلى غاية اليوم الحصول على العضوية بعد أودعت الجزائر مذكرة إنضمامها و كانت أولى المفاوضات سنة 1996 حيث تلقت الجزائر 170 سؤال من الولايات المتحدة الأمريكية و 124 من الإتحاد الأوروبي و 33 سؤال من سويسرا و9 أسئلة من اليابان و 8 من أستراليا و كل هذه الأسئلة كانت تدور حول الاقتصاد الجزائري و السياسة التجارية و حماية الملكية الفردية بالإضافة إلى محاولة تتعلق بالأنظمة الضريبية و نشاطات البنوك و التأمينات و تنقل رؤوس الأموال و شروط تأسيس شركات و فروع بنوك أجنبية[1] ثم عقبت هذه المفاوضات عدة مفاوضات أخرى:

- مفاوضات 1998 في هذه المرحلة أجابت الجزائر على 500 سؤال.
- 1999 بدأت الجزائر الشروع في المفاوضات الثنائية و فشلت بسبب فشل ندوة (**OMC**).
- مفاوضات 9 أفريل 2001 :لقاء وزير التجارة مع رئيس المنظمة في محاولة لإنعاش المفاوضات و وجهة للجزائر إنتقادات بسبب إختراقها 37 قاعدة تجارية.
- مفاوضات جويلية 2001: قررت الجزائر بإعادة صياغة ملف العضوية تماشيا مع شروط الإنظمام.
- مفاوضات أوت 2001: دورة خاصة في مقر المنظمة حول السياسة التجارية الجزائرية.
- مفاوضات 13 ديسمبر 2001: شارع الخبراء على مستوى وزارة التجارة في إعادة صياغة المذكرة للإنضمام.
- مفاوضات 07 فيفري 2002 تم التوقيع على المرحلة النهائية للمفاوضات خاصة بإدماج الجزائر بالمنظمة.
- مفاوضات فيفري، مارس 2002: تقديم العرض الأولي حول الخدمات و التعريفات الجمركية و قد أجابت الجزائر على 208 سؤال.

[1] إنعكسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، ملتقى وطني، جامعة البليدة، 2001 .

– مفاوضات نوفمبر 2002: خصصت لمجال الخدمات و عرضت الجزائر 9 قطاعات بدلا من 7 من أصل 11 قطاعا.

– مفاوضات جانفي 2003: تأكيد وزير التجارة للإستعداد لمفاوضات ثنائية.

– مفاوضات مارس 2003: رابع إجتماع للمجموعة في جونيف لمتابعة قانون التجارة الخارجية إستنادا للمذكرة الموضوعة في جويلية 1996.

– مفاوضات 7 و 9 مارس 2003 زيارة رسمية لرئيس المجلس العام (**OMC**) و رئيس مجموعة العمل المكلف بالإنظمام.

– مفاوضات 20 ماي 2003: لقاء وزير التجارة وفد متكون من 32 إيطار في زيارة إلى جونيف لعقد الدورة الخامسة للمفاوضات.

– مفاوضات نوفمبر إلى أكتوبر 2003: تم الإتفاق فيها على مواصلة دراسة نظام التجارة الخارجية و تطوير التحولات التشريعية التي تعطي الحق لدخول السوق.

إلى غاية الجولة العاشرة في 2006 أجابت الجزائر على مايقارب 1000 سؤال بخصوص مجمل التشريعات و القوانين التي تسير الاقتصاد الوطني و أجابت الجزائر على الأسئلة المتعلقة بالمجال الصناعي و الزراعي و الخدمات و السياسة الجبائية و الجمارك و سياسة الأجور [1]، و تكمل الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (**OMC**) فيمايلي:

أولا– الآثار الإيجابية:

بالنسبة للقطاع الصناعي ستحاول المؤسسات المحلية تحسين جودة سلعها وفق معايير دولية في ظل المنافسة التي تواجهها من المؤسسات الأجنبية عالية الجودة.

كما أن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يؤدي إلى تشجيع انتقال الإستثمارات إلى الجزائر بعد إلغاء قيود على حركة رؤوس الأموال ما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة جراء هذه الاستثمارات و من خفض معدل البطالة ، كما تستفيد المؤسسات المحلية من عقود الشراكة مع المؤسسات الأجنبية مما يخلق شفافية أكبر في التسيير و اكتساب خبرات كبيرة من الشريك الأجنبي[2].

---

[1] جريدة الخبر، الصادرة يوم السبت 2006/05/20.

[2] ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، مرجع سبق ذكره ص:150-153.

أما عن قطاع الفلاحة سوف يستفيد من استثناءات الدعم و التي تستفيد منها الدول في بداية انضمامها إلى (**OMC**) هذا ما سيعطي امتياز المنتجات الفلاحية المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية و سوف يستفيد المجال المصرفي من توفير خبرات و كفاءات مهنية ترفع من مردود هذا الفقطاع و سيحظى هذا القطاع من تحديث استخدام أوسع للتكنلوجيا المتقدمة كما أن تحرير هذا الطاع سوف يشهد مزيدا من الفروع لشركات و مصارف أجنبية مما يعطي منافسة أكبر و تمويل أكثر للمؤسسات و الاستثمارات على مستوى الوطن و من ثم سد النقص في المدخرات الموجهة لتمويل الاستثمارات.

ثانيا– الآثار السلبية:

الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يفقد الجزائر قدرتها على حماية اقتصادها بإستعمال التعريفة الجمركية كما هو و لأن الصناعات المحلية تتميز بالضعف علما أن الصادرات في الجزائر 98**%** من المحروقات و هي مشمولة بالمعالجة المباشرة من اتفاقيات OMC [1]، مما يؤدي بالدول إلى فرض ضرائب عليها بحرية و هذا ما حدث في السنوات الأخيرة مما أدى بإخفاض عائدات الجزائر من لنفط و 2**%** من السلع الجزائرية سوف تتعرض إلى المنافسة غير متوازنة كما أنها لن تستفيد من مزايا تتيحها المنظمة العالمية للتجارة.

– إغراق السوق المحلية بالسلع الأجنبية كون الجزائر سوف تفتح سوقها إلى حوالي 154 دولة من دول المنظمة مما يؤدي إلى زوال السلع الجزائرية أما تزايد تفصيل المستهلك الجزائري للسلع الأجنبية كونها سلع ذات جودة عالمية أما تزايد شركات الاستراد حيث بلغت هذه الشركات 1665 شركة أجنبية و هذا يعني زيادة فاتورة الإستراد[2].

– تحرير التجارة بالنسبة للمنتجاة الفلاحية يؤدي إلى إنخفاض التعريفات الجمركية عليها بالإضافة إلى تخفيض الدعم في الأمد المتوسط ما يرفع سعر المنتجاة المحلية نتيجة خفض الدعم و خفض أسعار المنتجاة الأجنبية نتيجة زوال التعريفات الجمركية مما يعني وقف قانون العرض و الطلب، زيادة تدفق السلع الأجنبية إل ى الوطن كون الطلب عليها سوف يشهد ارتفاعا أي زيادة فاتورة السلع الإستهلاكية.

– إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يعني تحرير قطاع الخدمات في ظل إستمرار تدني هذا القطاع في الجزائر ومحدوديته من المصارف المحلية منها تحت تأثير المنافسة الغير متكافئة و ما يترتب عنها مخاطر الإفلاس و الإستحواذ، كما أن تحرير رؤوس الأموال ستؤثر على السياسة النقدية مع صعوبة في التحكم مع دخول رؤوس

---

(1) خالدي خديجة، "**أثر الإنفتاح التجاري**"، مجلة شمال إفريقيا، عدد 2 جوان 205 ، ص ص: 89،90.

(2) Quiotidiend' oran 18/03/2009/n° 4338

الأموال و كذلك زيادة في سعر الصرف الحقيقي مما يتسبب في حدوث أزمات و خير دليل هذا المثال هو الأزمة الآسيوية في 1997.

في هذا القطاع الحساس أيضا ستكزن هناك مخاطر هروب الأموال الوطنية نحو الخارج ، و التعرض لدخول الأموال القذرة بالإضافة إلى خروج رؤوس الأموال بحثا عن العائد المرتفع كما هو الحال بالنسبة للإستثمار في أوروبا و الولايات المتحدة الامريية و هذا سيكون له الأثر نحو المرونة في السياسة النقدية و استراتجيتها بمجرد إنضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سوف تقوم بتخفيض التعريفة الجمركية على سلع معينة كما هو الحال بالنسبة للمنتجاة الفلاحية و تزيل تعريفات جمركية بالنسبة لسلع أخرى مما يؤدي إلى انخفاض ايرادات الدولة[1].

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية و أثرها على الجزائر.

تتوجه الجزائر في الألفية نحو انفتاح إقتصادي و هذا تزامنا مع تنامي ظاهرة العولمة التي تبرر الإنفتاح على أنه ضرورة لإستمرار النمو و توسيع الأسواق بالنسبة للدول المتقدمة و طريق نحو تحقيق و اندماج في الإقتصاد العالمي، هذا ما أدى إلأى مزيد من التكتلات الإقليمية على غرار تكتل دول الأورو متوسطية.

من هذا المنطلق عقدت الدول الأوروبية و دول البحر الابيض المتوسط اتفاق شراكة أعلن عنه مؤتمر برشلونة في 25 نوفمبر سنة 1995 تضمن 3 جوانب اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية و أمنية شاركت فيه 27 دولة، 15 عضو دولة من الاتحاد الأوروبي و 8 دول عربية مطلة على الأبيض المتوسط و 4 دول غربية مالطا، تركيا، إسرائيل و قبرص و كان هذا المشروع يهدف إلى دعم السلام و الإستقرار في هذه المنطقة.

بالإضافة إلى إحترام حقوق الإنسان و دعم الديمقراطية و من الناحية الإقتصادية هدف الإتفاقية إلى زيادة معدلات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و تحسين مستوى المعيشة للدول الأعضاء مع زيادة الوظائف بالإضافة إلى تشجيع التعاون و التامل بين جميع الأطراف عن طريق زيادة المساعدات المالية و تم تحديد سنة 2010 سنة لإقامة منطقة للتجارة الحرة مع مراعات الإلتزامات التي تفرضها إتفاقيات الغات[2].

الفرع الأول: إتفاقيات الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.

بعد أن وقعت كل من مصر و فلسطين و الأردن و تونس و المغرب و إسرائيل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاءت الجزائر لتنهي مفاوضات بعد 17 جولة و توقيع عليه رسميا في 22 أفريل 2002 بحيث تدخل هذه الشراكة التنفيذ في 01-09-2005 لإتفاق الشراكة الذي وقعته الجزائر مع الإتحاد الأوروبي يقوم على نفس

---

[1] ناصر دادي عدون و مناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 165-171.

[2] عبد المجيد عبد المطلب، "**اقتصاديات المشاركة الدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 156.

الجوانب التي حددت في مؤتمر برشلونة 1995، سياسية و أمنية، اقتصادية و مالية، إجتماعية و ثقافية و من هنا سوف نركز دراستنا على الجانب الإقتصادي.

إحتوى الإتفاق على السعي نحو إقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدءا من دخول حيز التنفيذ سنة 2005، كما أن هذا الإتفاق يفتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجاة الأوروبية و الأسواق الأوروبية أمام المنتجاة الجزائرية من خلال تفكيك جمركي في حين تعفى المنتجاة الجزائرية من كل قيد حمائي من طرف دول الإتحاد الاوروبي أما بالنسبة للجزائر فإنها ستقوم بإلغاء كل الرسوم الجمركية على هذه المنتجاة أما بالنسبة للسلع الوسيطية المستوردة من الإتحاد الأوروبي سوف تخضع لتفكيك تدريجي لمدة 7 سنوات من تاريخ دخول الشراكة حيز التنفيذ، أما ضعف المنتوجات المتعلقة بالمواد الإستهلاكية فالتفكيك الجمركي الجزائري سيمون تدريجيا كالتالي:

جدول (3–18): التفكيك الجمركي للجزائر وفق الشراكة الأورومتوسطية

السنة	2008	2010	2012	2014	2016	2017
رسوم جمركية	%80	%60	%40	%20	%5	%0

Source : **farid mathlouf** « **les politique commerciales de l'Algérie et son intégration a l'Europe** » **université de Pau et des pays de l'Adour** , **p16**.

كما سيتم وفق هذه الإتفاقية تحرير حركة رؤوس الأموال إضافة إلى تحرير تدريجي بالمنتجاة الزراعية و الصيد البحري و تجارة المنتجاة و بحلول سنة 2015–2016 ستواجه الجزائر إنفتاحا كليا على جميع المقاييس أمام الاتحاد الأوروبي في مقابل ذلك تستفيد الجزائر من برنامج مالية تدعم نشاطات الإصلاح الاقتصادي و تنمية القطاع و قطاع الصحة و التربية[1].

برنامج ميدا:

في إطار الشراكة الأورو متوسطية يقترح الإتحاد الأوروبي مساعدات مالية لدعم مشاريع تسوية و تحقيق مزيد من الإصلاحات في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية تمثلت هذه المساعدات في برنامج ميدا الأول (1995–199) و ميدا الثاني(2000–2006).

[1] belattaf m,arhab, le partenariat euro-med et les accords d'assocations des pays du maghreb avec l'UE , colloque international, université de tlemcen ,21-22/oct/2003,2003 ,P 14-16.

جدول (3–19): حصة الجزائر من برنامج ميدا الأول و الثاني 1995–2004

السنة	الإلتزام / مليون يورو	التسديد / مليون يورو	%
1999-1995	164	30.2	18
2000	30.2	0.4	1.32
2001	60	5.5	9.16
2002	50	11	22
2003	41.6	15.8	38
2004	51	42	82.35
2005	60		
2006	40		

Source : **farid mathlouf** « **les politique commerciales de l'Algérie et son intégration a l'Europe** » **université de Pau et des pays de l'Adour** ,**p18**.

الفرع الثاني: انعكاسات اتفاقية الشراكة مع الجزائر.

للشراكة الأورو متوسطية مع الجزائر أثار ايجابية وسلبية على الإقتصاد الجزائري نوجزها فيمايلي:

أولا– الآثار السلبية على الاقتصاد الجزائري:

إن التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية سيكون له أثر سلبي على المنتحجاة الجزائرية مقابل المنتجاة الأوروبية نتيجة ضعف المنتوج المحلي من جهة و جودة المنتوج الأوروبي من جهة أخرى كما أن التافكيك الجمركي سوف يخفض من سعر هذه المنتوجات مما يجعلها تغزو الأسواق المحلية و يتحول السوق الجزائرية إلى بزار للسلع الأوروبية (**ECONOMIE DE BASAR**) بالإضافة إلى الثقافة الاستهلاكية التفاخرية[1]، والتي يتمتع بها المستهلك المحلي اتجاه السلع المستوردة حتى و لو كان سعرها مرتفع و جودتها تكافئ الجودة المحلية ما سيكرس التبعية التجارية للمنتجاة الاوروبية و في حالة عدم قدرة المنتوجات الجزائرية منافسة نظيرتها الأوروبية فإنها ستؤثر على المؤسسات المحلية من خلال نقص الطلب على سلعها و افلاس المؤسسات الغير قادرة على المنافسة مما يعني تفشي البطالة[2].

إن تفكيك كل الرسوم الجمركية سيحرم الخزينة العمومية من مبالغ مالية معتبرة أما على صعيد القول أن إتفاق الشراكة سيحقق نمو و تنمية مستدامة فهذا ليس أمرا مؤكدا إذ أن مؤشرات النمو تتعلق بالعوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية لا يمكننا ربطها في اتحاد أو تكتل اقتصادي إقليمي، أما القطاع الفلاحي فما زال يتمتع بدعم

[1] عبد الأمير سعد، "**الاقتصاد العالمي+ قضايا راهنة** "، مركز البحوث العربية و الافريقية، القاهرة، 2006 ، ص 137.

[2] زعباط عبد الحميد، "**الشراكة الأورو متوسطية و أثرها على الإقتصاد الجزائري**"، مجلة شمال إفريقيا،العدد الأول، 2004 ص ص 62.63.

و حماية متواصلة من الإتحاد الأوروبي مما يجعله يغزو الأسواق الجزائرية خاصة إذ أن المنتج الزراعي الجزائري يعرض ضعفا سواء من حيث حجم الانتاج كون الدولة الجزائرية من أبرز الدول المستوردة للمواد الزراعية على المستوى العالمي أو سواء من حيث عدم إشتراط المنتج و بصفة عامة فإن استبعاد الوسائل الحمائية كالرسوم الجمركية و القيود الكمية سيؤدي إلى عدم حماية المنتوج المحلي و الصناعة الجزائرية و المؤسسات المحلية و الإقتصاد الجزائري ككل.

أما فيما يتعلق بتدفق الاستثمارات الأوروبية إلى الجزائر فبمجرد الدخول إلى الإتفاقية و بغض النظر عن المشاكل التي يتعرض لها قطاع الاستثمارات داخل الوطن، فإن الاستثمارات المباشرة لدول الاتحاد تبقى بعيدة عن الأهداف الموجودة و هذا ما نراه في غياب المشاريع الحقيقية كبناء مصانع و استصلاح الأراضي على العكس فإن التدفق يكون في شكل فروع بنكية أجنبية تقدم تمويلا لإستراد السلع الأوروبية كالقروض الميسرة التي تقدمها البنوك الأوروبية لإقتناء سيارات الإتحاد الأوروبي و بالأخص السيارات الفرنسية.

بالإضافة إلى أنه هناك تأثير على الميزان التجاري، حيث أن التفكيك الجمركي يؤدي إلى زيادة تدفق السلع الأجنبية إلى السوق الوطنية نظرا لضعف جودة المنتجاة الوطنية و وجود متعاملين في التجارة الخارجية لا يهمهم تحقيق مصالحهم الشخصية و تعظيم أرباحهم على حساب المنتوج الوطني و المؤسسات القائمة إضافة إلى ذلك فإن تبعية تموين الجهاز الإنتاجي بالمدخلات الضرورية يأتي من الإتحاد الأوروبي، و عليه فغن كل زيادة في الإنتاج أو الإستثمار سوف تؤدي إلى زيادة الواردات و في المقابل تبقى الواردات ثابتة و تعتمد على المحروقات فقط و يبقى معها مصير الجزائريين مرهون بأسعار النفط في السوق العالمية.

أما تحرير حركة رؤوس الأموال على مدى 2015-2016 فيكون لها أثر خطير على ميزان المدفوعات و تعرض الإقتصاد لأزمات مالية كالتي تعرضت لها الدول الآسيوية 1997-1998.

ثانيا- إيجابيات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:سوف تجني الجزائر منافع من الشراكة الأورو متوسطية و لكن على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر[1]:

- الإستفادة من الإعفاءات الجمركية و المزايا المقدمة للصادرات الجزائرية خاصة السلع الصناعية.
- الإستفادة من التطور التكنلوجي الذي يمكن من زيادة القدرة الإنتاجية بالإضافة إلى تشجيع البحث و التطوير التكنلوجي.
- الإستفادة من الدعم المالي و التعاون الإقتصادي المقدم من دول الإتحاد الأوروبي.

[1] زعباط عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

– إنكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الشرسة و تقويمها من كل حماية من شأنها أن يحدثها على تحسين أدائها و الإستفادة من الشراكة في مجال تمويل الإستثماراتو التسيير و التسويق و التحكم في التكنلوجيا بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات التي لم يطلها الإفلاس و إمكانية تحصيلها شهادة ISO شهادة المطابقات للمواصفات الدولية.

– دخول المؤسسات الجزائرية في شراكة مع نظيرتها الأوروبية يمكنها من كسب الخبرة و تحسين أدائها الإنتاجي مع استعمال تكنولوجيا حديثة.

– إندماج الإقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي مما يؤدي إلى تدفق الاستثمارات مما يمكن من خلق مناصب شغل جديدة.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إنه من بين الإصلاحات التي بادرت إليها الجزائر و التي تدل على إنفتاحها الخارجي و توجهها نحو إقتصاد السوق وسيرها في درب العولمة الاقتصادية هو السعي إلى إجتذاب التدفقات الرأسمالية و الاستثمار الأجنبي المباشر، الي من شأنه ان يشجع على نقل التكنلوجيا و الخبرة الاجنبية و بالأخص في القطاعات خارج المحروقات و ذلك من خلال توفير المناخ المناسب للمستثمرين (اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا و قانونيا)، و منحهم التحفيزات الضريبية و بالأخص في ظل عدم قدرة الحكومة الجزائرية على الاستثمار بمفردها بفعل إنعدام القدرات المالية و التكنلوجية وحتى التسييرية، و أصبحت القوانين المنظمة للإستثمار أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي منذ بداية التسعينات (قانون النقد و القرض 90–10) و الذي حدد تدخل المستثمرين الأجانب إما مباشرة أو عن طريق الشراكة مع المؤسسات الجزائرية العمومية أو الخاصة، كما نص هذا القانون على الضمانات المتعلقة بالتحويل لرؤوس الاموال و العوائد للبلد الاصلي عن طريق الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية و التي وقعت عليها الجزائر، رغم ذلك كانت هناك بعض النقائص في جل القوانين الخاصة بالإستثمار الأجنبي في الجزائر (قانون 90–10 أو 23–12 أو 94–321) مما قلل الإقبال على الاستثمار الأجنبيفي الجزائر لذلك تم تدارك هذا النقص من خلال إصدار الأمر (01–03) و الذي قدم امتيازات هامة و بالأخص الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية و امتيازات خاصةبالنظام العام بالإضافة إلى امتيازات بالنظام الإستثنائي و المتعلق

بالإستثمارات المنجزة في مناطق معينة و الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني مما شجع من الإقبال على الإستثمار في الجزائر[1].

الفرع الأول:مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و شروط جذبه.

تتعدد المفاهيم للإستثمار الأجنبي المباشر ولابد من توفير شروط لجذبه:

أولا– و يعرف الإستثمار الاجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي: هو أن يملك المستثمر الأجنبي حصة 10% على الأقل من رأس مال الشركة في الدولة المضيفة و قد يقتضي الإستثمار الأجنبي تملك الجزء أو كل المشروع و قد يقضي أيضا شراكة في المشروع سواء مع الدولة أو مع القطاع الخاص[2].

ثانيا– الشروط الأساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر:تتمثل هذه الشروط في الظروف القبلية للإستثمار الواجب توفيرها من أجل جذب الإستثمار الأجنبي و الذي لا يمكن في حال عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب و يتمثل الشرط الأول: في توفير الإستقرار السياسي و الإقتصادي ، فتوفير استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا ضروريا لا يمكن الإستغناء عنه و يتوقف عليه الاستثمار، فحتى و إن كانت المردودية المرتفعة للإستثمار كبيرة فلا يمكن الإستثمار في ظل غياب الإستقرار السياسي.

يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الاستقرار السياسي حتى و ان كان من الصعب الفصل بينهما و يتمثل الإستقرار الاقتصادي في تحقيق توازنات الإقتصاد الكلي ، و توفير الفرص الملائمة لنجاح الإستثمار، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية لمعتمدة في الحكم على المناخ الإقتصادي للإستثمار نذكر العناصر التالية:

1ـ عناصر الاقتصاد الكلي: توازن الميزانية العامة (التحكم في عجز الميزانية)، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم ، استقرار أسعار الصرف.

2ـ العناصر الإقتصادية لجذب الإستثمار: حرية تحويل الأموال، الحوافز الجبائية و الجمركية للإستثمار، القوانين الإجتماعية الخاصة بنظام العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالإستثمار (آجال الحصول على رخصة الاستثمار أو إنشاء مؤسسة اقتصادية).

---

[1] غول فرحات، "**مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)** "، أطروحة دكتورا في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 318-322.

[2] ab.dela tif benachenhou « **du buget ou marché** » alpha édition , 2004,p58.

ثالثا– الشروط المكملة لجذب الإستثمار الأجنبي: بعد توفر الشروط الأساسية للإستثمار لابد من امكانية ضمان الروط المكملة و التي تسمح للبلد باللحاق بمجموعة الدول الجاذبة للإستثمار الأجنبي و تكون كالتالي[1]:

1– حجم السوق و معدل النمو: إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق و لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدرما يهم أكثر تطور و نمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد دينامكية كبيرة و توسعا كبيرا.

2– توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات عالية، و متطورة ذات قيمة مضافة عالية و بالتالي توفر عرض عمل منخفض التكلفة و بتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للإستثمار و حاليا فالبحث عن تدنية التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا إمكانية ثانوية في تحيد توجيهات الإستثمار.

3– توفير قاعدة متطورة لوسائل الإتصال و المواصلات: (البرية، الجوية، البحرية، السكك الحديدية) فطبيعة المنشأة أن تفرض عليها الدولة ضمان الإتصال الدائم و الجيد بين كل الفروع.

4– توفير نسيج المؤسسات المحلية الناجحة: إن توفير شبكة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر أحد الشروط الهامة لجذب المستثمرين، حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الإندماج و التملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الإستثمار الأجنبي المباشر سنويا، كما أن خوصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب.

الفرع الثاني: واقع الإستثمار في الجزائر.

الإطار التشريعي: منذ الإستقلال إلى يومنا هذا عرفت الجزائر مجموعة من القوانين تعالج موضوعات الإستثمار في الجزائر من أهمها الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 و الذي يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للأستثمار CNI و تشكيله و تنظيمه و سيره و يتضمن أيضا صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI و تسييرها في 06 يونيو سنة 2005 توصلت الجزائر إلى وضع نظام رقم 05-03 يتعلق بالإستثمارات الأجنبية هذه الترسانة من القوانين التي ظهرت حديثا تشكل تشريع واضح المعالم أمام المستثمر الأجنبي.

الأمر رقم 01–03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001: حيث أهم ما جاء به هذا القانون هو[2]:

---

[1] ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تاريخ الإطلاع 18-03-2013 على الموقع الإلكتروني: http://www.uliminisania.net.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 47 المؤرخ 22 أوت 2001 ص 1- 9.

– يستفيد الاستثمار الأجنبي من حوافز جبائية و نسبة جبائية جمركية حيث من الحقوق الجدمركية السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار (مادة 09).

– إعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل في إنجاز الإستثمار (المادة 09).

– إعفاء لمدة 3 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط الحضري بالإضافة إلى تخفيضات في مجال التسجيل التي تخص العقود التأسيسية و الزيادة في رأس المال.

– فيما يتعلق بالضمانات الممنوحة للمستثمرين فقد ذكرت المادة 14 من هذا القانون بعدم التفرقة بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية.

مرسوم تنفيذي رقم 06–355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006:

يهدف هذا المرسوم إلى تحديد صلاحيات المجلس الوطني للإستثمار (CNI) و التابع للوزارة المكلفة بترقية الاستثمار و يرأسه رئيس الحكومة حيث يقترح استراتجية تطوير الإستثمار كما يدرس كل اقتراح لتقديم مزيد من المزايا و التحفيزات و يتشكل هذا المجلس من وزراء يشكلون أعضاء له كما ضبط هذا القانون مختلف الاحكام التي تسير هذا المجلس كما يصادق هذا المجلس على مشاريع اتفاقيات الإستثمار[1].

مرسوم تنفيذي رقم 06–356 المتعلق ANDI :

بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث تتمتع هذه الأخيرة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تقدم هذه الوكالة كل المعلومات المتعلقة بالتشريعات و التنظيمات المتعلقة بالإستثمار لتمييز الأجانب أو المحليين بالإضافة إلى إعطائهم معطيات إقتصادية تمكنهم من معالجة مشاريعهم وفقها، كما أنشأ شباك رصيد غير مركزي مقرها في الجزائر و لها هياكل على المستوى المحلي (وهران، البليدة، قسنطينة، عنابة، ورقلة) للإدارات المتعلقة بالاستثمار و الإيفاء المباشر للمستثمر الأجنبي بكل قواعد الاستثمار في الجزائر كما تقوم بتسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار[2].

إن القوانين السابقة هي عبارة عن جهود الدولة في محاولة منها لتحرير أكبر لسوقها نحو المستثمرين الاجانب و لكن مع نهاية 2008 و بالضبط في 20 و 21 و 22 من ديسمبر وقع الوزير الأول قانونا يمنع فيه تملك المستثمر الأجنبي رأس مال يقدر بـ 100% و عليه أن يشرك مستثمر محلي بمقدار 30% من رأس المال على

---

[1] http://www.elaphblog.com/posts.aspx?u=4182&A=77127 تاريخ الاطلاع: 10-05-2013

[2] المرجع نفسه.

الأقل مع هذا المستثمر الأجنبي مما قد يضطر الكثير من الشركات للعزوف عن الاستثمار كونها تحبذ تملك رأس مال كاملا، و من جهة أخرى قد لا يكون هناك مؤهلات كبيرة تمكن المستثمر المحلي من مشاركة المستثمر الأجنبي أو قد لا يكون هناك بالمرة مستثمر محلي في نفس القطاع الذي يرغب المستثمر الأجنبي الدخول إليه.

الفرع الثالث: مؤهلات الجزائر الخاصة بالإستثمارالأجنبي.

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي مميز فهي تتوسط بلدان المغرب العربي، و على مقربة من بلدان أوروبا الغربية و تمثل مدخل لإفريقيا و تمتلك ثروة من الموارد البشرية فأغلبها السكان شباب، يملكون كفاءات عالية كما أنها تملك قاعدة صناعية كبرى تم بناءها عبر عقود و التي هي في حاجة إلى استثمارات إن من أجل زيادة في الانتاج ، كما تملك أهم الموارد الموارد الطبيعي و يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر و منها[1]:

1- حجم السوق: تضم الجزائر 35 مليون مستهلك و هي سوق واسعة و تتميز السوق الجزائرية بوجود قلة من المنافسين بين الشركات كون المنتوج المحلي هو غالبا في بداية دورته الإنتاجية و هو يطمح لتحقيق نمو في مختلف الأنشطة و هذه تعتبر بمثابة نقطة قوة للمستمثر الأجنبي الذي يملك تكنلوجيا عالية تجعله يتوفق على المنتجاة المحلية.

2- البنية التحتية: تملك الجزائر نسبة متطورة نسبيا مما يساعد على جلب الإستثمار منها شبكة من الطرق طولها حوالي 120 ألف للمتر ، كما يوجد 4 آلاف كيلومتر من السكك الحديدة، يوجدبالجديد حوالي 11 ميناء يقدم مختلف أنواع إلى جانب هذا يوجد 51 مدرجا للملاحقة الجوية و 12 مطار دولي.

3- المحيط التقني: بلغت نسبة المتعلمين 85% من سكان كما تحاول الجزائر مواكبة التطورات التكنلوجية في العالم من اتصالات حديثة و معلومات مختلفة

الفرع الرابع : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تتميز الجزائر بإمكانيات ضخمة فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للإستثمار الأجنبي المباشر و الجدول التالي يوضح تطور تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

[1] كمال رزيق، مسدور فارس، الملتقى الوطني الأول " الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة "جامعة البليدة، 24 فيفري 2002.

جدول (3-20): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1991-2011).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
تدفق الاستثمارات الواردة إلى الجزائر	80	30	-	-	25	270	260	501	507	438
السنوات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
تدفق الاستثمارات الواردة إلى الجزائر	1196	1065	634	882	1081	1795	1692	2646	-	4160

المصدر: كريمة قويدي،" **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر"** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 73.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر حققت خلال السنوات الأخيرة من 1991 إلى 2010 مستويات متباينة من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تميزت الفترة 1993-1995 بغياب شبه كامل للإستثمار الأجنبي المباشر، و يرجع السبب إلى الوضعية التي مرت بها الجزائر فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية، ما أجبر السلطات على جدولة الديون إضافة إلى تدهور الاوضاع الأمنية و عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي حيث أثر سلبا على جذب الاستثمار الأجنبي بعد ذلك شهدت الاستثمارات المباشرة تحسنا خلال الفترة (1996-2000) حيث تميزت بدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي توجهت أغلبها إلى المحروقات أما الفترة بعد 2001 تميزت بإرتفاع ملحوظ في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة و هي السنة التي وافقت اصدار الأمر 01-03 و الذي تضمن حوافز ضريبية، و كذا التدفق المحقق سنة 2002 بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية أما سنة 2003 شهدت انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ليعود بعد ذلك الإرتفاع في سنة 2004 بسبب بيع الرخصة للشركة الوطنية للإتصالات الكويتية، و هذا فإن تدفقات الإستثمار الأجنبي في السنوات الأخيرة جاءت مع قطاع الإتصالات و بحلول سنة 2010 احتلت الجزائر المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بحجم استثمارات 4160 مليون دولار[1].

[1] كريمة قويدي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعةأبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 73.

المبحث الثالث: أثر الأورو و الدولار على على بعض المؤشرات المالية و التجارة الخارجية في الجزائر.

عرفت الفترة الأخيرة صراعا حادا بين الأورو و الدولار مما أثر على الميزان التجاري نتيجة للميزة التي تتميز بها بنية التجارة الخارجية للجزائر، و يأثر تراجع قيمة الدولار كثيرا على الدول المصدرة للنفط و الغاز أساسا على غرار الجزائر التي تجد نفسها في وضعية أكثر تأثرا بالنظر لإرتباطها المزدوج بالدولار و الأورو، فالجزائر تتعامل بالدولار الأمريكي في مجال الصادرات، و تتعامل أساسا بالأورو بنسبة كبيرة في مجال الواردات كم تتأثر بعض المؤشرات المالية بالأورو و الدولار و التي سيتم التطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: أثر الدولار و الأورو على بعض المؤشرات المالية.

سوف يتم تسليط الضوء في هذا المطلب على أثر الدولار و الأورو على المديونية الخارجية في الجزائر بالإضافة إلى إحتياطي صرفها.

الفرع الأول: أثر الدولار و الأورو على المديونية الخارجية.

سنحاول في هذا العنصر التطرق لتطور المديونية الخارجية مع إبراز أثر الأورو والدولار عليها.

أولا– تطور المديونية الخارجية في الجزائر: لجأت السلطات الجزائرية إلى الديون الخارجيةفي الثمانينات من القران العشرين لتمويل إحتياجاتها من الورادات بعد إنخفاض أسعار النفط في 1986 و إجراء إحصاءات إقتصادية شاملة إتفاقا مع مؤسسات النقد الدولية و لم تكن الاتفاقية الأولى في فيفري 1989 و الثانية في 03 جوان 1991 كفيلة بإعادة الاستقرار للإستقرار الجزائري مما إستوجب إعادة جدولة[*] الديون الخارجية في إطار برنامج التعديل الهيكلي في الفترة 1994 مع نادي باريس و لندن إذ بلغت المديونية مستويات عالية و الجدول التالي يبين تطور المديونية و خدمة الدين منذ 1994 إلى غاية 2008 و الجدول التالي يبين تطور المديونية و خدمة الدين منذ 1994 إلى غاية 2006 كالآتي:

[*] إعادة الجدولة تحقق للدائن إمكانية الحصول على أمواله يوما ما، و في نفس الوقت يتحصل المدين على فترة تأجيل تتيح له إعادة ترتيب أوضاعه الاقتصادية ، إلا ان هذه العملية لا تخلو من شروط نؤثر على الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي.

جدول (3–21): تطور المديونية و خدمة الدين خلال الفترة (1994 – 2008).

الوحدة:مليون دولار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدين المتوسط و طويل الأجل	28.850	31.31	-	31.06	30.261	-	25.080	23.311
الدين قصير الأجل	0.636	0.256	-	0.162	0.212	-	0.173	0.260
المجموع	29.48	31.57	33.6	31.22	30.47	28.30	25.26	22.57
خدمة الدين	4.52	4.24	4.48	4.46	5.18	5.12	5.4	4.46

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدين المتوسط و طويل الأجل	22.540	23.203	21.411	16.485	5.062	4.889	-
الدين قصير الأجل	0.102	0.150	0.410	0.707	0.550	0.684	-
المجموع	22.64	23.35	21.82	17.19	*5.61	4	0.930
خدمة الدين	4.15	4.35	5.65	5.83	13.31	-	-

المصدر:العديد من المراجع: – بنك الجزائر. ***خدمة سنة 2006 تسديد قبل الآجال**

– الديوان الوطني للإحصاء..

نلاحظ من الجدول أن قيمة الديون الخارجية إرتفعت بنسبة كبيرة سنة 1994 إذ بلغت نسبة الزيادة 14.39% أي بمقدار 3.4 مليار دولار، و ذلك بسبب التأخر في التسديد و إعادة الجدولة أما الدين الخارجي المتوسط و طويل الأجل لم يبلغ سوى 4.889 مليار دولار نهاية 2007 أي أنه يمثل 3.6% من إجمالي الناتج المحلي بعد استقرار نسبي بين 2001–2003 في حدود 22.5 و 23 مليار دولار ،كم شهدت إنخفاضا من 16.485 مليار دوةلار نهاية 2005 إلى 5.062 مليار دولار نهاية 2006 و 4.889 مليار دولار نهاية 2007 أما عن خدمة الدين فقد إرتفعت إلى 13.31 مليار دولار سنة 2006 بعدما كانت تمثل 5.65، 8.35 مليار دولار خلال سنتي 2004–2005 على التوالي و هذا الإرتفاع الكبير لخدمة الدين يعود أساسا إلى سياسة الدفع المسبق للمديونية و الناتجة عن إرتفاع أسعار النفط و تحسن الوضعية المالية في الجزائر[1].

ثانيا– تأثير إنخفاض الدولار في مقابل الأورو على المديونية الخارجية في الجزائر:

تتكون المديونية الخارجية الجزائرية من مجموع من العملات أغلبها أورو و دولار، حيث عملت الجزائر على مراعات توافق العملات المكونة للمديونية مع العائدات المتأتية من التجارة الخارجية و الجدول التالي يوضح ذلك:

[1] محمد لكصايبي، "**تطورات الوضعية النقدية و المالية في الجزائر**"، بنك الجزائر، تدخل أمام مجلس الأمة، جويلية 2008.

جدول (3-22): العملات الرئيسية المكونة للدين الخارجي.

الوحدة: (نسبة مئوية)

العملات	2002	2003	2004	2005	2006
الدولار	32	39	35	44	43
الأورو	30	35	36	40	47
الين الياباني	21	12	10.6	8	5
باقي العملات الأخرى	16	14	10.5	8	5
المجموع	100	100	100	100	100

Source: bank of Algeria sur site web : www.bank-of-algerie.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن كل من الدولار و اليورو و الين أهم العملات المشكلة للدين الخارجي إلا أن الدولار و الأورو يحتلان المركز الأول و تجاوزت المديونية 70%من الأورو و الدولار كما نلاحظ أنه خلال عامي 2005 و 2006 إرتفعت نسبة تكوينهما للدين إلى 80% و هذا ما يجعل إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو يؤثر على المديونية الخارجية في الجزائر و يؤدي إلى خسائر أو مكاسب ، حيث يشير الخبراء إلى أن الجزائر تصدر 1 دولار مقابل إستيرادها إلى 20 دولار و معنى ذلك أن الجزائر و لتسديد مديونيتها بالأورو تحتاج إلى دولارات أكثر.

و أيضا من خلال الملاحظة للجدول نلاحظ أنه مع مرور السنوات تناقصت نسبة تكوين الدين بالدولار مقابل الأورو و هذا الإنخفاض للدولار أمام الأورو له أثر سلبي على المديونية الخارجية في الجزائر كون أن الإيرادات من الصادرات هي مكونة من 97% من النفط المسعر بالدولار أي أن هذه الإيرادات ستنخفض عندما تقوم السلطات بتحويلها إلى أورو لتسديد ديونها المسعرة بالأورو.

الفرع الثاني: أثر الدولار و الأورو على إحتياطي الصرف.

سوف يتم التطرق في هذا الفرع لتطور إحتياطي الصرف ثم إبراز أثر الدولار والأورو عليه.

أولا- تطور إحتياطي الصرف:إستفادة إحتياطي الصرف في السنوات الأخيرة من إرتفاع أسعار البترول على الصعيد العالمي و تمكنت من تكوين إحتياطات مالية ضخمة بلغت ما قيمته 205.2 دولار سنة 2012 بعد ما كان سوى 4.4 مليار دولار سنة 1999 و يمكن توضيح تطور إحتياطي الصرف في الجزائر من خلال الجدول:

جدول (3-23): تطور إحتياطي الصرف و سعر النفط.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم الإحتياطي(مليار دولار)	17.96	23.1	32.9	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91	155.7	173	205.2
سعر متوسط النفط(دولار)	24.8	25.5	29.3	38.66	45.64	65.8	74.98	99.97	62.25	-	-	-

المصدر: العديد من المراجع: – بنك الجزائر

– صندوق النقد الدولي: الجزائر الأقل مديونية ، جريدة الخبر اليومي ، العدد 6692، 2012/04/21.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتياطات الرسمية للجزائر خلال السنوات في إتجاه تصاعدي خاصة منذ 2002، و ذلك في ظل التطورات الإيجابية في ميزان المدفوعات الجاري، إضافة للتحسن المتواصل في السعر المتوصل للنفط فقد سجل إحتياطي الصرف في الجزائر قيمة 143.10، 148.91، 155.7، 173، 205.2 خلال الفترة الممتدة من 2008 حتى 2012، حيث نلاحظ تزايد مضطرد في الاحتياطات الرسمية و هو يتماشى مع الزيادة في أسعار النفط محققة بذلك معدلات نمو تقدر بـ 29.87 %، 4.06%، 11.11% للفترة من 2007 حتى 2011 على التوالي أما بالنسبة لنسبة النمو المحتشمة لإحتياطي الصرف و التي وصلت لـ 4.06% فكانت بسبب إنعكسات أزمة الرهن العقاري على إيرادات الدولة من النفط و ذلك بسبب تناقص الطلب العالمي على النفط في السوق البترولية.

ثانيا– تأثير إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على إحتياطي سعر الصرف في الجزائر: إن إرتفاع الطلب العالمي على الذهب الأسود أدى إلى إرتفاع أسعاره ، مرتفعة بذلك معه إحتياطيات الجزائر من الصرف الأجنبي حيث بلغت ما قيمته 110.18، 193.10، 148.91، 155.7 للفترة 2007، 2008، 2009، 2010، بحيث تمثل هذه الاحتياطات دعما للإقتصاد الجزائري و وسيلة لدعم الاستقرار المالي و دعم للقدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية.

و لقد كانت العملة الأساسية في تكوين الاحتياطات تتمثل في الدولار إلا أنه و مع تزايد إنخفاض الدولار مقابل الأورو جعل الجزائر تكون إحتياطي بنسبة 55% أورو، و 40% دولار و 5% عملات أخرى.

و بذلك فإن إنخفاض الدولار مقابل الأورو بإستمرار يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للإحتياطات،بالإضافة إلى أن هذه الإحتياطات موظفة خارج الجزائر هذا ما يعني أنها معرضة لخطر آخر ، فالجزائر تقوم بتوظيف أموالها في سندات الخزانة الأمريكية بمعدل فائدة يقدر بحوالي 3% وتقوم بإدخار جزء من أموالها في بنوك أمريكية من الدرجة الدرجة الأولى (AAA) حسب مؤسسات التصنيف الدولية، و مع تعرض الدولار لحالة

من التضخم، فإنه يؤدي إلى تناقص قيمة الاحتياطات بالإضافة إلى العوائد المترتبة عليها، فمعدل توظيف بـ 3% في ظل تضخم أمريكي في حدود 6% فالجزائر لن تجني شيئا من توظيفها، لا و بل يتعرض رأس مالها للضياع أيضا.

فيما يخص تسيير هذه الاحتياطات من الصرف يتعارض الخبراء في الجزائر بين مؤيد للإستثمار جزء من هذه الاحتياطات في الخارج و فيما يعرف الصناديق السياسية على غرار الدول مثل النرويج و دول الخليج و الصين إذ يرى أصحاب هذا الطرح أن على الجزائر أن تستثمر حوالي 10% من احتياطاتها في شكل أسهم شركات عالمية تحقق نجاحات متتالية و تحدو حدوت عدة دول عالمية في هذا المنوال خاصة أن اسهم هذه الشركات تباع بأثمان منخفضة في البورصات العالمية تزامنا مع أزمة العقار التي مست العالم و من ثم فهي فرصة للمساهمة في أعلى الشركات العالمية و التي ستشهد إرتفاعا في اسهمها بعد زوال هذه الأزمة و تحقيق نمو في نتائجها الفصلية بالإضافة إلى هذا الطرح هناك من الخبراء في الجزائر ما يعارض ذلك و يرى أولوية في الاستثمار في الداخل إذ أن الجزائر تحتاج إلى الإستثمارات على كل القطاعات و أن أموالها أولى بالاقتصاد الداخلي ناهيك إلى الأخطار التي قد تتعرض لها الاستثمارات في الخارج بفعل تقلبات الاسعار في البورصات العالمية و يعتبر هذا الخطر هو الطرح الذي تعتمده الدولة كون ان أصحاب هذا الطرح هم من داخل الحكومة على غرار وزير المالية[1].

المطلب الثاني: أثر الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر.

يكمن الجدل اليوم في الساحة الاقتصادية حول تضرر الدول البترولية من انخفاض الدولار أمام العملات الرئيسية فب العالم خاصة الأورو كون أن البترول هو مسعر بالدولار في الأسواق العالمية و أن إنخفاضه ألحق ضررا بإيرادات هذه الدول كما ينطبق هذا الطرح على الجزائر كونها دولة تعتمد على 98% من صادراتها على النفط كما انها معنية بإنخفاض الدولار امام الأورو أكثر من الأخرى بإعتبار أن هذا الانخفاض لا يؤثر على تآكل قيمة الصادرات مقابل الأورو فقط مما يتعدى في ذلك إلى زيادة القيمة الحقيقية للواردات من خلال هذا الانخفاض و التي تمثل حوالي 60% من السوق الأوروبية أي مقومة بالأورو و خاصة بعد دخول الشراكة الأورومتوسطية حيز التنفيذ في 2005.

سوف نركز في هذا المطلب على أثر الدولار على الصادرات لانها على علاقة وطيدة به و نشرك أثر الأورو على الجزائر فيما يخص أثره على الواردات في المطلب القادم و إذا ما حاولنا تبسيط الفكرة نلاحظ أن

(1) LE SOIR D'Algérie « **la gestion des réserves de change** » 12 April, 2009.

إرتفاع البترول يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار و انخفاض سعر البترول يؤدي إلى إرتفاع قيمته بغض النظر عن أمريكا التي تستفيد من دولار ضعيف وفقا لخطتها النقدية.

إن خفض الدولار الأمريكي مقابل الأورو بنسبة 55.6% و ذلك من 2002 (€1=$0.9449) إلى 2008 عند مستوى (€1= $1.4705) [1] بينما ارتفع سعر النفط في نفس الفترة بنسبة 335.8% من $25.24 للبرميل الواحد في 2002 إلى $110 للبرميل الواحد في 2008 هذه الارتفاع في اسعار النفط يصاحبه انخفاض في قيمة الدولار أمام الأورو بنسبة اقل هذا ما لا يجعلنا نعتبر ان انخفاض الدولار له أثر وحيد و سلبي على الصادرات من خلال تآكل قيمته أمام الأورو و لكن هناك أثر إيجابي يتمثل في ارتفاع اسعار النفط في نفس الوقت التي تعتبر محدد عكسي للدولار مما يزيد من إيرادات الدولارية للدولة الجزائرية و بصفة أخرى إنخفاض قيمة الدولار هو أقل من إرتفاع سعر برميل النفط.

شكل (3–4): تطور أسعار النفط و سعر الصرف الدولار مقابل الأورو من 1996 إلى 2008.

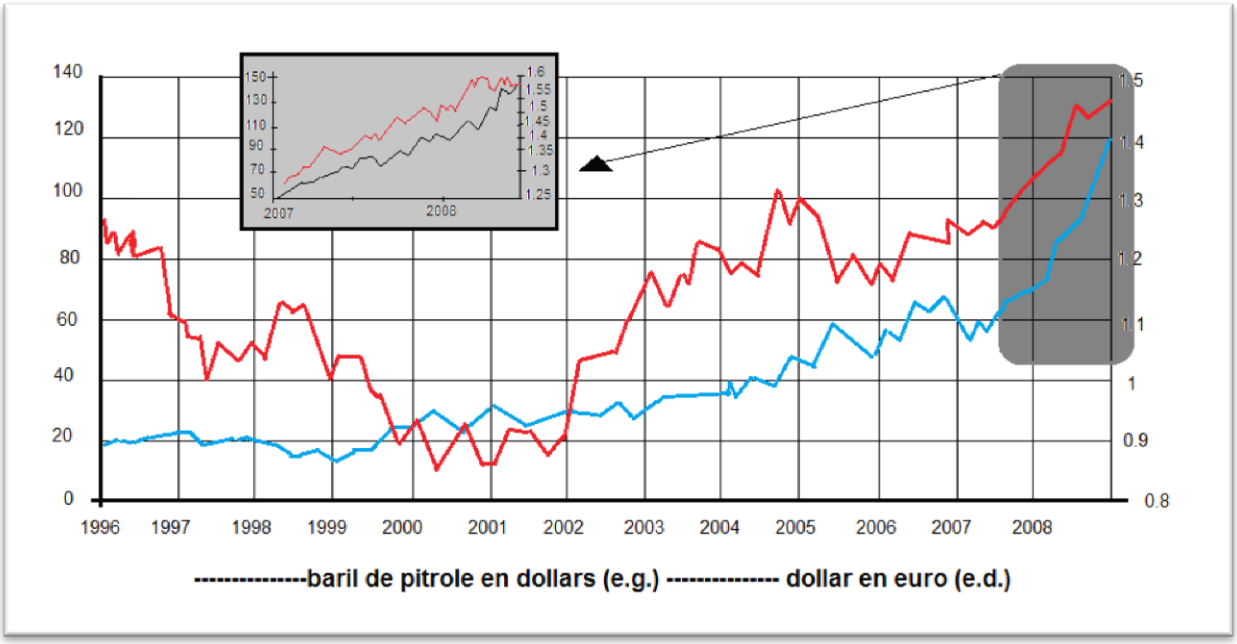

Source : http:// BCE& New york Mercantile Exchange.com

يبقى هناك خيار تسعير البترول بالأورو و هذا سيعود بالفائدة كون الأورو يعرف إرتفاعا أمام الدولار و لكن في نفس الوقت يبقى تسعير البترول بغير الدولار أمر مشكوك فيه و لكن ممكن في المستقبل خاصة إذا حافظ الأورو على تفوقه أمام الدولار و استطاع من خلالها أن يفرض نفسه كعملة عالمية و هذا ما يسعى إليه دول الاتحاد من خلال التوسع في الشراكة سواء الشراكة الأورو متوسطية أو الاتحاد من أجل المتوسط في باريس

[1] Historique des cours du dollar en euro depuis 2002 , http:/ www.industrie.gouv.fr/energie/petrole/textes/se_dollar2.htm2007

جوان 2008 أو مزيد من الاتفاقيات مع الدول الخليج أو التفاوض مع دول أوروبا الشرقية للإنضمام إلى الاتحاد النقدي بعد استفاد شروط ذلك بالإضافة تمييز أدائه الاقتصادي مما يزيد الطلب على السلع و الخدمات الأوروبية و من ثم الطلب على الأورو و يرى العديد من الخبراء أن يسعر البترول بعملات متعددة وفق فضاءات الأسواق القارية مثل الدولار و الين الياباني و الأورو فالأورو عملة تساعد شمال إفريقيا بينما يساعد الين الشرق الأقصى و يساعد الدولار الدول المرتبطة به و هذا من أجل تحقيق استقرار اللازمة للعوائد البترول و إمكانية ملاءمتها للواردات الجغرافية و يبقى هذا الأمر مجرد أفكار تطرح و تتناقض مع الواقع الذي يفرض الدولار عملة الاحتياط العالمية [1] و في الينة الأخيرة لوحدها (2008) كان اخفاض الدولار أمام الأورو في 12 شهر قد صاحبه ارتفاع في سعر البترول بنسبة 16%[2].

المطلب الثالث: أثر الأورو على التجارة الخارجية.

يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري بالنسبة للجزائر كون صادراته إلى الجزائر تزداد من سنة إلى أخرى خاصة بعد اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية منذ 2005 و تقوم الجزائر بتصدير النفط و الغاز لأوروبا بينما تستورد 60% من مجموع وارداتها الكلية من دول الاتحاد الأوروبي سواء استرادها للأدوية أو المواد الغذائية أو التبعية التجارية و نقصد بها تزايد الواردات لها أسباب جغرافية كون أن الجزائر تقع في الضفة الجنوبية للاتحاد الاوروبي مما يسهل عمليات اقتناء السلع عبر البحر الأبيض المتوسط و يخفض تكلفة النقل إذا ما قارناها بدول غير أوروبية و بالإضافة إلى العامل الجغرافي هناك عامل تاريخي الذي يربط الجزائر ببعض الدول كونها كانت مستعمرة أوربية ساهمت و لا تزال تساهم في تمويلها بمواد الخام بالإضافة إلى العامل الثقافي كون أن المستهلك الجزائري يحبذ المنتجات الأوروبية و بالأخص بحلول سنة 2017 عندما تقوم بإلغاء جميع الرسوم الجمركية وفق اتفاقية الشراكة مما يخفض من سعر تكلفة منتجات الاتحاد بالمقارنة مع كل العالم الأخرى و هذا الانخفاض سيرفع من الطلب على هذه السلع [3]، و بغض النظر عن المصالح التجارية المشتركة بين الطرفين.

سادت قناعة داخل الجزائر حول عدم مقدرة التقدم بالمنتجات الغير النفطية لتحقيق اكتفاء نسبي أو جزئي للسوق المحلية التي تشهد توسع سكانيا ناهيك عن توفير هذه السلع لتكون منتجات تصدر إلى الخارج و هذا بعد فشل كل المحاولات الإصلاح التي انتهجتها السلطات منذ 1986 و بعد الأزمة النفطية و بعد فشل

---

[1] عبد الأمير سعد **" الاقتصاد العالمي – قضايا راهنة** –" مركز البحوث العربية و الإفريقية، القاهرة، 2006 ص : 43- 47.

[2] رفيقة صباغ و آخرون، "**أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد43، 2009، ص51.

[3] زعباط عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

كل البرامج التخطيط و التنفيذ لجميع السلطات المتعاقبة على الحكم سواء في القطاع الفلاحي الذي يعرف تزايد فاتورة الغذاء أو في قطاع التصنيع الذي عجز عن توفير استثمار في هذا القطاع سواء استثمار محلي أو استثمار أجنبي على غرار تونس و المغرب هذا الأخير استطاع أن ينشئ مصانع لتركيب السيارات بمشاركة الدول الغربية في ذلك من خلال توفير بيئة مناسب للاستثمار أو في ميادين أخرى و لا ندري هل ستتواجد إرادة حكومية لإيجاد ما هو مفقود في السوق الوطنية أو ستظل قناعة الاقتصاد "البازار" و استراد كل ما هو أجنبي و بالأخص ما هو فرنسي و ألماني.

ما ذكر سابقا ليس هو الخطر الوحيد و إنما هناك خطر آخر و هو استمرار تقلبات الأسعار الصرف في العالم و خاصة ثنائي الأورو و الدولار فثمة واقع ملموس يكمن في تحجيم الدولار أمام الأورو و تضرر الدول النفطية مثل الجزائر بذلك حيث أنها تصدر 98% من النفط مستعر بالدولار المنخفض و استيراد 60% بالأورو المنتعش مما يتوجب خسائر في تكلفة الإيرادات و زيادة في الواردات الأوروبية فقد أسفر تحليل [1] قام به منتدى رؤساء المقاولات لأرباب العمل الخاص في الجزائر أن الدولار تراجع 33% مقارنة بالأورو منذ 2002 إلى 2006 في حين زادت كلفة الواردات الكلية بـ14% في نفس الفترة نتيجة خسائر الصرف هذا الثنائي من العملة بالإضافة إلى الخسائر التي تلحق الخواص نتيجة استيرادهم بالأورو و الذي يرتفع أمام الدولار فهناك نفس الخطر يهدد الدولة من جراء تحويل الدولار إلى يورو سواء لتسديد فواتير الواردات أو تنويع احتياطاتها بغير الدولار أو تحويلات في رؤوس الأموال.

و تبقى الجزائر تستفيد من الأسعار التنافسية للسلع و الخدمات التي تعرضها دول الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى إقتناء السلع ذات الجودة العالية و من ثم يبقى الأورو هو المستفيد الأكبر لانه يقتني البترول بالدولار منخفض أمامه و يصدر المنتجات نهائية و بسيطة بعد تحويلها و اعتمادها على المواد الخام كالبترول بأسعار ملتهبة في مقابل تمسك الجزائر بسلع المفوترة بالأورو و مما يترك جدلا واسعا حول الاورو و الدولار و أثره على الجزائر.

[1] journal de maraibia.www.maraibia.com 25/11/2007.

خلاصة:

أشرنا في هذا الفصل إلى وضعية التجارة الخارجية من الناحية التنظيمية و الناحية الكمية و أهم التحولات التي عرفتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من الانتقال من تقييد و سيطرة الدولة على دواليب التجارة إلى تحرير هذا القطاع و ما نتج عنه من انفتاح على الاتحاد الأوروبي من خلال عقد اتفاقية الشراكة و كذلك محاولة الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كما أبرزها أهمية و فوائد الاستثمار الأجنبي بالنسبة للجزائر في هذه المرحلة مع تزايد الانفتاح الدولي و تسارع الدول العالمية و تحفيز الإستثمار نحو بلدانها ، و أخيرا تطرقنا إلى أثر الدولار و الأورو و على كل من المديونية الخارجية التي تعرف تراجعا بفضل التسديد المسبق الذي انتهجته الجزائر للتخلص من هذه الديون و إحتياطي الصرف باعتباره يعرف نموا في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الإيرادات النفطية ثم بحثنا أثر الدولار على التجارة الخارجية خاصة على الصادرات باعتبار أن الدولار هو عملية الإيرادات و أثر الأورو على التجارة الخارجية و بتحديد على ازدياد تكلفة الواردات كونها تعرف ازدياد الواردات من الإتحاد الأوربي الذي يعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر.

الخاتمة:

يترتب على قيام التبادل الدولي بين مختلف الدول ارتباطا بعضها بعلاقات دائنية و مديونية متبادلة تتطلب تسويتها إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف أطرافها و على ذلك أهم المشكلات التي يثيرها التبادل الدولي مشكلة العلاقة بين النقد الأجنبي و الوطني و أثر تغير الأول على الثاني.

بالإضافة إلى أثر الروابط التي تشد الإقتصاديات القومية إلى بعضها هناك تفاوت من حيث المزايا الطبيعية و البشرية المكتسبة لدى الدول و من ضمن هذه الدول التي تكتسب مزايا طبيعية هناك الجزائر حيث تتخصص في نوع واحد من السلع، و تقوم بتصديره لتغطي بذلك إستراد أنواع كثيرة من السلع التي لا تقوم بإنتاجها و تعتمد على غيرها في الحصول عليها مما يؤثر على الوضع الإقتصادي، و يعرضه لهزات قد تدفع بها إلى نتائج وخيمة كما هو حال أزمة البترول في عام 1986.

نتائج إختبار الفرضيات:

بعد دراسة موضوع هذا البحث و الإحاطة بمختلف جوانبه توصلنا إلى الإجابة على الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة بالنفي أو التأكيد نوجز النتائج كالآتي:

الفرضية الأولى: المتمثلة في إعتبار أن التجارة الخارجية هي عنصر أساسي في التخصص و تقسيم العمل الدولي فقد تم التأكد من صحتها من خلال المدرسة الكلاسكية التي ترى أن كل دولة لها القدرة على إنتاج السلع التي تملك الميزة النسبية فيها، و المدرسة الحديثة التي أعطت تفسيرا في أسباب الإختلاف للتكاليف بين دولة و أخرى و بناءا على نظرية التوافير النسبي لعوامل الإنتاج أي مدى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج و منه يأتي التخصص أو التقسيم الدولي للعمل و كذا إنقسام أصحاب الفكر الإقتصادي إلى مأيد لمبدأ الحماية و معارض لها .

الفرضية الثانية: و التي تنص على أن يكون الأورو المنافس الأول للدولار على المدى البعيد ، فرضية صحيحة نسبيا، فالأورو هو العملة الوحيدة القادرة على منافسة الدولار بسبب مجموعة من المميزات الإقتصادية التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أن الإنخفاض المستمر للدولار مقابل الأورو جعل الكثير من الدول تدعم إحتياطاتها بالأورو، وهذا ما جعل للأورو أهمية كبيرة على الصعيد العالمي و جعله المنافس الأول للدولار.

الفرضية الثالثة: لقد مكنتنا هذه الدراسة من تأكيدها التي مفادها أن أهم الإجراءات التي تساهم في الحد من آثار إنخفاض الدولار مقابل الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر هو استراتجية تنويع مناطق الإستراد، خاصة أن الجزائر لا تملك نسيج صناعي قوي إضافة إلى إستحواذ النفط على مجمل الصادرات الأمر الذي يجعلها ملزمة

بتنويع مناطق الإستراد تفاديا للتفاوت الحاصل بين الدولار و الأورو، فمثلا أن تستورد و تصدر بالدولار الأمريكي أو تستورد بعملات يكون فارق الصرف بينها و بين الدولار متقارب.

النتائج:

من خلال هذا البحث و بعد تحليل مختلف فصول الدراسة تمكنا من إستخلاص النتائج التالية:

1- يتأرجح النظام النقدي الحالي بين سيطرة الدولار و محاولة الأورو اللحاق به من خلال التوسع الإقليمي و زيادة تحسين الأداء الإقتصادي، و هذا لأن أي عملة قوية لابد لها من إقتصاد قوي.

2- تبقى الجزائر تتأثر بالدولار، و ذلك من خلال ربط الصادرات النفط المسعر بالدولار و من ثم فإن إنخفاض الدولار هو في حقيقة الأمر إنخفاض في قيمته الحقيقية للإيرادات المتأتية من النفط.

3- تتأثر الجزائر بالأورو من خلال وارداتها، أي الاستيراد من منطقة الإتحاد الأوروبي التي تعرف نموا و تفضيل الشريك الأوروبي على مناطق أخرى راجع لعدة عوامل بيناها في فصول البحث.

4- تبقى إمكانية تسعير النفط بعملات غير الدولار واردة في الأجل القصير بحيث قامت كل من إيران و فنزويلا بذلك من خلال نفطها بالأورو.

5- تحسن المؤشرات على مستوى التوازن النقدي الداخلي، و التخلص من المديونية الخارجية و إرتفاع إحتياطي الصرف و الإستقرار في أسعار الصرف هي ليست وليدة عوامل داخلية ترتبط بتحسن الإنتاج و الأداء الإقتصادي و الثراء المالي و إنما هي وليدة تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

6- عمليات الإصلاح التي قادتها الحكومات المتتالية على الحكم منذ 1986 لم تصل إلى مستوى الأهداف المنتظرة بحيث لازال التخلف في جميع قطاعات الإقتصاد هو الوضع السائد في الجزائر و لازالت التكلفة الإجتماعية من بطالة و فقر هي التي تدفع ثمن هذا الفشل.

7- الدولار الضعيف سياسة أمريكية تخدم مصالحها على عكس ذلك فهي لا تخدم مصالح دول أخرى و تزيد من تفاقم الضرر بسبب ذلك و الجزائر تنتفع بالدولار القوي و تخسر مبالغ معتبرة جراء إنخفاض الدولار من عملات أخرى خاصة الأورو.

8- إذا كانت الجزائر تنتفع بالدولار القوي فهي تنتفع أيضا بأورو المنخفض و تتأثر سلبا عند إرتفاع الأورو أمام الدولار.

9- تتآكل إحتياطات الصرف الجزائرية المكونة بالدولار نتيجة إنخفاض هذا الأخير أمام الأورو.

10- الأصول المالية للجزائر في الولايات المتحدة الأمريكية تتأثر بالسلب عند إنخفاض الدولار أمام العملات الرئيسية و العكس صحيح.

التوصيات و الإقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من الإقتراحات و التوصيات تتمثل في مايلي:

1- عدم الإعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير و العمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي و الصناعي و تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تعمل على خلق قيمة مضافة.

2- تشجيع المبادلات التجارية مع الدول الآسيوية مثل الصين والتي تتميز بإنخفاض أسعارها و ذلك لتجنب إستخدام الأورو في تسوية المبادلات.

3- الإحتفاض بإحتياطي الصرف على شكل سلة من العملات الدولية خاصة الأورو و الدولار ، و ذلك للتخفيف من حدة تقلبات أسعار الصرف.

4- على الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة العمل على تطوير قدرتها الإنتاجية ذات الميزة النسبية عن طريق الإستثمارات الخارجية و الشراكة الأجنبية و كذلك تطوير المنتوج الذي يؤدي إلى التصدير و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

5- إن إنخفاض القيمة الحقيقية للدولار يفرض على الجزائر حتمية العمل مع الدول البترولية للمحافظة على أسعار المحروقات لأن أسعارها ليست مرتفعة مقارنة لما كانت عليه في السابق.

6- يمكن للجزائر التقليل من حدة التأثر بتغير كل من الأورو و الدولار و ذلك باللجوء إلى لعملية المقايضة، أي مقايضة النفط بالسلع و التجهيزات و المواد الأساسية التي تحتاجها، كما هو الحال في إيران نتيجة العقوبات الاقتصادية المطبقة عليها.

7- إستغلال الفوائض المالية المتأتية أساسا من ارتفاع أسعار البترول في الاسواق العالمية لإحداث تنمية اقتصادية شاملة و ليس نمو اقتصادي.

آفاق البحث:

أمام هذه النتائج و التوصيات يبقى هناك مجموعة من الأسئلة الهامة المرتبطة بالموضوع و التي تشمل محاور بحوث و دراسات أخرى يمكن إجازها في ما يلي:

1- كيف تسير الفسحة المالية في الجزائر الناتجة عن تحسن أسعار المحروقات؟ و هل ساهمت هذه البحبوحة المالية و إستغلت من طرف السلطات للنهوض بقطاعات إقتصادية أخرى؟

2- هل إنخفاض الدولار هو مؤقت و لأجل محدد و من ثم سيعاود الصعود أمام العملات الأخرى و من ثم الحفاظ على مكانته التاريخية في النظام النقدي؟

3-هل يمكن تسعير النفط بعملة غير الدولار؟ و ذلك بتسعير النفط حسب فضاءات جهوية؟

4-ما هو أثر تغيير النفط بالأورو على الجزائر؟

5-ما هو مستقبل النظام النقدي الدولي؟ و ما هو موقع النفط من هذا المستقبل؟

قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1- أحمد فريد مصطفى، "**الإقتصاد النقدي و الدولي**"، مؤسسات شباب الإسكندرية، مصر، 2009.

2- أحمد حشيش و آخرون، "**أساسيات الإقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة،1998.

3- أسامة كامل، عبد الغني حامد، "**النقود و البنوك**"، مؤسسة لورد لشؤون الجامعية، البحرين، 2006.

4- السيد محمد أحمد السريتي، "**التجارة الخارجية**"، الدار الجامعية، مصر، 2009.

5- إيمان عطية و هشام محمد عمارة ، "**مبادئ الاقتصاد الدولي**"، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، 2007.

6- بسام الحجاز ، "**الاقتصاد النقدي و المصرفي**"، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006

7- بسام الحجار ، "**العلاقات الإقتصادية الدولية**"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2003.

8- توفيق عبد الرحيم،يوسف حسن، "**الإدارة المالية الدولية**"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،الطبعة الأولى، 2004.

9- حسام علي داود و آخرون ، "**إقتصاديات التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2002.

10-حسن خلف ، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**" ،مؤسسات الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2004.

11-حمدي عبد العظيم ،"**إقتصاديات التجارة الدولية**" ، دار النهضة العربية ، مصر، 2000.

12-رشاد العصار و آخرون ، "**التجارة الخارجية**" ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2000.

13- رعد حسن الصرن ، "**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**" ، دار الرضا للنشر ، الجزء الأول ، 2000.

14-رمضان صديق: "**محاضرات في مشكلات التجارة الخارجية**"، دار النهضة العربية، القاهرة ،1999.

15-زينب حسين عوض الله ،"**الإقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)**"، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، لبنان،1998.

16-سامي خليل: "**نظرية الاقتصاد الكلي**"، مطابع الأهرام، القاهرة، الكتاب الثاني، 1994.

17-سامي عفيفي حاتم ، "**التجارة الخارجية بين التأطير و التنظيم**" ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الجزء الأول ، 1993

18-سامي عفيفي حاتم ، "**التجارة الخارجية بين التنظيم و التجهيز**"، الدار المصرية اللبنانية، مصر ، 1999.

19-سمير صارم ،"**اليورو**" ،دار دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى، 1999.

20-سمير محمد عبد العزيز، "**التجارة العالمية و الجات 94**"، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1997.

21- شريف علي الصوص ، "**التجارة الدولية(الأسس و التطبيقات)**"، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012.

22- طلعت أسعد عبد الحميد " **إدارة فعالة لخدمات البنوك الشاملة** " ، جامعة المنصورة ، القاهرة ، 1998.

23- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، "**سياسات الإقتصاد الدولي**"، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003.

24- عادل أحمد حشيش، "**أساسيات الاقتصاد الدولي**" ، الدار الجدامعية الجديدة ، الاسكندرية ،2002.

25- عبد الأمير سعد " **الاقتصاد العالمي – قضايا راهنة** –" مركز البحوث العربية و الإفرقية،القاهرة،2006.

26- عبد الباسط وفاجميل، "**سياسة التجارة الخارجية**"، دار النهضة العربية، القاهرة ،2000.

27- عبد الرحمان زكي إبراهيم، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، دار الجامعات المصرية، مصر، 1981.

28- عبد الرحمان يسرى أحمد ، "**الإقتصاديات الدولية**" ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر ، 2001.

29- عبد الطيف بن أشنهو ، "**عصرنة الجزائر**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 .

30- عبد المجيد عبد المطلب، "**اقتصاديات المشاركة الدولية**" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006.

31- عبد المطلب عبد الحميد ، "**السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**" ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني ، 2003.

32- عبد المطلب عبد الحميد ، "**النظرية الاقتصادية**" ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، الاسكندرية ، 2002.

33- عرفان تقي الحسيني، "**التمويل الدولي**"، دار مجد لاوي للنشر، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى، 1992 .

34- فضل علي مثنى ، "**الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية**"،مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2000.

35- فليح حسين خلف ، "**التمويل الدولي**"، دار الوراق ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2004 .

36- كامل بكري ، "**الإقتصاد الدولي (التجارة و التمويل)**" ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2001

37- مجدي محمود شهاب – سوزي عدلي ناشد ، "**أسس العلاقات الإقتصادية الدولية**" ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2006 .

38- مجدي محمود شهاب ، "**الاقتصاد الدولي**" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1996.

39- مجدي محمود شهاب ، "**الوحدة النقدية الأوروبية- الإشكاليات و الآثار المحتملة على المنطقة العربية** –"، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، 1998.

40- مجدي محمود شهاب و آخرون ، "**أساسيات الإقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1998.

41- محسن الخضيري، "**الأورو و الإيطار الشامل و الكامل للعملة الأوروبية الموحدة**" ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، الطبعة الأولى ،2002.

42- محمد سيد عابد ، "**التجارة الدولية**" ، مكتبة الإشعاع الفنية ،كلية التجارة ، الإسكندرية ، 2001.

43- محمد عيسى عبد الله – موسى إبراهيم ، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**" ، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1998.

44- محمد لبيب شقير: "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية، القاهرة 1961.

45- محمود حميدات، "**مدخل إلى التحليل النقدي** "، ديوان المطبوعات الجزائرية ،2000 .

46- محمود يونس، "**أسايات التجارة الدولية**"، الدار الجامعية للطباعة و النشر ،الإسكندرية ،1993.

47-مدحت صادق، "**النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي**"، دار غريب للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1997.

48-مردوخان كريانين من تعريب محمد ابراهيم منصور و علي محمد عطية،الاقتصاد الدولي – مدخل إلى السياسات–، دار المريخ للنشر، القاهرة، 2007.

49- مصطفى سلامة، "**قواعد الجات – الإتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارية**" ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت، 1998.

50- مطر اللوزي، "**التجارة الخارجية**" ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2001.

51-منهل مطر ذيب شوتر- رضوان وليد العمار، "**النقود و البنوك**" ، مؤسسة ألاء للطباعة و النشرعمان،1996،1995.

52- موسى سعيد مطر و آخرون ، "**التجارة الخارجية**" ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى، 2001.

53- ناصر دادي عدون و منتاوي محمد " **آثار إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**" دار المحمدية ، الجزائر، 2003.

54-نداء محمد الصوص ،"**التجارة الخارجية**" ، مكتبة مجتمع عربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان، 2008

55-هجير عدنان زكي الدين، "**الاقتصاد الدولي(النظرية و التطبيق)**" ، دار أشراء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى،2010.

56-يوسف أحمد البطريق ، "**السياسات الدولية في المالية العامة**" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية،الطبعة الثانية، 2007.

2-المذكرات و الرسائل الجامعية:

1- بوزيان العربي ،"**سياسة التصدير في الجزائر مرحلة الإقتصاد الموجه ، رسالة ماجستر** "،كلية العلوم الغقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 2000.

2- شرفاوي عائشة ، "**تطور التجارة الخارجية في ظل التطورات الإقتصادية الحالية – حالة الجزائر–**" ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001.

3- عبد الرشيد بن ديب ،" **تنظيم و تطوير التجارة الخارجية – حالة الجزائر**- "مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، فرع تسيير ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002-2003 .

4- غول فرحات ، "**مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)** "،أطروحة دكتورا في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006.

5- كريمة قويدي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ،2011.

6- محامدية نوال و بونار ريمة ،"**الإستخدام الدولي للعملات**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، كلية العوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مؤسسات مالية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، 2011- 2012 .

7- يوسف بومدين، "**تأهيل المنتجات التصديرية في إيطار الجودة الشاملة ، دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد " NKA**، رسالة ماجستر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر،2001.

3-المجلات و التقارير:

أ- المجلات:

1- بارى إيشجرين، "**اختبار إجهاد لليورو**"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 46، العدد 02، 2009.

2- جورج تافلاس،"**الإستخدام الدولي للدولار الأمريكي والأورو**"، مجلة التمويل و التنمية،العدد2 ،جوان1998.

3- خالدي خديجة، "**أثر الإنفتاح التجاري**"، مجلة شمال إفريقيا، عدد 2 جوان 2005.

4- رفيقة صباغ و آخرون، "**أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد43، 2009، ص51.

5- زعباط عبد الحميد ، "**الشراكة الأورو متوسطية و أثرها على الإقتصاد الجزائري**"، مجلة شمال افريقيا ،العدد الأول ، 2004 .

6- صالح تومي و عيسى شقبقب ، "**النمجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة 1970 – 2002**" ،مجلة اقتصاديات شمال افريقا ، عدد 2.

7- مجلة الجيش **" بعد الهجوم على أمريكا ... الانعكاسات على الوساطة النقدية و الاقتصادية"** عدد 460.

8- مجلة صندوق النقد الدولي ، "**الإحصاءات المالية الدولية**" ، جانفي1998 .

9- نبيل بوفليح،"**دور صناديق الثرو ة السيادية في معالجة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية**" ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العددان 48-49، خريف 2009- شتاء 2010.

10-نزار قنوع و نبيل علي و شادية شهلول **" صراع اليورو و الدولار في إيطار العلاقات الإقتصادية الأوروبية و الأمريكية"** مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث، سلسلة العلوم الإقتصادية و القانونية العدد 02 ،2007.

11-وصاف سعيد، "**تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر .الواقع و التحديات**"، مجلة الباحث،عدد1 ، 2002.

ب- التقارير:

1- إحصائيات صندوق النقد العربي .

2- التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرف السعودية، الديون اليونانية و أزمة اليورو: الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية، العدد 19، جويلية 2010.

3- تقارير بنك الجزائر.

4- تقرير الاستقرار المالي، الاستقرار المالي لا يزال معرضا للخطر، صندوق النقد الدولي، جانفي 2011

5- الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

6- إحصائيات صندوق النقد الدولي: الجزائر الأقل مديونية

4-الملتقيات و المؤتمرات العلمية:

1- انعكسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، ملتقى وطني ، جامعة البليدة ، 2001 .

2- خالد حنفي واخرون، النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية (رؤية عربية) ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر حول :الإقتصاديات العربيةوتتطولرات مابعد الأزمةالإقتصادية العالمية ،الجامعة العربية للبحوث الإقتصادية ،لبنان ،19- 20 ديسمبر2009.

3- كمال رزيق، مسدور فارس، الملتقى الوطني الأول " الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة "24فيفري جامعة البليدة 2002.

4- محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها ،جذورها و تبعاتها الاقتصادية، ورقة لمؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي، جامعة الجنان، لبنان،يومي:14/13مارس 2009.

5- محمد لكصايبي، "**تطورات الوضعية النقدية و المالية في الجزائر**" ، بنك الجزائر ، تدخل أمام مجلس الأمة ، جويلية 2008.

5-الجرائد:

1- الجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخ 22 أوت 2001 .

2- جريدة الخبر الصادرة يوم السبت 2006/05/20.

3- جريدة الخبر اليومي ، العدد 6692، 2012/04/21.

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية:

1–Livres :

1- - ALI- Bencheneb: "**Mécanismes juridiques des relations commerciales internationales de l'Algérie**", O.P.U ALGER 1984.

2- ab.dela tif benachenhou « du buget ou marché » alpha édition , 2004.

3- Agnes bénanny – quéré benoit coeuré '' **economique l' euro** '' édition la décounerte & syres , paris , 2003

4- Antoine bouet, "**le protectonnismes** , **analyse èconomique**", veubert, paris , 1998.

5- ben mansor hacene : **introduction a l' assurance crédit a l' exportation** , Alger

6- cagex :**le guide de l'exportation**,1997.

7- Didier Cahen -**l'euro l'enjeux et moda litéspratiques– les éditions d' organisation** :paris,1998.

8- farid mathlouf « **les politique commerciales de l'Algérie et son intégration a l'Europe** » université de Pau et des pays de l'Adour.

9- farouk bouyacoub : l' entreprise et le financement bancaire , casbah édition, Alger , 2000 .

10- Gerard Marie Henry '' **dollar** : **monnaie international**'' studyrama ,2004.

11- paule grand jean : « **change et gestion de change** » , les éditions chichab , 1995.

12- syluie decoussergues : gestion de la Bank , dunod, paris , 1996.

2–les journals

1- journal Quiotidiend' oran 18/03/2009/n° 4338.

2- LE SOIR D'Algérie « **la gestion des réserves de change** » 12 April, 2009.

3- Le journal maraibia.com 25/11/2007.

3-les séminaires et les rapports :

1- belattaf m,arhab, le partenariat euro-med et les accords d'assocations des pays du maghreb avec l'UE , colloque international, université de tlemcen ,21-22/oct/2003,2003 ,P 14-16.

2- farid mathlouf « **les politique commerciales de l'Algérie et son intégration a l'Europe** » université de Pau et des pays de l'Adour.

3- département des Etudes Economiques De La Société Générale, les Risques en Europe Du sud Et La Spécifité ltamlienne, juin 2010,p24.

ثالثا- المواقع الإلكترونية:

1- http://BCE& New york Mercantile Exchange.com

2- http://ecp.int/stats/html/

3- http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/eurostat/home

4- http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index.php/The_HICP_-_a_first_class_inflation_measure.

5- http://www.douane.gov.dz.

6- http://www.elaphblog.com/posts.aspx?u=4182&A=77127.

7- http://www.fx4arab.com

8- http://www.indexsignal.com.vb3/vb

9- http://www.industrie.gouv.fr/energie/petrole/textes/se_dollar2.htm2007:.

10-http://www.monnaie-finance.com

11-http://www.uliminisania.net.

12-http://www.bank-of-algerie.dz.

13-http// : Economyofkuwait.Blogsort.com/2007/12/blog-post.html.